سياسة التمييز القومي وحملات التعريب الحكومية القائمة في كوردستان ـ سوريا ٧ اب ١٩٢٨ ـ ٥ تشرين الاول ٢٠٠٨م

.   .

- اسم الناشر: مركز الدراسات الكوردية وحفظ الوثائق/جامعة دهوك
- سلسلة دراسات ومواضيع كوردية رقم (٢٠)
- عنوان الكتاب: سياسة التمييز القومي وحملات التعريب الحكومية القائمة في كوردستان - سوريا ٧ اب ١٩٢٨- ٥تشرين الاول ٢٠٠٨.
- علي صالح ميراني
- تقديم ومراجعة: أ. د. عبدالفتاح علي يحيى بوتاني
- الاخراج الفني:
- رقم الايداع: في / /٢٠٠٩
- تاريخ الايداع في المركز: ٢٠٠٩/١١/١١
- الطبعة الأولى
- مطبعة جامعة دهوك – دهوك - ٢٠٠٩

سياسة التميز القومي وحملات التعريب الحكومية القائمة في كوردستان ـ سوريا ٧ اب ١٩٢٨ ـ ٥ تشرين الاول ٢٠٠٨

دراسة تاريخية ـ سياسية

علي صالح ميراني

تقديم ومراجعة :
أ.د. عبد الفتاح علي يحيى بوتاني

الاهداء

الى روح والدي في الملأ الاعلى، الذي رحل عن دنيانا في ٢٠ كانون الاول ٢٠٠٥ وعيناه تراقبان الحدود عله يظفر برؤية ابنه البعيد عنه منذ سنوات كي يعود اليه، الا انه أبى رجوعه ووصى كل المعارف ان لايخبروه بمرضه ودنو اجله،خشية ان يرجع فيسجن ويعذب، فرحل وامنيته الوحيدة كانت ان يشاهده للمرة الاخيرة كما اخبرتني امي.

تقديم:

لاشك أن القوى العظمى التي ظهرت بعد الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨)، تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الاوضاع المزرية التي يعيشها الكورد في ظل الدول التي تتقاسم بلادهم او الحقت بها كوردستان. تلك الدول التي بدأت حال نيل استقلالها في اضطهاد الكورد، مع ان الكورد شاركوا في نيل استقلالها.

لقد عبر جواهر لال نهرو عن اسفه لهذا الامر في كتابه (لمحات من تاريخ العالم) حين قال: ان الاتراك الذين كانوا قد حصلوا تواً على حريتهم، قد اقدموا على حملة إبادة جماعية للكورد الذين كانوا يبحثون بدورهم عن حريتهم، أليس غريباً أن تتطور حركة قومية ذات طابع دفاعي وتتحول الى حركة قومية عدوانية الطابع؟ أليس من الغريب أن يتحول كفاح في سبيل نيل الاستقلال، الى صراع يستهدف اضطهاد الآخرين؟ ...، ولكن ، كيف يمكن للمرء أن يصدق بإمكانية الاستمرار في اتباع سياسة اضطهاد شعب يصر على نيل استقلاله ومستعد لتقديم التضحيات اللازمة، مهما غلت، في سبيل تحقيق ذلك؟[١].

لقد اتخذت الدول التي تتقاسم كوردستان من مطلب القومية الواحدة هدفاً وشعاراً لها، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف لجأت الى القوة والعنف إزاء تطلعات الكورد القومية. وحاولت وتحاول تشويه الشخصية الكوردية، وتصوير القضية الكوردية على أنها ورم سرطاني يجب استئصاله وصورت الكورد لشعوبها على أنهم فئة مارقة، وأدى ذلك الى خوف شعوبها حيال الكورد ومطالبهم المشروعة، وأدى ذلك الخوف وبالتالي الى معاداتهم لتطلعات مواطنيهم الكورد، والى اللامبالاة تجاه السياسات الشوفينية التي تتبعها دولهم حيالهم.

إن ما سطرنا اعلاه ينطبق تماماً على الدولة السورية، وعلى كيفية تعاملها مع مواطنيها الكورد، فمن المعروف أن سوريا تقع ضمن حدودها جزء من كوردستان، اطلق عليه الفرنسيون والبريطانيون في ادبياتهم السياسية اثناء وبعد الحرب العالمية الاولى اسم "كردستان الغربية او الجزء الجنوبي الغربي من كوردستان"، والكورد في هذا الجزء يعانون مثل اخوانهم في ايران وتركيا اللتين تقع ضمن حدودهما الجزء الاكبر من بلاد الكورد الممزقة، من الاضطهاد القومي ومن التمييز الصارخ الذي لايطاق، تمارسه معهم السلطات السورية علناً وبلا أدنى حرج او خجل.

والغريب أن الاجراءات والتدابير التعسفية الاستثنائية، مثل الحزام العربي، وقانون الاحصاء الجائر، التي اتخذتها سوريا ازاء مواطنيها الكورد، لم تتغير او

---

[١] نقلاً عن: علي الجزيري، الادب الشفاهي الكُردي، دراسة، ج٢، (اربيل:٢٠٠٨) ص١٩٥-١٩٦.



تسجل تراجعاً وتهدأ منذ أن حصلت هذه الدولة على استقلالها سنة ١٩٤٦، فكل الحكومات السورية المتعاقبة تسابقت باسم (الدين) تارة وباسم (الوطنية) تارة اخرى على اظهار عروبتها وحرصها ووطنيتها، الذي تمثل (طبعاً) بتعريب الكورد واضطهادهم وافقارهم ، والمؤسف أن ممارسات الدولة السورية هذه تجري علناً وأمام انظار الدول العربية، وحتى أمام جامعة الدول العربية التي قدم لها الكورد السوريون أكثر من مذكرة شرحوا فيها معاناتهم وطلبوا فيها من الجامعة التدخل لدى سوريا لتخفف من غلوائها، وذلك حرصاً على رص الصف الوطني، وعلى الاخوة العربية الكوردية، إلا أنها لم تحرك ساكناً ولم تصغ مؤتمراتها الى صرخة تلك النداءات والمذكرات المأسوية الكوردية، وكأن الامر لا يعنيها.

إن حركة التحرر العربي التي تلوم الغرب وتنتقده عادة بسبب تعاطفها ودعمها لاسرائيل، ولوقوفها ضد تطلعات الشعب العربي في فلسطينن تنسى أو تتناسى في الوقت نفسه، أن الممارسات والاساليب السورية حيال مواطنيها الكورد، لا تختلف عن الاساليب والممارسات الاسرائيلية المتبعة إزاء العرب في فلسطين، وباعتراف ضابط الامن السوري محمد طلب هلال.

ان للاضطهاد لوناً واحداً، فلا فرق بين الاضطهاد الاسرائيلي للفلسطينيين، وبين اضطهاد السلطات السورية لمواطنيها الكورد، وربما يفسر هذا عدم ايلاء الغرب اهمية للاحتجاجات العربية إزاء ما يجري للعرب في فلسطين لأن تلك الاحتجاجات لا تستند على ارضية قوية، وعلى المبادئ العادلة، ترى كيف يصدق العالم المتحضر والمجتمع الدولي جلاداً يذرف الدموع على اشلاء ضحاياه، فالدولة التي تضطهد مواطنيها وتميز بينهم عليها ان لا تطالب بانصافها، لان العالم المتمدن لا يصدقها مهما تعالت صرخاتها.

واليوم، وبعد أن تراخت قبضة تركيا عن مواطنيها الكورد، وبدأت بتغيير سياستها الشوفينية إزاءهم بعد عناد طويل، على الدولة السورية ان تتصرف بعقلية حضارية حيال الكورد، وأن لا تستنكر عملاً وتأتي بأسوء منه، فإن العالم لن يصدقها.

إن حركة التحرر القومي الكوردي، ومنذ ظهورها، حرصت وما تزال على أن تكون علاقاتها متينة مع حركة التحرر القومي العربي، حتى إن الكثير من الكورد شاركوا فيها وكان لهم دور مؤثر وبالمقابل تعد الانظمة العربية والقوميون العرب، العربي الذي يشارك في حركة التحرر الكوردي، أو حتى يتعاطف معها خائناً ومارقاً ومتنصلاً عن المبادئ (العروبية).

لقد كان الشعبان العربي والكورد يعيشان في ظروف سياسية واقتصادية مماثلة في ظل السيطرة العثمانية المتخلفة، وكانا يناضلان من أجل التحرر، ولكن ومما يؤسف له أن الساسة العرب واحزابهم القومية، وحتى اليسارية منها أحياناً، نسوا التاريخ النضالي للشعبين، واخذوا يمارسون مع الكورد ما كانت تمارسه الدولة



العثمانية معهم ومع الكورد، وهذا يعيدنا مرة أخرى إلى استذكار ما كتبه جواهر لال نهرو، وإلى ترديد مقولة ماركس "ان شعباً يضطهد شعباً آخر، لايمكن ان يكون حراً".

وهذا الكتاب بمعلوماته الموثقة لباحث مختص يجسد ما كتبه نهرو وماركس، ونأمل أن يكون مؤثراً في تغيير توجهات الذين يكيلون بمكيالين، أو الذين يمثلون دور الجلادين.

أ.د
عبدالفتاح علي البوتاني
١٤-١١-٢٠٠٩



المقدمة

تعود بداية العمل بالممارسات المنافية لشرعة حقوق الانسان العالمية والتدابير المنبثقة عن عقلية سياسية شوفينية، تجاه ابناء الشعب الكوردي في مناطقه الى بدايات تشكل الدولة السورية الحديثة، عندما بدأت القوى السورية (الوطنية) التنكر للعهد الذي تشارك بموجبه العرب والكورد وابناء القوميات الاخرى وتكاتفت وعملت بشكل جدي لطرد المحتل الفرنسي واقامة الدولة السورية، التي رسمت حدودها في اطار التقسيم الاستعماري لمناطق الشرق الاوسط وادت في سياق نتائجها المهمة، الى فصل الكورد السوريين عن اخوانهم في الجوار الكوردي، غير ان الكورد السوريين اختاروا ان يعيشوا والعرب في الوطن الناشئ على اساس الولاء لسوريا، الا ان العهد الذي كتب بتضحيات وجهود جميع مكونات المجتمع السوري، لم يجد ما يستحق من احترام والتزام بقيمه، فسرعان ما تحولت سوريا الى دولة لعنصر واحد ثم لحزب اوحد، فكانت النتيجة ان وجد الكوردي نفسه في ظل ذاك تحت حكم الانظمة السورية المتعاقبة، محاطاً بسياسة تنكر عليه وجوده وتغلق عليه أبواب مستقبله، ومما زاد الامور سوءا ان تلك السياسة وجدت تطبيقاتها على الارض، على شكل مشاريع عنصرية مختلفة، من حزام عربي لمناطقه التاريخية وشطب عشوائي لسجلات الاحوال المدنية وحملات تعريب طالت المعالم البشرية والطبيعة التاريخية[1].

النتيجة الطبيعية لتلك الاجراءات الاقصائية، كان توجيه ضربة قاسية لمبدأ الوحدة الوطنية السليمة والتعايش الاخوي وتحقيق المساواة بين ابناء البلد الواحد بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية والقومية والدينية، وامكانية فتح المجال للحريات الديمقراطية والقوى السياسية في البلد للتعبير عن ارائها وتفاعل تلك الافكار في اطار الوحدة الوطنية [2].

كانت عملية استلام البعث للسلطة في سوريا اخطر ما مر به البلاد في تاريخها الحديث من الاحداث، حيث افرزت نتائج خطيرة على البلاد بصورة عامة والقضية الكوردية بشكل خاص، منها ان سياسة التمييز القومي اضحت واقعا ملموسا في كل مرافق الحياة، وعلى الرغم من انكار ادوات الدولة لذاك الواقع المزري وسعيهم لرسم صورة وردية لظروف الكورد في سوريا في وسائل الاعلام المحلية والعالمية، تبقى الحقيقة المرة

[1] جريدة الوحدة، لسان حال حزب الوحدة الديمقراطي الكوردي في سوريا، العدد(١٥٩)، تشرين الاول٢٠٠٦.
[2] المصدر نفسه.



سيدة الموقف، وبخصوص انتهاك كرامة الانسان الكوردي ذكر باحث "هل يعقل ان يكون منع بث اي برنامج ثقافي ادبي او اذاعي او اية اغنية كوردية او اية فعالية ثقافية كوردية اخرى في اي من وسائل الاعلام السوري لما يقارب الخمسين عاما، مجرد اجراء خاطىء لبعض الهيئات التنفيذية، ام انها سياسة شوفينية تم التخطيط لها على ارفع المستويات الحزبية البعثية بهدف الابادة الثقافية للقومية الكوردية[١].

كما ان كاتبا سوريا اخر، اشار الى ما تعرض له الكورد السوريون بصورة دقيقة بسبب العقلية الاستعلائية الحكومية بقوله ان للكورد تاريخ مشرف في وطنهم سوريا، لن ننسى انهم رفضوا الانفصال حينما كان باستطاعتهم الاستقلال في دولة ايام الاحتلال الفرنسي، التي عرضت عليهم تأسيس دولة كردية في الجزيرة، فلماذا يبدلون رايهم الان؟ ان كل الاحزاب الكردية تؤكد انتماءها لسوريا، على الرغم من محاولات السلطة السورية منذ ١٩٦٢ وحتى يومنا الحالي دفع الاكراد للهجرة والتنكر لانتماءهم السوري، وعلى الرغم من سياسة التعريب التي تشبه سياسة التتريك، وعلى الرغم من الهجمة القومية العربية الشوفينية على الكورد ومحاربة سياسة التمييز العنصري بحقهم و بحق الاقليات عموما، وهي سياسة تدرب عليها ذوي الرؤوس الصفراء القابعون في مؤسسات الاعلام والدعاية في بلاد العرب وعلى راسها سوريا، بقي الكورد اوفياء لوطنهم[٢].

وبسبب اهمية الموضوع وقلة عدد الباحثين الذين تناولوا سياسية التمييز القومي وحملات التعريب المتبعة في كوردستان ـ سوريا بحثا ودراسة، وقلة الالمام بمعظم جوانب القضية الكوردية في سوريا، اردت الكتابة في هذا الجانب الحيوي من تاريخ الكورد السوريين، كما ان هناك سبب شخصي يتمثل في كوني انتمي الى عائلة جردت من جنسيتها السورية منذ سنة ١٩٦٢ ومن ارضها التاريخية فيما بعد، وما لحق بابنائها من ظلم سافر كسائر العوائل الكوردية الاخرى، ويكفي للاستدلال انه عندما تخرجت من جامعة دمشق، كلية الاداب، قسم التاريخ، كان مسؤولو الجامعة قد سجلوا في خانة (الجنسية) المدرجة على وثيقة التخرج جملة "الجنسية غير معينة" الامر الذي حيرني واربكني لمدة طويلة، فكيف لدولة من المفروض انها تحترم القوانين الدولية ان تنكر على مواطنيها مبدأ الانتماء الى ارضهم وبلادهم؟، فضلا عن التشجيع اللامحدود من جانب استاذي الدكتور عبدالفتاح

---

[١] جان كورد ، النظام الاسدي – البعثي وسياسة ابادة القومية الكوردية في سوريا ، ٢٣ حزيران ٢٠٠٩.موقع www.pdks.com
[٢] فراس سعد ، ماساة سورية والاكراد السوريين ، موقع مجلة الحوار المتمدن ، العدد ٩٣٢، ٢١ اب ٢٠٠٤.



البوتاني بضرورة ايلاء الاهتمام المتزايد بالدراسات المتعلقة بتاريخ الكورد في سوريا وظروفهم التاريخية والسياسية.

اعترت عملية جمع مادة الدراسة صعوبات عدة، منها عدم استطاعتي السفر الى سوريا والاستفادة من المصادر في الداخل السوري واجراء بعض المقابلات، فمنذ ان وطأت اقدامي ارض كوردستان ـ العراق في اب ٢٠٠١ وانا محروم من زيارة اهلي هناك، الى جانب قلة المصادر العربية منها والمعربة الملمة بالفترة الزمنية للدراسة.

تتألف الدراسة من مقدمة واربعة فصول وخاتمة، تناول الفصل الاول، بداية سياسات التمييز القومي وحملات التعريب بحق الكورد في كوردستان - سوريا ١٩٢٤-١٩٦٢، وركز على التجاهل الاداري والدستوري السوري للشعب الكوردي كقومية ثانية في البلاد، ودور الانقلابات العسكرية السلبي في بلورة الفكر العروبي العنصري حيال الكورد ودور اكتشاف مادة النفط في احكام الطوق الامني على المناطق الكوردية الغنية بها، ومذكرة الدكتور نورالدين زازا المقدمة لمحكمة امن الدولة العسكرية العليا بدمشق وفضح ممارسات السلطة السورية.

في حين كرس الفصل الثاني لدراسة اسس تجذر الفكر العروبي وسياسة التمييز القومي واستهداف القومية الكوردية في سوريا عبر تبني مشاريع وتدابير استثنائية (١٩٦٣-١٩٦٦)، من خلال تبني حكومة (الانفصال) مشروع الاحصاء الجائر في ٥ تشرين الاول ١٩٦٢، وظروف تسلم حزب البعث العربي الاشتراكي مقاليد الحكم في سوريا ٨ آذار١٩٦٣ورؤية البعثي محمد طلب هلال للتخلص من الكورد.

اما الفصل الثالث فتطرق الى اساليب تحريض الشعور القومي العربي ضد الكورد والسعي المتواصل لتغيير الواقع الديموغرافي الكوردي في كوردستان ـ سوريا ١٩٦٦ ـ ٢٠٠٠، عن طريق تطبيق مراحل "مشروع الحزام العربي العنصري" في المناطق الكوردية ١٩٦٦ – ١٩٧٥، والسعي الحكومي المحموم لتعريب كل ما له صلة بالوجود الكوردي في سوريا، وفرض عقوبات الفصل والطرد القاسية التي طالت الطلاب و العمال الكورد .

كما خصص الفصل الرابع، لاظهار حقيقة ان الشعب الكوردي دفع ضريبة انتمائه القومي في سوريا بشكل مدروس، من خلال تفاقم مشكلة المكتومين الكورد (المتسللون الاغراب) وتوزيع أراضي (مزارع الدولة) على الفلاحين العرب وحرمان الفلاحين الكورد منها، واستمرار سياسة التمييز القومي بحق الكورد

البسطاء المحرومين، والقتل على الهوية عشية عيد نوروز ٢١ اذار ٢٠٠٨ والمرسوم التشريعي ذي الرقم (٤٩) ١٠ آيلول ٢٠٠٨ ومدلولاته العنصرية.

علي صالح ميراني
مدرس التاريخ الحديث المساعد
كلية التربية/جامعة دهوك
١٥ اب ٢٠٠٩

الفصل الأول

بداية سياسات التمييز القومي وحملات التعريب بحق الكورد في كوردستان - سوريا ١٩٢٤-١٩٦٠

- التجاهل الاداري والدستوري السوري للشعب الكوردي كقومية ثانية في البلاد.

- دور الانقلابات العسكرية السلبي في بلورة الفكر العروبي العنصري حيال الكورد .

- دور اكتشاف مادة النفط في احكام الطوق الامني على المناطق الكوردية الغنية بها.

- مذكرة الدكتور نورالدين زازا المقدمة لمحكمة امن الدولة العسكرية العليا بدمشق حول ممارسات السلطة السورية.

التجاهل الاداري والدستوري السوري للشعب الكوردي كقومية ثانية في البلاد :

من المهم هنا، توضيح نقطة محورية في دراستنا هذه، هي اننا سنتناول سياسة التمييز القومي وحملات التعريب العنصرية التي قامت بها الحكومات السورية المتعاقبة تجاه القومية الثانية في البلاد، بغية طمس هويتها القومية والانسانية والاجتماعية، لانه من المعروف ان الكورد السوريين تعرضوا خلال فترات متلاحقة من تاريخهم الى سلسلة من حملات التمييز القومي وتدابيرالتعريب القاسية، يمكن تقسيم تلك الحملات الى نوعين، الحملات الطبيعية غير المؤدلجة والمبرمجة التي تعرض لها الكورد ولم تصدر نتيجة قرارات سياسية او ارادة فوقية تهدف حرمان الكورد من تمييزهم العرقي وحضوصيتهم القومية، يمكن ملاحظة هذا النوع في المناطق التي يشكل فيها الكورد جاليات كبيرة او التي تشكل اراضيهم تخوم تماس مع المحيط العربي الاوسع، بخصوص ذلك اشار الباحث السوري المعروف احمد وصفي زكريا في مؤلفه (جولة اثرية في بعض البلاد الشامية) الذي ألفه في بدايات الثلاثينات من القرن المنصرم، الى هذه الحقيقة حيث اوضح حقيقة ان "الاكراد يكثر وجودهم في شمالي بلاد الشام على مقربة من الحدود التركية الحالية كالذين في شمالي نهر عفرين في الجبل المسمى جبل الكرد، والذين في حرة اللجة شمالي العمق وفي أقضية اعزاز والباب وجرابلس والاقضية التي في الشمال الشرقي من لواء الجزيرة الفراتية وكل هؤلاء اكراد أقحاح لم تصل اليهم العربية بشيء"[1] .

كما أشار الباحث السوري المنصف نفسه، الى ان الكورد يتواجدون في مناطق سورية اخرى "اما في بلاد الشام المتوسطة فان عدد الاكراد قليل وليس لهم بقعة يؤلفون فيها كتلة مجتمعة الا في جبل الاكراد بين جسر الشغور واللاذقية وفي حي الاكراد من أرباض دمشق وفي قرى الوعر، في حين ان مجيء الاكراد الى بلاد الشام المتوسطة قديم، وربما كان اول من اتى بهم هو عامل حمص شبل الدولة نصر بن مرداس سنة ٤٢٤ هـ (١٠٣٢م) واسكنهم في حصن المحصن ليصونوا الطريق بين حمص وطرابلس فسمي الحصن منذ ذلك الحين بـ(حصن الاكراد) وقد بقوا فيه نحو قرن ونصف الى ان جاء طانكرد برنس انطاكية واستخلصه منهم سنة ٥٣٠ هـ (١١٣٥م) فتشتتوا. ثم كثر توافد الاكراد في عهد الدولتين النورية والصلاحيه

[1] ينظر كتابه: جولة اثرية في بعض البلاد الشامية ، تموز ١٩٣٤، ص٣٢١

لحضور غمار الحروب الصليبية، والذين بقوا منهم استعربوا وذابوا في البيئة الشامية، ولم يحتفظ بصلته بماضيه الكردي الا الذين وفدوا في العصور الاخيرة[١].

ان المتتبع، يدرك ان الشعب الكوردي في كوردستان - سوريا تعرض خلال تاريخه الحديث والمعاصر،لاخطر العوامل المعيقة لتطوره القومي والثقافي والاجتماعي وحتى الفكري، بسبب عامل التمييز القومي المفروض عليه جراء السياسات المطبقة بحقه والهادفة الى استئصال قضيته من جذورها، والعمل على محو خصوصيته القومية، ولانجاح هذه السياسة المخططة والمنظمة لها، ارتكبت بحق الكورد العديد من ممارسات التعريب الظالمة لاجبارهم على الهجرة[٢]، بناء عليه فان سياسة التمييز القومي شكلت احدى اهم المظاهر الاساسية للتوجهات المكرسة للنيل من القضية الكوردية في سوريا، التوجهات المغرضة والمؤدلجة عقائديا للتخلص من الكورد، والتي شهدت محطات متلاحقة وبقيت تساهم في تغيير الواقع القومي والديموغرافي للمناطق الكوردية في سوريا وتجهد لطمس الهوية القومية الكوردية بصورة محمومة وافراغ تلك المناطق من كل الدلائل والحقائق الدالة على انها كانت موطن ابناء القومية الكوردية في فترات موغلة في القدم، الامر الذي اكدته التنقيبات الاثرية في الفترات اللاحقة.

كانت بداية تشكيل الوحدات الادارية واولى قرارات الدولة السورية الناشئة، في المناطق الكوردية التاريخية، صدور القرار ذي الرقم(٢٣٧) الذي ورد فيه ان رئيس دولة سوريا، بناء على القرار ذي الرقم(٢٩٨٠) الصادر في ٥ كانون الاول ١٩٢٤، القاضي بتأسيس الدولة السورية، وعلى قرار حكومة دولة حلب رقم(٣٤٦) الصادر في ١١ ايار ١٩٢٢ والمتضمن تعيين حدود لواء دير الزور، وبناء على قرار حاكم دولة حلب ذي الرقم(٥٦٨٨ - ٧٣) الصادر في ١٥ كانون الثاني ١٩٢٣، المتضمن تنظيم مناطق اقضية لواء دير الزور، وبسبب الاعتبارات السياسية والادارية والجغرافية والعرفية يقضى باجراء تحديد جديد في مناطق لواء دير الزور الادارية، وبناء على اقتراح وزير الداخلية وموافقة مندوب المفوض السامي لدى دولة سورية، تشكيل قضاء الحسجة (الحسكة) الذي يحتوي على اربع نواحي مراكزها في، شدادي، حسجة، رأس العين (سرى كانى)، وعامودا[١].

---

[١] احمد وصفي زكريا، المصدر السابق، ص٣٢١.

[٢] حزب الوفاق الوطني الكوردي السوري، وثيقة العلاقات الكوردية - العربية، ٢٠٠٤،ص٢.

[١] ينظر نص الوثيقة في: جريدة العاصمة، العدد(٢٨١) ، دمشق، اب سنة ١٩٢٥.



وفي سياق التجاهل الاداري الذي يبدو انه قد راق للمسؤولين السوريين في تلك الفترة المبكرة، اصدر رئيس الدولة السورية احمد نامي، بعد مصادقة المفوض السامي عليه، القرار ذي الرقم (٤٩٦) في ١٠ تشرين الثاني ١٩٢٦، الذي تضمن، انه بناء على الاقتراح الصادر في ٥ كانون الاول ١٩٢٤ الرقم(٢٩٨٠) القاضي بتأسيس الدولة السورية، وبناء على القرار(٢٥٩) في ٢٦ نيسان ١٩٢٦ بتعينه رئيسا للدولة، بما ان قرية المباطلي(معبطلي لاحقا) مركز قضاء كردطاغ (كورد داغ) بالرغم من اهميتها لايوجد فيها مياه، ولان طرق المواصلات بها صعبة وبما انه لايوجد في القضاء قصبات حائزة على الشروط الكافية لنقل مركز القضاء اليها، وبما ان قصبة جسر عفرين تقع على طريق اسكندرون حلب راجو، يقرر نقل مركز قضاء من قرية المباطلي الى جسر عفرين اعتبارا من تبليغ القرار[٢].

بعد تلك الخطوات الادارية وترسيم وجه جديد للمناطق الكوردية، جاءت البدايات التي شكلت المقدمات الاساسية لسياسة التمييز القومي وحملات التعريب واشتداد وتيرتها من قبل الحكومات السورية المتعاقبة، التي شملت الانكار الفعلي والعمل بسياسة الالغاء والاقصاء والتهميش وشطب الاخر التي لحقت بالكورد، من قبل القائمين على مشروع كتابة الدستور السوري الاول، الذي اقرته الجمعية التأسيسية المنعقدة في دمشق في ٩ حزيران ١٩٢٨، فعلى الرغم من مشاركة بعض الشخصيات الكوردية الرمزية في المؤتمر المذكور، الا ان بنود مسودة الدستور السوري كعادة الدساتير السورية اللاحقة، جاء خاليا من اشارة فعلية او حتى تلميح يفهم منه، ان سوريا بلاد تضم قوميتين اساسيتين هما القومية العربية والقومية الكوردية الى جانب اقليات دينية وعرقية اخرى، او حتى الاقرار ان للكورد نتيجة اختلافهم عن العرب حق التمتع ببعض من خصوصياتهم القومية التي حافظوا عليها خلال حقب طويلة، اصبح وضع الكورد السوريين لايحسد عليه، حيث وجدوا انفسهم في مأزق كبير، بعد ان تم اقتطاع أراضيهم والحاقها بالدولة السورية الناشئة، وهم الذين كانوا جزءاً من وطنهم كوردستان حتى امد قريب ولايعتبرون سوريا وطناً لهم، الا ان ارادات سياسية توافقت على ضمهم الى سوريا دون استفتاء رايهم، واصبحوا عناصر غير مرغوبة بها في وطنها الجديد من جهة اخرى[١].

---

[٢] ينظر نص الوثيقة في: جريدة العاصمة، العدد(٢٩٧)، دمشق، كانون الاول سنة ١٩٢٦.

[١] للتفاصيل ينظر: علي صالح ميراني، الحياة الحزبية السرية في كوردستان ـ سوريا ١٨٩٨ـ٢٠٠٨ رصد وثائقي لمسيرة اكثر من قرن من تطور الوعي القومي في الجزء الجنوب الغربي من كوردستان، تقديم ومراجعة: الدكتور عبدالفتاح على البوتاني، من منشورات مركز الدرسات الكوردية وحفظ الوثائق/جامعة دهوك، (دهوك ، ٢٠٠٩).

فمن المعروف، انه لم يمض شهران على موعد انعقاد الجمعية التأسيسية، حتى تم اعداد مسودة الدستور السوري، الذي نص على تأسيس جمهورية برلمانية تقوم على برلمان واحد منتخب اعضاؤه كل اربع سنوات باقتراع عام على مرحلتين، ويتولى السلطة التنفيذية رئيس مسلم ووزارة مسؤولة، ونص الدستور كذلك على انشاء محكمة عليا لمحاكمة الوزراء المتهمين بالخيانة، وتطبيق مبدأ المساواة بين المواطنين، وعلى العموم فان مسودة الدستور السوري الاول كانت مقبولة من قبل المفوض السامي الفرنسي، الذي ترك للسوريين امر الاعداد لها، قامت الجمعية التأسيسية السورية باقرار نص الدستور بالاغلبية في ٧ اب ١٩٢٨[٢].

وفي الاطار التجاهلي لمطالب السكان، اصدر محمد تاج الدين الحسيني رئيس مجلس الوزراء في سوريا ووزير داخليته محمد الالشي، القرار ذي الرقم(١٦١٨) في ٩ ايلول ١٩٣٠ جاء فيه، بناء على قرار تأسيس الدولة السورية الصادر في ٥ كانون الاول ١٩٢٤ ذي الرقم(٢٩٨٠) وعلى قرار تعيين رئيس مجلس الوزراء في ١٤ شباط ١٩٢٨، وبسبب قيام حكومة الجمهورية التركية باعادة بعض الاراضي الى الدولة السورية، بناء على اتفاق الموقع عليه في انقرة في ٢٢ حزيران ١٩٢٩ بشأن تعيين الحدود التركية ـ السورية، كانت المصلحة تقضي بالنظر الى بعد هذه الاراضي بتشكيل لواء منطقة الجزيرة لترويج مصالح الاهلين، تم اقرار، فصل قضاء القامشلي(قامشلو) والحسجة من لواء ديرالزور والاراضي المنسلخة عن تركيا والملحقة بالدولة السورية (وهذا اعتراف رسمي صريح) على الاخير لواء الفرات، تشكيل لواء في الجزيرة مركزه الحسجة ويضم قضائي الحسجة والقامشلي والاراضي المنسلخة عن تركيا والملحقة بالدولة السورية بين حدود قضاء القامشلي ونهر دجلة، وان مناطق لواء الجزيرة تضم ناحيتا شدادة ورأس العين المربوطتان مباشرة بمركز اللواء، قضاء القامشلي المشكل من نواحي، القرمانية وعامودا وبويرات، قضاء دجلة ومركزه اندوار (عين ديوار لاحقا) المشكل من ناحيتي موصطافايا (مصطفاويه) وديرون اغا (ديرونا اغى)[١]. ولان حدود المناطق الكوردية في كوردستان ـ سوريا، كانت لاتزال بحاجة الى المزيد من التوضيح والترسيم، صدر المرسوم ذي الرقم(٩٣٢) عن رئيس الجمهورية السورية محمد

---

[٢] ستيفن هامسلي لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ت: بيار عقل(بيروت،١٩٧٨)، ص٢٣٢ـ٢٣٣.

[١] ينظر نص الوثيقة في: جريدة العاصمة، العدد(١٧) ، دمشق، ١٥ ايلول ١٩٣٠.

علي العابد (الكوردي الاصل) في ٢٥ شباط ١٩٣٣[٢]. جاء فيه انه بناء على الدستور المنشور في ١٤ ايار ١٩٣٠، وعلى القانون المالي الذي حددت بموجبه نفقات عام ١٩٣٣، وعلى اقتراح وزير الداخلية وقرار مجلس الوزراء، يتم تغيير التشكيلات الاداريةالتابعة لقضاء كرطاغ والتي تحتوي على النواحي، ناحية معبطلي السابقة و تربط في مركز القضاء، حمام، راج، بلبل، وقضاء جرابلس، الذي يحتوي على النواحي، جوبان بك، عمرين، عرب بنار، وقضاء الرقة، الذي يحتوي على النواحي، تل ابيض، مريبط، ابو هريرة، سبخة، ولواء الجزيرة، مركز الحسجة الذي يحتوي على النواحي، رأس العين، الشدادة، وقضاء القامشلي والحاق ناحية بويرة الملغاة بمركز القضاء الذي يحتوي على ناحية عامودا الملحق بها ناحية درباسية السابقة، وقضاء دجلة الذي يحتوي على النواحي، المصطفوية(المصطفاويه) وديرون اغا[١].

واستمرارا في ترسيم التشكيلات الادارية في الاقليم الغربي من كوردستان ـ سوريا، قام المجلس النيابي السوري باقرار قانون نشره الرئيس السوري هاشم الاتاسي في ٤ كانون الثاني ١٩٣٧، جاء في مادته (١) ان يؤسس في محافظة حلب قضاء يطلق عليه اسم قضاء عين العرب (كوباني) وتجعل قصبة عربنار مركزا له، اما المادة (٢) فنصت ان وزراء الدولة مكلفون بتنفيذ احكام القانون اعتبارا من تاريخ نشره[٢].

ومع كل ما تقدم من التجاهل المتعمد والتقسيمات الادارية والانكار الدستوري الذي لحق بكوردستان ـ سوريا، اقل يجب ان يقال بخصوصه انه لم يكون نتيجة وصدى لرغبات الاهالي بقدرما كانت اوامر فوقية غير مستندة على معطيات تاريخية وجغرافية ثابتة على ارض الواقع، كان الدافع وراءها رغبة سلطات الانتداب الفرنسي الحفاظ على علاقات الود مع الجارة الشمالية تركيا مع ما كان يشوبها من التوتر بعض الاحيان، والتي كانت تراقب بحذر مسألة تعاطي السلطات الانتداب مع ابناء القومية الكوردية وتراقب جدية السلطات الفرنسية في قمع الطموحات الكوردية، على اعتبار انه من الممكن ان يأتي الخطر من جانبهم مما يهدد المصالح التركية في المناطق الحدودية، بعد ان اصبحوا جزءا من النسيج الاجتماعي السوري العام، وكان

---

[٢] وصفه لونغريغ، انه كان ثريا في السبعين من عمره وسفيرا سابقا، وابنا لعزت باشا سكرتير السلطان عبدالحميد الثاني، المصدر السابق، ص ٢٤٢.

[١] د. عبدالله غفور، التشكيلات الادارية في غربي كردستان، من منشورات مركز الدرسات الكوردية وحفظ الوثائق/جامعة دهوك،(دهوك، ٢٠٠٩)، ص٩ـ١٣.

[٢] المصدر نفسه، ص٦٣.



يسوءها اي تساهل حكومي فرنسي او سوري تجاههم، ومع كل ماجرى يسجل للكورد انهم كانوا اكثر العناصر الايجابية العاملة بجدية لبناء الدولة السورية ذات السيادة الكاملة.

كما لايمكن اغفال الدور المشبوه الذي قام بادائه بعض الشخصيات السورية المعروفة من ذوي الاصول الكوردية، من الاستنجاد بالسلطات في فترة مبكرة من تاريخ سوريا، ويبرز اسم وزير المعارف محمد كرد علي كمثال صارخ على ذاك التوجه السلبي، ففي مذكرة تقدم بها الى رئيس الجمهورية السورية في ١٨ تشرين الثاني ١٩٣١ حين كان وزيرا للمعارف، يقول فيها ان البحث اوصله في شؤون البلاد الى امور رايت عرضهعا على فخامتكم، لتنظروا فيها ـ ايدكم الله ـ وتجروا ما يمكن اجراؤه من الاعمال التي تعود بالخير على هذه الدولة، وتعلمون ان معظم ن هاجر الى تلك الارجاء (لواء الجزيرة) من العناصر الكردية والسريانية والارمنية والعربية واليهودية، وجمهرة المهاجرين في الحقيقة هم من الاكراد نزلوا على الحدود واني ارى انى يسكنوا بعد الان في اماكن بعيدة عن حدوزد كردستان، لئلا تحدث من وجدوهم في المستقبل القريب او البعيد مشاكل سياسية تؤدي الى اقتطاع الجزيرة او معظمها من جسم الدولة السورية، لان الاكراد اذا عجزوا اليوم عن تاليف دولتهم فالايام كفيلة با تنيلهم مطالبهم اذا ظلوا على التناغي بحقهم والاشادة بقوميتهم ومثل هذا يقال عن اتراك لواء الاسكندرونة فالاولى ان اعطاء من يريد من الترك والاكراد ارضا من املاك الدولة في ارجاء حمص وحلب ومهاجرة الكرد والارمن، يجب في كل حال ان يمزجوا بالعرب في القرى الواقعة في اواسط البلاد، لا على حدودها اتقاءء لكل عادية قد تطرأ ونحن الان في اول السلم نستطيع التفكير والتقدير[١]

ومما يدحض نظرة محمد كرد علي ومبالغته في اظهار خوفه على مستقبل البلاد، ويكشف زيف ادعاءته حول مزاعم هجرة الكورد الى سوريا و انهم ليسوا من سكان سوريا الاصليين، متناسيا ان جزء من اراضيهم التاريخية صارت تابعة الى الدولة الجديدة، ما يورده مصدر بريطاني محايد ومطلع من خلال معلومات موثقة يفند مثل تلك المقولات والتأكيد على ان الفرنسيين بذلوا مجهودا ملحوظة ابان السنوات الاولى من فترة انتدابهم على البلاد لاسكان عناصر مسيحية في سوريا دون الاشارة الى اية هجرة كوردية البتة، من خلال قوله ان فرنسا اعتنت بعشرات

[١] علي الجزيري ، المصدر السابق، ص ١٩٩ـ٢٠٠.

الالوف من المسيحيين الذين خرجوا لاجئين من الاناضول... ففي كانون الاول ١٩٢١ تدفق ٣٠ الف لاجيء معدم من الارمن الى شمال سوريا والى لبنان وابتدأت موجة لجوء اخرى في اواخر سنة ١٩٢٢ فوصل ١٥٠٠٠ ارمني اخر الى حلب، وفي اواسط ١٩٢٣ وصل ٣٠٠٠٠ اخرون كان ثلثهم من اليونانيين والباقون من الارمن"[1] .

وقوله في مكان اخر"ان تعداد اللاجئين الذين استوطنوا البلاد في ا كانون الثاني ١٩٢٥ هو: ٨٩٠٠٠ ارمني، ٤٠٠٠ كلداني، ١٨٠٠ يعقوبي، ٩٠٠ يوناني ارثوذكسي، ٢٥٠ كاثوليكي سوري"[2].

وعلى عكس ما اورده الكاتب والاديب واللغوي والوزير الكوردي المستعرب محمد كرد علي، فان احد الكتاب السوريين المنصفين اشار الى دور الكورد البارز في الدولة السورية، بقوله كان الكورد عنصرا حيويا واساسيا في بناء المجتمع المدني السوري وفي جميع حقول الحياة الوطنية السياسية والاجتماعية والثقافيةوالفنية وفي سائر الاحزاب السورية ومؤسسات المجتمع المدني"[٣].

---

[1] ستيفن همسلي لونغريغ، المصدر السابق، ص ١٧٦-١٧٧.
[2] المصدر نفسه، ص ١٧٧، هامش رقم(١١).
[٣] جريس الهامس، جذور القضية الكردية السورية، موقع مجلة الحوار المتمدن، العدد ٨٤٨)، ٩آيار ٢٠٠٤.



دورالانقلابات العسكرية السلبي في بلورة الفكر العروبي العنصري حيال الكورد:

بعد سياسة الانكار والتجاهل الاداري والدستوري غير المبررين تجاه الكورد السوريين والصمت الفرنسي السلبي حيال المصالح الكوردية، ومطالبة الكورد المستمرة في ان يعاملوا اسوة بباقي الطوائف المكونة للطيف السوري حينذاك، ومع ايمان النخبة الكوردية وقاعدتها الشعبية ان سوريا اصبحت وطنا لهم، يجب عليهم الدفاع عن سيادته والانخراط في حركات المقاومة السورية المتواصلة، كان للكورد دور لايستهان به من خلال المشاركات الملحوظة في الكثير من احداثها، توزعت في معظم المناطق الكوردية والمناطق التي يتواجدون فيها خارج مناطقهم التاريخية، الا ان جزاء الكورد كان المزيد من الغبن القومي والاجتماعي والثقافي، فمن المعروف ان المحطة الابرز التي شهدت تفوق المعسكر العنصري العروبي على قاعدة متينة وصلبة من قمع الاخر، كان دخول البلاد في ظل الحكم الوطني مع خروج آخر جندي فرنسي من البلاد في ١٧ نيسان ١٩٤٦ ونيل البلاد استقلالها، بدا واضحاً ان الوطنيين السوريين قد وظفوا مؤسساتهم الناشئة لحرمان الكورد من حقوقهم المشروعة، التي تمتعوا بها اثناء فترة الانتداب الفرنسي، وبدت فكرة صهر الكورد في البوتقة العربية وتهميشهم واقصاء دورهم من الحياة العامة للبلاد، ووضع عربة التعريب في سكتها المعهودة بصورة منظمة، فكرة نالت استحسان المسؤولين السوريين[١].

بعبارة ادق يمكن القول، انه اذا كتب للسلطات الفرنسية (شرف) تجاهل ومحاربة الطموحات الكوردية حينا، ودغدغة مشاعرهم القومية احيان اخرى، فانه يكتب للعهد الوطني في سوريا منذ الاستقلال، الاصرار على توجيه ضربات قاسية الى كل مايشير ويأصل الحالة الكوردية في البلاد، والامعان في تجاهل حقيقة ان الكورد اصبحوا يشكلون جزءاً من النسيج السوري الاجتماعي العام يجب مراعاته، والملاحظ ان تلك النفسية المتعطشة لسياسة التمييز القومي بحق الكورد وجدت ارضاً خصبة خلال فترات حرجة من عمر البلاد، لاسيما في فترة الانقلابات العسكرية التي شهدتها سوريا خلال السنوات (١٩٤٩-١٩٥٤)، وكان التفكير الذي ساد مخيلة قادة الانقلابات العسكرية، التي استحوذت على السلطة بالقوة والترهيب، وجوب االتودد الى العناصر العربية الناقمة عليها، عن طريق اصدار التعاميم والمراسيم والقوانين

---

[١] للمزيد من التفاصيل عن تلك المرحلة ينظر:علي صالح ميراني، الحركة القومية الكوردية في سوريا ١٩٤٦-١٩٧٠(اربيل، ٢٠٠٤) صفحات متفرقة.



الهادفة الى تجييش مؤسسات الدولة لتعريب الكورد وكأن هؤلاء كانوا يبحثون عن كبش فداء، يقدم على مذبح الاستئثار بالسلطة في مثل تلك الظروف، ولم يكن هناك افضل من التضحية بالعنصر الكوردي، الذي كان يفتقد زمام المبادرة وفرض نفسه في موازين القوى، والاغرب من كل ذلك ان بعض الشخصيات السورية من الأصول الكوردية، كافحت اكثر من غيرها من اجل اضفاء الطابع العروبي على مرافق البلاد، وتذويب الكورد في المحيط العربي الاوسع على حد قول محمد كرد علي[1] .

وفي ذاك السياق، يكتب لرئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء السوري الزعيم فوزي سلو (الكوردي الاصل) الالعوبة في يد قائد الانقلاب العسكري الثالث اديب الشيشكلي، شرف الريادة في تحقيق التقدم بعض الشيء، حيث ورد في البيان الاول الذي اصدره المذكور انفاً، في ٣آذار١٩٥٢، في فقرة (تكريم الاعمال الصالحة وتخليد البطولة) التوجه العروبي الواضح وتوجيه دفة مؤسسات البلاد نحو منزلق تمجيد الفكر العروبي والعمل على ابرازه كطابع اوحد في سوريا، حيث وردت اشارات منها "اذا كان لأمة من الامم ان تفخر بتاريخ امجادها التليدة، فالعرب في مقدمة هذه الامم" وكذلك ورد ان مسؤولي الدولة ومن اجل تكريم الشهداء العرب (دون غيرهم) تم اصدار المرسوم التشريعي ذي الرقم٦٢ في ١٤كانون الثاني١٩٥٢، الذي قضى بانشاء قبر (الجندي المجهول) في العاصمة السورية ونصت كذلك على"اقامة تماثيل هي نصب شخصيات لعظماء العرب من سوريين وغيرهم، قدماء ومعاصرين او نصب رمزية تمثل نهضات العرب، والمواقف الحساسة في تاريخهم القديم والجديد"[١].

وفي ٢٢ كانون الاول ١٩٥٢، اصدرالزعيم فوزي سلو المرسوم التشريعي ذي الرقم (١٧٩)، الذي جاء فيه انه بناء على الامر العسكري ذي الرقم(٢) في ٣ كانون الاول ١٩٥١ وبناء على المرسوم التشريعي ذي الرقم(٢٥٧) في ٨ حزيران ١٩٥٢ وقرار مجلس الوزراء رقم(٥١٠) في ٩ كانون الاول ١٩٥٢، يتم تغيير اسماء المحافظات السورية خلافا لمادة القرار ذي الرقم (٥/ل.ر) في ١٠كانون الثاني ١٩٣٦، كان من بين الاسماء، اسم محافظة الجزيرة وتحويلها الى محافظة الحسكة، وتبديل اسم قضاء جبل الاكراد في محافظة حلب الى قضاء عفرين[٢].

---

[1] علي صالح ميراني، الحركة...، صفحات متفرقة.

[١] للمزيد من التفاصيل ينظر: البيان الاول من دولة الزعيم فوزي سلو رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء الى الشعب السوري، دمشق، ٣ اذار ١٩٥٢ ، ٥٥ ـ ٥٧.

[٢] جريدة الجمهورية الرسمية، العدد(٧٤) دمشق، كانون الاول ١٩٥٢.



في التوجه ذاته، لايمكن اغفال دور قائد الانقلاب العسكري الثالث اديب الشيشكلي بعد استلامه للسلطة مباشرة في هذا المجال، حيث قام هذا القائد العسكري ذي اللقب الاعجمي، الذي ورد على شاهدة قبره باسم (اديب حسن آغا جيجكلي)، والامر الذي ينكر اصله العربي على اقل تقدير و المنتمي الى العنصر الكوردي من جهة امه (منور البرازي)، عمة الشخصية الكوردية حسني البرازي، الذي شكل الوزارة السورية في الفترة (١٨ نيسان ١٩٤٢- ٨ كانون الثاني ١٩٤٣)، باصدار جملة من القرارات كان الباعث وراء صدورها الرغبة في تأكيد عروبة سوريا، ووجوب التعامل بالقسوة مع كل ما يناقض ذاك التوجه[٣].

في اطار ذاك التوجه العنصري المحموم، اصدر المشار اليه المرسوم التشريعي ذي الرقم (١٩٣٩) في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٣ وهو قرار تضمن عدة بنود، نصت المادة(١) منه، على انه لايجوز تسمية المحال العامة والخاصة مثل النوادي والفنادق والملاهي والمقاهي والحانات والمطاعم والحوانيت وما شابه ذلك باسماء وبكلمات اعجمية (غير عربية)، ونصت المادة (٢) على وجوب قيام اصحاب المحال التي تحمل اسماء اعجمية استبدالها باسماء عربية في ميعاد ينتهي بانقضاء ثلاثة اشهر على نشر المرسوم، اما المادة (٣) فنصت على ان يحاكم من يخالف احكام المادتين السابقتين، بالحجز مدة ثلاثة اشهر وبالغرامة من (٥٠ - ١٠٠) ليرة سورية او باحدى هاتين العقوبتين[١].

على ضوء ما تقدم يمكن الاستنتاج، ان الظروف غير الطبيعية التي مرت بها سوريا خلال تلك المرحلة المضطربة بالاحداث والمواقف المتباينة عقائديا، اسست لمناخ قمعي قاس من عمليات محو الهوية القومية الكوردية وشطب الحقوق الكوردية المشروعة من اية وثيقة حكومية في المستقبل، وان كانت تلك الممارسات لاتزال في طورها الجنيني، الا انها بدون شك كانت تأصل وتؤسس لمستقبل مجهول محفوف بالمخاطر وفقدان الاحساس بالامان لشريحة كبيرة من المجتمع السوري العام.

---

[٣] هاني الخير، اديب الشيشكلي صاحب الانقلاب الثالث في سوريا البداية والنهاية،(دمشق،١٩٩٥)، ص١٦٨- ١٧٠.
[١] ينظر نص الوثيقة: جريدة الوحدة ، العدد(٣٦)، ايار ١٩٩٦.



دور عامل اكتشاف مادة النفط في احكام الطوق الامني على المناطق الكوردية الغنية بها :

منذ اواسط الخمسينات من القرن الماضي، دخل عامل حاسم في ترجيح وتوطيد سياسة التمييز القومي بحق الكورد، ساهم الى درجة كبيرة في ترسيخ الذهنية الاقصائية للمسؤولين السوريين، ودفع السلطات الى اسراع الخطى وبلورة توجهاتها لتعريب المزيد من الخصوصية المتعلقة بالمناطق الكوردية وفرض مناخ امني بامتياز، تمثل ذاك العامل باكتشاف مادة النفط ذات الاهمية البالغة للحياة الاقتصادية لاي بلد كان، في المناطق الكوردية في كوردستان -سوريا بالتحديد، حيث قامت شركات التنقيب والاستثمار بالحفر في منطقة جبل (قره جوخ) الكوردية في الجزيرة منذ سنة ١٩٥٦، وبرز في هذا الاتجاه دور كل من شركتي (منهل وكنكورديا) التي حصلت على رخصة التنقيب بالمرسوم ذي الرقم (٢١٨٩) الصادر في ٢٠ آيلول ١٩٥٦[1].

وكانت الاراضي الكوردية اول ما اكتشف فيها النفط السوري، فمنذ اواخر سنة١٩٥٨ تشكلت في سوريا الهيئة العامة للبترول، التي استلمت فور تشكلها حقل (قره جوخ) بما فيه من معدات وموجودات من شركة (منهل) المحلية وباشرت الحفر فيه منتصف سنة ١٩٥٩ في حقل (سويدية ـ قلديمان) جنوب حقل (قره جوخ)، وسارعت الى طلب المفاوضات من اجل الاستثمار وشرعت في ذلك فعلاً[2].

من المهم التوضيح هنا، انه كان المفروض بتلك الاكتشافات المهمة المساهمة في تطوير الحياة العامة للبسطاء من فقراء الكورد، الا ان الواقع اثبت عكس ذلك تماما، حيث ان الاكتشاف اصبح باعثاً لا يمكن اغفال دوره في فتح شهية مسؤولي الدولة لتطبيق المزيد من اوجه التعريب والتمييز القومي وقلب الحقائق و ترديد مقولة (نفط العرب للعرب) والتمسك بها في تحد سافر للمشاعر الكوردية وكتابة الشعار بشكل مستفز على جوانب الطرق الممتدة بين القرى الكوردية بالتحديد، وترديد شعار" النفط للعرب والاكراد مالهم من شيء" على ألسنة بعض المسؤولين المحليين، مع العلم ان معظم النفط السوري كان ولايزال يستخرج من اراضيهم التاريخية، لاسيما ان مسؤولي الدولة دابوا على جرح المشاعر الكوردية، مثلما فعل رئيس

---

[1] د.محمد حمدي الرفاعي ، النفط في الجمهورية العربية السورية ، مجلة دراسات عربية ، السنة الثانية ، العدد (٤) ، دمشق، شباط ١٩٦٥ ، ص١٠١.
[2] المصدر نفسه، ص ١٠٢ـ١٠٣.



الوزراء السوري يوسف زعين، اثناء زيارته لمحطة تجميع النفط في قرية كوردية، ربيع سنة ١٩٦٧[١].

وبناء على ما تقدم، يمكن ذكر ماكتبه كاتب كوردي معبرا عن سوداوية الوضع الذي الت اليه الامور بقوله"انها المفارقة حقا، المناطق الكردية في سوريا هي اغنى المناطق السورية ويعيش فيها افقر السوريين، كأن من ينبع من اراضيه البترول وتنبت فيها بسخاء الحبوب والاقطان والزيتون، يجب ان يحرم من الاستفادة منها ويحكم عليه بالفقر والحرمان"[٢].

مذكرة الدكتور نورالدين زازا المقدمة لمحكمة امن الدولة العسكرية العليا بدمشق حول ممارسات السلطة السورية :

عند الحديث عن نتائج واثار سياسة التمييز القومي وحملات التعريب، التي نالت من المناطق الكوردية في سوريا وشوهت مباهج الحياة فيها ودور الشخصيات الكوردية في فضح تلك المرامي العنصرية، لايمكن الا الوقوف باحترام عند الدور الذي قام به اول رئيس للحزب الديمقراطي الكوردي في سوريا (البارتي) الدكتور نورالدين زازا (١٩١٩ ـ ١٩٨٨) بهذا الخصوص، فمن المعلوم انه قدم مذكرة الى محكمة امن الدولة العسكرية العليا بدمشق، التي انعقدت في ٣١ كانون الاول١٩٦٠، بغية محاكمة قادة الحزب اثر حملة اعتقالات واسعة جرت في آب١٩٦٠، تحمل المذكرة اهمية بالغة وتعد من اكمل الوثائق التي جهد الدكتور نورالدين زازا في جمع وقائعها، ومصدرا مفيدا عن تعرض الكورد السوريين لسياسة التمييز القومي وحملات التعريب خلال فترة الخمسينات، حيث ورد في مقدمة المذكرة "أقدم اليكم بياناً بالوقائع والحوادث التي تثبت سياسة التمييز العنصري تجاه الشعب الكردي في الاقليم الشمالي في الجمهورية العربية المتحدة، أملاً ان تكون وسيلة تتفهمون بها وضع الشعب الكردي في الاقليم الشمالي، وتدبير موقفنا نحن بالذات حينما اتخذنا هذا الطريق الجماعي للوصول الى حقوقنا الطبيعية والانسانية"[١].

---

[١] مركز الدرسات الكوردية وحفظ الوثائق/جامعة دهوك، مقدمة كتيب حملة تعريب اسماء المدن والقرى الكوردية في كوردستان ـ سوريا، اعداد: التحالف الديمقراطي الكوردي في سوريا، ٢٠٠٩.
[٢] د. خالد عيسى ، الاكراد والصراع السلطوي السوري ، موقع كوردستانا بنختى . نت ، ٢٥ اذار ٢٠٠٦ .
[١] ينظر نص الوثيقة في: علي صالح ميراني، الحركة ...، ص٢٩١، الملحق(١١).



اشار مقدم المذكرة الى ان السبب الرئيسي الذي ادى الى حدوث تلك الوقائع والحوادث المؤسفة، كان انكار السلطات حقوق الشعب الكوردي واتباع سياسة طمس تلك الحقوق وسياسة الصهر والدمج وتعريب الكورد بشتى الوسائل، الامر الذي يؤدي الى خلق سياسة عنصرية بالضرورة وبشكل حتمي والتي تشكل اساس عوامل التفرقة والتجزئة، واورد ثلاث نقاط من اجل ازالة سوء التفاهم هي، ان حقوق الشعوب لم تعد مجرد قرارات وبيانات تسطر على صفحات وتحفظ بين الملفات والاضابير، بل دخلت تلك الحقوق الى مستواها التطبيقي العملي في بلدان عديدة، ان التمييز العنصري لايؤدي الى تفسخ الاخوة العربية الكوردية فحسب، وانما يؤدي ايضاً الى بذر بذور الشك وعدم الثقة بين الشعبين العربي والكوردي، اللذين عاشا في اخاء ووئام طوال عصور الظلام، ارتقاء اللغة الكوردية الى المجال الدولي، وكونها لغة شعبية حية تردد آدابها وموسيقاها في عدة اذاعات عالمية وانها تدرس في مدارس وجامعات بلدان لمدة، وحرمان الشعب الكوردي في الاقليم الشمالي من استعمالها والتعبير عن مشاعره وعواطفه عن طريقها، مع استعمال وسائل العنف والارهاب مع القائمين بها، انما يدفع الكورد الى اتباع تلك الرغبة بشتى الطرق والوسائل[1].

كما اورد رئيس الحزب الديمقراطي الكورددي في سوريا (البارتي) الدكتور نورالدين زازا، جملة من الوقائع دلت على تعرض الكورد في سوريا الى حملات التعريب المنظمة منها، عدم الاعتراف رسمياً بوجود كيان للشعب الكوردي في الاقليم الشمالي، بفتح المجال امام بعض الموظفين، وخصوصاً التنفيذين باطلاق نعوت من قبيل (شعوبي، شيوعي، كوردي، خائن، ويهودي) على المواطنين الكورد دون رداع، ووصول تلك العبارات الى الصحف، لاسيما الى الاقليم الشمالي من لبنان سنة ١٩٥٨، كذلك الصحف المصرية والسورية وقيام احد افراد وزارة الداخلية السورية، مساعد شرطة ملقب بـ(ابي حسن) بتوجيه الاهانات للبسطاء الكورد في مدينة منطقة ديريك الكوردية، حيث يقوم بتوقيف الاشخاص المارة، وسؤالهم عن هويتهم القومية، فاذا قال احدهم انه كوردي او مسيحي فانه يضرب ويهان على مرأى من الناس في خطوة لترهيب الناس وارغامهم للتنكر عن اصلهم القومي[2].

كما اوضح الدكتور نورالدين زازا في معرض فضحه للممارسات السلطات السورية، انها تقوم في المناطق الكوردية بتغيير الاسماء الكوردية الى اسماء عربية،

---

[1] علي صالح ميراني، الحركة...، ص٢٩٢ـ ٢٩٣.
[2] المصدر نفسه، ص٢٩٣.



مع العلم بوجود قرى ومدن لاتعد ولاتحصى في الاقليم الشمالي ذات اسماء غير عربية مثل (دوما، زبداني، بلودان، وحرستا)، واهانة ومنع كل من يتقدم باوراق تسجيل اولاده باسماء كوردية من دوائر النفوس ومخافر الشرطة، وتهديد احد المواطنين الكورد البسطاء في ناحية درباسيه من قبل مدير ناحيتها، بسبب لبسه العمامة الكوردية على رأسه، فضلاً عن العديد من الاعمال الاستفزازية والتعسفية الاخرى خلال سنة ١٩٥٨[١].

وكشف مقدم المذكرة، ان صحيفة (الطليعة) التي تصدر في الاقليم الشمالي، اغلقت وتم استدعاء صاحبها الى الدوائر المسؤولة لسؤاله عن سبب كتابة عنوان رئيسي(الاخوة العربية الكوردية)، وعدم السماح بممارسة واستعمال الحقوق الثقافية للكورد، الامر الذي نتج عنه حوادث كثيرة منها، مصادرة كتب (ألف باء) الكوردية من تأليف (عثمان صبري) سنة ١٩٥٥، ومصادرة دواوين الشاعر الكوردي (جكرخوين) ومصادرة كتابه (امثال كوردية) في المطبقة سنة ١٩٥٨،توقيف مواطن كوردي سنة ١٩٥٧ لحيازته كتاب كوردي باللغة العربية، الذي سيق الى دير الزور، ثم الى دمشق، قيام رجال المباحث بتوقيف مجموعة من المواطنين الكورد في ناحية درباسيه بعد ورود اخبارية تفيد بوجود كتب كوردية لديهم، رفض منح رخصة بانشاء نادي ثقافي تحت تسمية(نادي جمال عبدالناصر الثقافي)، كان مجموعة من المواطنين الكورد في قامشلو قد تقدموا بها سنة١٩٥٨، وهم (د.احمد نافذ، سليمان حاجو، ابراهيم متيني، يوسف ميرزا، عبدالحميد شيخموس، وجميل ابراهيم)، على الرغم من وجود نادي للسريان، وناديين للارمن في قامشلو، عدا مدارسهم الابتدائية والثانوية، كذلك قيام رقيب من الشعبة الثانية بتحطيم الاسطوانات الكوردية في مقهى عام في قامشلو سنة ١٩٥٧، بالرغم من وجود اسطوانات اخرى تركية وارمنية[٢].

كما اكد رئيس (البارتي) المعتقل، الى ان النظرية العنصرية تؤدي الى حرمان الكورد من حقوقهم كمواطنين ومن الدلائل على ذلك، قيام السلطات بتوزيع الاراضي الواقعة في جنوب الجزيرة بين الحسكه وتل كوجر وهي من اراضي املاك الدولة وتعرف باسم (الرد) على افراد العشائر، وتخصيص العرب بها دون الكورد، حتى ان كوردياً واحداً لم يستفد منها، مع العلم ان الذين وزعت عليهم تلك الاراضي لايقومون باستغلالها بانفسهم بل يؤجرونها الى ذوي المصالح وهم انفسهم من الرجال المتنقلين،

[١] علي صالح ميراني، الحركة...، ص ٢٩٣.
[٢] المصدر نفسه، ص ٢٩٤.



انحياز الموظفين الى جانب العرب ومساندتهم وبتقاريرهم وكشوفاتهم بامتلاك العقارات المختلف عليها بين العرب والكورد، يمكن ملاحظة هذا الامر بين عشيرتي (جبور، وشمر)العربيتين وعشيرتي (ميرسينا، وعباسا) الكورديتين، حرمان الكورد من حقوق الانتخابات وخدمة العلم والتعليم لان غالبيتهم غير مسجلين بدوائر النفوس، كما يمكن ان يحرموا من قانون الاصلاح الزراعي (وكأن الدكتور نورالدين زازا كان ينبئ بما سيحصل فيما بعد)، على الرغم من تقدمهم لمعاملات تسجيل المكتومين الا انها ترفض، بينما تنجز المعاملات التي يتقدم بها افراد العشائر العربية، طرد وترسيب معظم الطلاب الكورد في الامتحانات في المدارس الثانوية، رغم كونهم طلاباً متفوقين، انتخاب (١٤) نائباً من منطقة الجزيرة، فيهم كورديان ومسيحي وشيشاني و(١٠) نواب عرب، على الرغم من ان الاكثرية الساحقة من السكان هم من الكورد، ومما يلاحظ انه يوجد (٣) نواب من عشيرة شمر وعدد افرادها في سوريا لايتجاوز الا (٤) آلاف، وسكان مدينة قامشلو وحدهم من الكورد لايقلون عن (٣٠) الف نسمة، الامر الذي يظهر النسب غير الصحيحة وغير العادلة[1].

اوضح الدكتور نورالدين زازا، في معرض حديثه عن سياسة التمييز العنصري التي تدفع بعض المسؤولين الى القيام باعمال تجاه الكورد، وتمسهم في كرامتهم الوطنية وتشعرهم بانهم اناس غير موثوقين، من ذلك اعمال تسريح وفصل الكثير من الموظفين الكورد وخاصة المعلمين منذ سنة ١٩٥٨، حتى الذين لم يسرحوا ابعدوا عن مناطقهم دون مبرر سوى كونهم من الكورد، بالرغم من ان اضطرار الموظفين العرب الموجودين في المناطق الكوردية للاستعانة بالترجمة للتفاهم من المواطنين، وحرمان الطلاب الكورد من التسجيل والانتساب الى المعاهد السورية مثل دور المعلمين والبعثات الحكومية ومدارس الشرطة والكليات العسكرية دون مبررات قانونية، قيام رجال عشيرة الشمر بمهاجمة القرى الكوردية بعد قيام شخص كوردي بخطف زوجة احد شيوخ عشيرتهم في خطوة انتقامية ضد الابرياء، الامر الذي ادى الى خروج هؤلاء الى الاحتجاج بما جرى وارسال البرقيات لدوائر الحكومة في ربيع سنة١٩٥٨، لكن السلطات قدمت هؤلاء الابرياء الى محاكم امن الدولة في قامشلو بتهمة اثارة النعرات العنصرية والافراج عن رجال الشمر دون محاكمة، قيام

---

(1) علي صالح ميراني، الحركة...، ص ٢٩٤.



السلطات بجمع اسلحة المقاومة الشعبية من الكورد سنة ١٩٥٨ والابقاء على الاسلحة الموجودة بحوزة العرب[1].

سرد الدكتور نورالدين زازا، حادثتين جرت معه تدل على توجهات السلطات العنصرية الاولى، عندما تم منعه من السفر الى الخارج في ايلول١٩٥٨ بعد استيفائه كل المعاملات اللازمة دون سبب يذكر، ومنعه من السفر الى حمامات (الحمة) للاستشفاء في نيسان١٩٦٠ من دون وجود مانع حقيقي سوى كونه ينتمي الى الشعب الكوردي واختتم الدكتور نورالدين زازا مذكرته بالرجاء والتمني "آمل ان تقتنع السلطات المسؤولة بان طريق الحل الى مشاكل الشعب الكردي في الاقليم الشمالي ليست الاعتقالات والسجون والتعذيب وان القضية تتطلب نظرة جديدة لهذا الواقع وحلاً جذرياً لرغبات ومطالب الاكراد العادية والطبيعية..."[2].

بناء على ما سبق، يلاحظ ان الدكتور نورالدين زازا رئيس (البارتي) قدم عبر مذكرته المشارة اليه اعلاه نموذجا لقصور فهم العدالة الذي كان ولايزال موجودا وراسخا في المجتمع السوري، سقوطه في ظل وجود مفاهيم متناقضة اساسها جعل العدالة خاضعة لرغبات السلطة، التي تكيفها حسب اهوائها ورغباتها مما يفقدها اهميتها كرمز للقيم التي يرتضيها المجتمع بشكل عام.

---

[1] علي صالح ميراني، الحركة...،ص ٢٩٥- ٢٩٦. من المعلوم ان الجيش التركي اجرى في تشرين الاول ١٩٥٧ سلسلة من التحشدات العسكرية عند الحدود التركية ـ السورية، بهدف تهديد الحكومة السورية وابلاغها عن نيتها التدخل المباشر نتيجة خلافات سياسية حادة بين البلدين، وازاء ذاك التهديد حملت قطاعات كثيرة من السوريين السلاح وانها مستعدة لمقاتلة الاتراك اذا تدخلوا في سوريا، ولاريب ان الجماهير الكوردية كانت على رأس هؤلاء المدافعين والذين برهنوا بحماسة عن رغبتهم الواضحة في الدفاع عن بلدهم كما في السابق، غير ان الامور جرت عكس ما كان يجب ان يحدث، فما ان انتهت موجة التهديدات التركية حتى تنكرت السلطات السورية لدعواتهم وقامت بجمع السلاح من الكورد وحدهم وتركت السلاح الموجود بحوزة العناصر العربية وشكرتها على مشاعرها وحرصها على سلامة الوطن.

[2] المصدر نفسه، ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧.



الفصل الثانـي

الفكر العروبي وسياسة التمييز القومي واستهداف القومية الكوردية في سوريا عبر تبني مشاريع وتدابير استثنائية (١٩٦٢-١٩٦٦)

- حكومة (الانفصال) ومشروع الاحصاء الجائر في ٥ تشرين الاول ١٩٦٢.

- تسلم حزب البعث العربي الاشتراكي مقاليد الحكم في سوريا ٨ آذار١٩٦٣ ورؤية البعثي محمد طلب هلال للتخلص من الكورد.

حكومة (الانفصال) ومشروع الاحصاء الجائر ٥ تشرين الاول ١٩٦٢:

سجل بداية عقد الستينات من القرن الفائت، فترة اشتداد عزم الحكومات السورية وجديتها الواضحة في تطبيق منهجها المتمثل بسياسة التمييز القومي والرغبة التعريبية للمناطق الكوردية المختلفة بصورة اكثر ضراوة، شملت اتخاذ اجراءات واسعة في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومناحي الحياة الاخرى، واحتوت افانين عنصرية متنوعة تراوحت بين فصل المئات من الطلاب والعمال الكورد من مدارسهم ومعاهدهم ووظائفهم بشكل تعسفي، ومع كل ما قيل يبقى صدور المرسوم الجمهوري ذي الرقم (٩٣) في ٢٢آب١٩٦٢ والعمل بنتائجه، أخطر ما تعرض له الكورد حتى تلك الفترة، حيث قضى المرسوم باجراء احصاء استثنائي لسكان محافظة الحسكة الكوردية بشكل سافر، وكان قد دخل حيز التنفيذ في ٥ تشرين الاول١٩٦٢، وورد رسميا ان الباعث وراء صدوره كان رغبة حكومة (الانفصال) (١٩٦١-١٩٦٣) كما روجت وسائل اعلامها النظر في جنسيات المواطنين والغاء العمل بالسجلات القديمة[1].

اتفقت المصادر الكوردية وغيرها، على ان الهدف الحقيقي لصدور مرسوم الاحصاء الجائر، كان خطة بشعة ابتغت ايذاء عشرات الالاف من ابناء الشعب الكوردي البسطاء و تمثل برغبة السلطات في تجريدهم من حقوقهم الانسانية والوطنية. فبموجب قرارات الاحصاء الاستثنائي، تم تسجيل جميع المواطنين المنحدرين من اصل عربي وكذلك ابناء الطوائف المسيحية في سجلات المعتبرين سوريين، اما الكورد فاسقطت الجنسية السورية عن الكثير منهم، الذين بلغ اعدادهم الاولية نحو (١٢٠٠٠٠) الف كوردي، تم تسجيلهم في سجلات سميت بسجلات (الاجانب) ثم بدلت تسميتها الى (سجلات اجانب محافظة الحسكه) فيما بعد[2].

دلت كل الدلائل، ان الغاية من صدور مرسوم الاحصاء، كان القضاء على القومية الثانية في البلاد بشكل شرعي وقانوني من دون لفت الانظار اليها، وان هدف معدي المرسوم ومنفذيه كان اقصاء الكورد والغاء وجودهم التاريخي والفعلي في وطنهم السوري، وكان للكورد مبرراتهم فيما ذهبوا اليه، ان الاحصاء طبق في المناطق الكوردية دون غيرها من المناطق السورية الاخرى، ان التجريد الجماعي من حقوق الجنسية الذي جرى بموجب قرارات الاحصاء كان امراً فريداً من نوعه في العالم، لاسيما انه تم بشكل غريب ومستهجن، حيث تم احياناً تسجيل احد الاخوة

---

[1] جريدة الجبهة، لسان حال الجبهة الديمقراطية الكوردية في سوريا، العدد(٥)، تشرين الاول ٢٠٠١.
[2] جريدة دنكى كورد، العدد(٨٣) ، اب ١٩٨١.



اجنبياً والاخر مواطناً، والأب اجنبياً والابن مواطناً واحد الزوجين اجنبياً والاخر مواطناً، مع العلم ان الاكثرية الساحقة من هؤلاء المجردين من الجنسية كانوا ولايزالون يملكون الاوراق الثبوتية على وجودهم في مناطقهم التاريخية حتى قبل ان تتأسس الدولة السورية الحديثة[١].

المدهش والباعث على الريبة والازدراء في ان معا، ان اجراء الاحصاء بتلك الطريقة الممسوخة والمحسومة النتائج، خالف نصوص القانون السوري نفسه، الذي عد ان صفة الدم الصفة الاساسية وصفة الانتماء الى الاقليم ثانوية لاكتساب الجنسية السورية، على الرغم من كل الاعتراضات اعتبرت عشرات الالاف من الاسر الكوردية اجانب في وطنها، طبقاً لبنود المرسوم الجائر تم تجريدهم من حقوق الجنسية وحرمان ابنائهم من تسلم المراكز الادارية والوظيفية ومنعهم من الانتساب للكليات العسكرية والسعي الى طرد العمال والطلبة الكورد من وظائفهم ومدارسهم بحجة انهم يشكلون خطراً على امن البلاد[٢].

فبالعودة الى نص المادة(١) من المرسوم التشريعي رقم (٩٣) نرى انها نصت على اجراء "احصاء عام للسكان في محافظة الحسكة في يوم واحد يحدد تاريخه بقرار من وزير التخطيط بناء على اقتراح من وزير الداخلية"، اما المادة (٦) فنصت على "عند الانتهاء من عملية احصاء السكان في محافظة الحسكة تشكل لجنة لدراسة نتائج الاحصاء وتقرير تثبيتها من سجلات الاحوال المدنية الجديدة او عدمه واعداد التعليمات اللازمة بذلك" وبالفعل اجري الاحصاء في يوم واحد هو ٥ تشرين الاول١٩٦٢، ثم تم تثبيت نتائجه خلافاً لاي منطق فخلال ظرف يوم واحد، اصبحت العائلات المقيمة في محافظات الاخرى فاقدين جنسيتهم قانونا واتضحت النوايا الشوفينية من وراء صدورالاحصاء الاستثنائي من خلال نتائجه، اذ لم يفقد احد جنسيته سوى ما يزيد عن عشرات الالاف من الاسر الكوردية، الذين منحوا وثائق اقامة تصفهم بـ(اجانب اتراك) وبعد صدور المرسوم (٢٧٦) سنة١٩٦٩ تم تعديل تلك الصفة لتصبح (اجانب سوريين) [1].

---

[١] الحزب الديمقراطي التقدمي الكوردي في سوريا،التقرير السياسي للجنة المركزية الذي اقره المؤتمر الثامن للحزب، اواخر تشرين الثاني ١٩٩٣، ص ٢٠.

[٢] جريدة الجبهة، العدد (١٨)، تشرين الثاني ٢٠٠٢.

[1] عمر قدور، الاكراد المجردون من الجنسية السورية اي حل ينتظرهم؟، جريدة المستقبل اللبنانية ، الاحد تموز ٢٠٠٧.

كانت نتائج الاحصاء مدهشة وكارثية، فعلى سبيل المثال جرد الجنرال توفيق نظام الدين من الجنسية وهو رئيس الاركان العامة في سوريا سابقاً، وكذلك شقيقه عبدالباقي نظام الدين الوزير والنائب السابق، الامر نفسه بالنسبة لعائلة ابراهيم باشا الملي، علماً بان عميد العائلة كان احد اعضاء المجلس التأسيس للبرلمان السوري سنة١٩٢٨، كما ان تجريد اولئك الكورد من الجنسية السورية كان يعني بطبيعة الامر جملة من الاشكالات والمعوقات في قضايا المعيشية والحياتية، فمثلاً نصت مواد مرسوم الاحصاء انه لايحق للمجرد من جنسيته حق التملك واذا قيض له ان يشتري منزلاً او محلاً تجارياً يضطر الى تسجيله باسم احد السوريين وهي عملية ليست مضمونة النتائج دائماً، كما انه يستطيع ان يعلم اولاده في المدارس والجامعات السورية لكن من جدوى، لان الشهادة العلمية التي ينالها (الاجنبي السوري) لاتنفعه في شيء ويبقى محروماً من الوظيفة العامة، ومن الانتساب الى النقابات التي تمنح تراخيص العمل في مهن مثل المحاماة والهندسة والطب وغيرها، لهذا وبسبب الفقر المدقع فضل المجردون ان يعمل اولادهم على اضاعة وقتهم في الدراسة وهي في الغالب اعمال غير ملائمة، ويكتمل الحصار بعدم قدرة هؤلاء على السفر فالوثائق التي يحملونها لاتمكنهم من المغادرة ولكي تتعزز العزلة ويمنع الحل الاجتماعي لهذه القضية، صدرت قرارات خاصة بذلك على سبيل المثال يحق للمرأة السورية ان تمنح جنسيتها لاطفالها اذا تزوجت من اجنبي، لكنها تحرم من هذا الحق فيما لو تزوجت من (اجنبي سوري)، وايضاً تمنح الجنسية للمرأة الاجنبية فيما لو تزوجت من سوري، لكن هذا لاينطبق على (الاجنبية السورية)، اي ان الحكومات السورية المتعاقبة فعلت كل ما من شأنه ان يفقر هؤلاء ويزيدهم جهلاً وتحويلهم الى طائفة منبوذة حسب وصف مصدر سوري[(١)].

كما ان المناطق الكوردية شهدت تعديلات ادارية بعد صدور المرسوم المشؤوم، تمثل باصدر رئيس الجمهورية ناظم القدسي و رئيس وزراءه بشير العظمة، في ٢٣ اب ١٩٦٢ المرسوم التشريعي ذي الرقم(٩٤) الذي تضمن احداث منطقتين في محافظة الحسكة والغاء ناحية رأس العين، حيث جاء انه بناء على المرسوم التشريعي ذي الرقم (١) الصادر في ٣٠ نيسان ١٩٦٢ وعلى القرار الصادر عن مجلس الوزراء المنعقد في ٢١ اب ١٩٦٠، جاء في المادة (١) انه تحدث في محافظة الحسكة المنطقتان، منطقة رأس العين وتتألف من قرى ناحية رأس العين وناحية

(١) عمر قدور، المصدر السابق.



الدرباسية، منطقة الحسكة وتتألف من ناحيتي الشدادة وتل تمر(خابور) والقرى المرتبطة بمركز المحافظة، اما المادة (٢) فنصت على الغاء ناحية رأس العين والحاق قراها بمركز المنطقة المحدثة، والمادة(٣) اشارت الى استحداث ناحيتين في محافظة الحسكة وتعديل حدود مناطق الحسكة والقامشلي والمالكية وفق مايلي، ناحية تل حميس وتتبع منطقة قامشلي، ناحية الجوادية وتتبع منطقة المالكية[٢].

مما تقدم، يمكن الجزم ان فكرة اعداد وتنفيذ مرسوم الاحصاء؛ تضمنت محاولة ايجاد وسائل وتكتيكات جديدة لادوات التمييز القومي من خلال التأسيس لتقنية هادفة الى تحويل كل عمل انساني مرتبط بالحرية والعدالة و المساواة الى بؤس تمثل بذروة العداء للكورد السوريين من قبل ادوات الحكم في سوريا.

تسلم حزب البعث الاشتراكي لمقاليد الحكم في سوريا ٨ آذار ١٩٦٣ ورؤية البعثي محمد طلب هلال للتخلص من الكورد:

استلم حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي تأسس في سوريا في ٧نيسان١٩٤٧، مقاليد الحكم في سوريا عبر انقلاب قام به اعضاؤه في ٨آذار١٩٦٣، ويمكن عد فترة استلام الحزب لزمام السلطة والى يومنا هذا، بانها قاموس سياسة التمييز القومي وحملات التعريب وحاميتها ومبدعة ممارساتها الهوجاء التي شهدت وتيرة تصاعدية اقوى عن كل ما سبقها من المراحل، واذا سجلت للعهود السابقة عدم خلوها من الممارسات العنصرية تجاه الكورد واكثرها خطورة اصدار مرسوم الاحصاء الجائر- كما سبقت الاشارة - فان الفترة التي تلتها تحت حكم البعثيين كانت حبلى بعقلية اكثر اصراراً على محو الكورد ارضاً وشعباً من الخارطة السورية ولم يعدم رجالات البعث الوسائل الكفيلة لتنفيذ تلك المآرب المريبة، وقبل الخوض في ممارسات سياسة التمييز القومي والشره التعريبي، التي شملت كل ما يخطر في البال يجب الوقوف عند الفكر الذي استسقى منه هؤلاء البعثيون مفاهيمهم للحياة وسعيهم للقضاء على القومية الكوردية جملة وتفصيلاً.

تعود البدايات الاولى لتأسيس حزب البعث العربي الاشتراكي الى الافكار العروبية العنصرية التي نادى بها مجموعة من منظري الفكر القومي العربي امثال، ساطع الحصري (١٨٨٠-١٩٦٨)، وزكي الارسوزي الذي يعد الى جانب صلاح الدين بيطار وميشيل عفلق مؤسسي الحزب وآبائه الروحيين، هؤلاء المتأثرين

---

[٢] ينظر نص الوثيقة في: د. عبدالله غفور، المصدر السابق. ص٥٦.



بكتابات وخطابات الفكر النازي في المانيا، من ذلك التأثر المفرط ان الارسوزي كان يعلن ان "العرب هم المجموعة البشرية الوحيدة الباقية امينة على القيم الروحية التي اورثنا اياها ابو البشر آدم"[1].

وفي ذاك السياق الاستعلائي المقيت، جاء دستور الحزب خالياً من آية اشارة الى الحقوق القومية للشعب الكوردي في سوريا، ولم يفكر واضعوه اصلاً الى وجود الكورد الذين يعيشون الى جانب العرب، حيث اكدت المادة رقم (١) من دستور البعث على انه "يجلى عن الوطن العربي كل من دعا الى تكتل عنصري ضد العرب، وكل من هاجر الى الوطن العربي لغاية استعمارية"، يبدو واضحا ان الهدف منها تخويف الفرد الكوردي وجعله يعيش في قلق مستمر ودائم خشية ان يتهم بمساندته لاي تيار يهدف الى انشاء وطن قومي للكورد، لانه مهدد بالابعاد القسري والترحيل والتهجير اذا بدر منه ما يشم انه يتعارض مع اهداف حزب البعث.

تمثلت النظرة البعثية الآحادية الموغلة في العنصرية، برفض كل ما يغاير العرب وازدراء العناصر الآخرى و وضع القومية الكوردية في مرمى سهامها القاتلة، التي كانت كفيلة لان تهيء لمناخ متوتر، وتأمل بشوق الى ظهور ضباط بعثيين امنيين مارسوا العمل العسكري الامني المفرط في استعمال القوة ازاء الاهالي الكورد في مناطقهم التاريخية الى جانب تفوقهم الواضح في اعداد التقارير والدراسات ورفعها الى قيادتهم العليا في دمشق، تهدف الى القضاء على الكورد قومية وشعباً وجعل طموحاتهم بالعيش بسلام في وطنهم في خبر كان، وضرب آمالهم المعقودة على العهد الجديد عرض الحائط.

عند الحديث عن مدرسة البعث في تخريج الضباط (العقائديين) الذين اوكل اليهم مهمة ضرب النشاط القومي الكوردي في سوريا بما لديهم من الوسائل، يتبادر الى الذهن الدور الكبير والمريب الذي قام بها الضابط الامني والمحافظ وعضو البرلمان والوزير ونائب رئيس الوزراء والسفير السوري فيما بعد، محمد طلب هلال، الذي يشكل نموذجاً ملفتا للتلميذ النجيب في مدرسة البعث، بعد قيامه باعداد دراسة اقل ما يمكن ان يقال بخصوصها انها كانت اعداد محكم لخطة نصت بصراحة على وأد القومية الكوردية في سوريا عبر هدر دماء ابناء الشعب الكوردي ببرودة والاصرار على غزو مناطقهم وابادتهم على بكرة ابيهم والتفاخر بذاك المنهج المتوحش في اعدادته وتطبيقاته.

---

[1] علي صالح ميراني ، الحركة...،ص ١٨٩ـ ١٩١.

تصلح الدراسة التي الفها الملازم الاول محمد طلب هلال رئيس الشعبة السياسية في محافظة الحسكه، تحت عنوان (دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي السياسية - الاجتماعية القومية) لان تكون عينة من الفكر الاقصائي الاجرامي الذي تميز به البعث، لان الدراسة الخطرة والبعيدة عن كل المعابير الانسانية، اصبحت نموذجاً في كيفية ترجمة النزعات والنوايا العدوانية من حيز المفاهيم المجردة الى سياسات وممارسات فعلية وعملية غاية في الاتقان، واستيلاد الرؤى العنصرية المقيتة واطلاق العنان للافكار الظلامية، بغية شل طاقات الكورد دون الاخذ بالاعتبار ان من حقهم ان يكون لهم حرية التمتع بخيرات وطنهم والبحث عن هويتهم الخاصة، مما شكل ضرباً قاسياً للمعابير الحقوقية للدولة والمجتمع المدني المنشود.

واذا كان رجل الامن الضليع في تجبير الفكر السياسي العنصري القوموي، المتكأ عل جملة من المرتكزات هادفة الى اعاقة وحرمان الانسان الكوردي من التحكم بمصيره التطوري الاعتيادي، قدم دراسته للسلطة السياسية من الدولة في ١٢تشرين الثاني١٩٦٣ فانه يصرح انه قد باشر قبل ذاك التاريخ، من خلال ارساله مجموعة من التقارير الامنية الى الجهات العليا في الدولة، وتجدر الاشارة، ان الصدفة وحدها لعبت دوراً في الكشف عن هذه الوثيقة المهمة ووقوعها في ايدي اشخاص عاملين في حقل العمل القومي الكوردي، الذين قاموا باستنساخها وارسالها الى اوربا كي تطلع عليها الدوائر المعنية بحقوق الانسان هناك. وبقراءة متأنية وتحليلية لما ورد في الدراسة، يتوصل المتتبع الى نتائج مدهشة وتتملكه رغبة عارمة في سبر اغوار تلك الشخصية المريضة نفسياً وانسانياً، التي ابدعت صفحات الدراسة ودمويته وعقليته الفذة في الحاق الاذى بالاخرين وقتلهم وتعذيبهم على الهوية.

في مقدمة الدراسة، اعترف واضعها ان دراسته يعتريها النقص وانها جاءت غير مكتملة، والنقص في رأيه يتمحور بجملة من الاسباب هي "عدم وجود دراسات موضوعية ورزينة تضع الامور في نصابها بالنسبة لمحافظة الجزيرة، التي تستوجب دراسات معمقة وعلمية وحتى المصادر الضئيلة التي استطعت الحصول عليها على قلتها هي تقارير آكثر منها دراسة، حيث تعالج حالة قائمة او تصف حدثاً طارئاً مفصولاً عن الاجوه المحيطة به، لقد كانت تجربتي وخبرتي الخاصة بما عانيت انا من تجربه وبها استفدت من بعض من لهم خبرة كافية في المنطقة السهم الاوفر في الدراسة "[١].

---

[١] الملازم محمد طلب هلال، دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي السياسية - الاجتماعية - القومية،(اربيل، ٢٠٠١)، ص ٧.



بشيء من التحليل يمكن الاستنتاج، ان رجل الامن البعثي قد اعترف بشكل صريح ان دراسته جاءت ناقصة، على الرغم من كل تلاوينها وجذورها العنصرية الهادفة الى حصر الفكر الانساني الاجتماعي الطبيعي الى حيز موحش من الانانية القوموية العربية وبنسختها البعثية التي افتقرت ولاتزال الى اية بدائل نظرية او عملية حقيقية ذات طابع كلي او جزئي تربطها بسياق التحولات الديمقراطية التي بدأت مترافقة نوعاً ما في الخمسينات من القرن المنصرم من البلاد، ويجب الانتباه هنا الى ان اعتراف الضابط جاء من الناحية التبريرية وليس من الناحية الانسانية، وانه حمل قدراً واسعاً من ابداء الندم والاسف والحسرة على اهمال ضباط امنيين يماثلونه عنصرية لتلك المناطق اثناء خدمتهم فيها، وشعوره ان هؤلاء لم يقوموا بالشكل اللازم لاقتلاع الكورد من اراضيهم وسد كل منافذ الحياة في وجوههم وضرورة اذابتهم في البوتقة العربية، لذا فانه كان يمني النفس ان لاتكون دراسته الاولى، بل واحدة من الدراسات الاكثر ممنهجة لتشويه الحياة في اعين البسطاء المحرومين من الكورد، كما ان وقوفه عند اوجه النقص التي اعترت الدراسة، فيها اشارات ودلالات واضحة الى جملة من الحقائق هي، ان المنطقة الكوردية (الجزيرة) كانت مهملة على الدوام من قبل الحكومات السورية المتعاقبة، بدليل انها كانت محرومة من اية دراسة حتى الامنية فيها، وحقيقة ان اخبار الجزيرة ومعاناتها من الازمات والظروف المعيشية الصعبة كانت تصل الى مسامع رجالات الدولة، ليس عن طريق التسلل الاداري المعروف، بل عن طريق تقارير امنية بحتة يكتبها عناصر امنيون، المفروض بهم ان يلتزموا الجانب الامني وما يتعلق به وليس التدخل في القضايا الحياتية الجانبية، التي هي من واجبات اجهزة الدولة الاخرى، وان السلطات العليا ارتضت لنفسها ان تكون رؤيتها الى جزء مهم من البلاد معتمدة على نظرة امنية ناقصة، وعدم الالتفات الى كل ماله علاقة بالتنمية الاجماعية والانسانية بحياة المواطنين الذين يتبعون الدولة ووجوب التعاطي معهم حسب بنود الدستور، ويوضح كذلك انه كانت لتجربته وخبرته الدور الابرز في كتابة صفحات الدراسة وانه استفاد من ايديولوجية البعث وتوجهاتها العنصرية وان المسألة الكوردية في سوريا هي حسب مفاهيم رجالات الدولة من اختصاص نفر قليل من امهر قادة البعث الامنيين، لاشك انه يقصد هنا اولئك العناصر البعثية التي وجدت في رغبة الفرد الكوردي بالعيش في سلام، مظهراً من مظاهر الخطورة على مفهوم (قدسية العروبة السامية) وتدنيساً للاراضي العربية، الامر الذي يبين ان الكوردي كان يقمع مرتين، مرة من قبل الاجهزة الامنية المسيطرة على ارض الواقع، ومرة اخرى من عناصر

تشاركه الجوار وتكيد له وتستعين بالامن في التخلص منه ونسج شرنقة من الخوف اليومي حوله وتخويفه بالانتقام والقضاء عليه، واستكمالاً لآرائه، اشار محمد طلب هلال في المقدمة الى انها "انطباعات خاصة اكثر منها دراسة موضوعية ومركزة، على ان الباعث الذي دفعه للاسراع بها هو الظروف الخاصة التي تمر بها محافظة الجزيرة اليوم وخطورة المرحلة الحالية للاحداث الجارية في شمالي قطرنا العراقي الغالي من اثر، ومدى تأثير كل الاحداث على المحافظة المجاورة من آثر"[١].

ان ماقيل ليس مجرد مقولات عرضية اوعابرة في سياقها النصي المجرد، بل تمثل بدلالة واضحة احدى المستويات الرئيسية الاكثر خطورة في نمط النظام التفكيري الامني البعثي، الذي يتفصل هنا وهناك عبر فضاءات وانماط تميزت بالحقد الى ابعد حدود فهو يعترف ضمنيناً ان دراسته هي ترجمة لتعاليمه البعثية اكثر مما هي دراسة ممهنجة، تعتمد الاساليب البحثية المعروفة وانها اقرب الى كونها محاولات يائسة للبحث عن الحقيقة الكوردية في سوريا، كما ان الاشارة الى ما كان يجري في كوردستان - العراق وادخالها كمادة اساسية في بناء الخطاب الامني جديرة بالاهتمام والدراسة، ويظهر بوضوح ان السلطات السورية عملت عبر مفاهيمها ومسلماتها المرتكزة والمستندة على صخرة معاداة الكورد وطموحاتهم اينما كانوا، وان هذا النسق السلوكي تمثل بابداء الحسرة على عدم قدرة الحكومة العراقية على القضاء على ثورة ١١ آيلول ١٩٦١ الكوردية، واعتبارها مشكلة حقيقية تثار في وجه النظامين العراقي والسوري، بسبب دعوتها الى سيادة العنصر الكوردي على ارضه التاريخية وامتلاكه لارادته ولادارته، الامر الذي كان يدفع الاجهزة الامنية الى تكريس كل طاقاتها للحد من وصول تأثيراتها الى الكورد السوريين.

في التزام يستوجب الوقوف عنده، صرح واضع الدراسة الى ان الباعث وراء وضعها كان من اجل اهداف معينة "انها خطوط عريضة مع مقترحات احسب انها ضرورية جداً للاطلاع وتكوين فكرة على درجة من الوضوح لكي يتسنى للمسؤولين وضع الخطة، لانه باعتقادي آن الاوان لوضع خطة راسخة لهذه المحافظة وتنقيتها من العناصر الغريبة، كي لايبقى الاغراب ومن ورائهم الاستعمار يعيثون فساداً في هذه الرقعة الغالية ذات الثروة الكبيرة من الدخل القومي وخاصة ان روائح البترول قد اخذت تفوح منها وفي حقولها (رميلان، وقرتشوك) مما يزيد من تعقيد المشكلة"[1].

---

[١] الملازم محمد طلب هلال، المصدر السابق، ص ٨.
[1] الملازم محمد طلب هلال، المصدر السابق، ص٨.



يتبين الامر جلياً، ان مسؤول الشعبة السياسية في المحافظة، في معرض حديثة عن اسباب اعداد الدراسة بشكل لا لبس فيه، ان المسوغات الفكرية العنصرية الاقصائية هي التي دفعت به لانجاز تلك الكراسة، سواء في محاولاته البادية في تحديد واجبات الدولة العليا في حق الكورد، والايحاء ان الدولة ستكون اكثر استقراراً اذا قمعت الكورد وتجاوز وتجاهل تحقيق رغباتهم وحاجاتهم الاساسية الضرورية، والمناداة لتجييش الدولة قواها في رصد اي توجه كوردي والتصدي له بقوة على اعتبار ان المنطقة مقبلة على وضع جديد، بسبب ظهور مادة النفط على الاراضي الكوردية وان ذلك سيساهم في تغيير ملامح المنطقة مستقبلاً، قد تؤدي الى خلق ارضية خصبة لتطور النظام الاقتصادي الكوردي ونمو اصرار من جانبهم في تغيير انماط تفكيرهم الاجتماعي والاقتصادي الى درجة كبيرة.

ولان الفكر القومي العروبي لدى محمد طلب هلال، يشكل وحدة سياسية متكأة على تمجيد التاريخ وانها هوية مقدسة لايجب المساس بها، لذا اعتبرها مهمة ملقاة على عاتق الاجيال البعثية اللاحقة، كما صرح بشكل متحمس الى حقيقة : "وبحكم عملي في هذه المنطقة رأيت من واجبي اولاً كمواطن ان اقدم هذه الدراسة الى الشباب العقائدي المؤمن برسالة امته ومن تعنيه عناية مباشرة تلك الدراسة من اولئك الشباب على الخصوص"(١).

ضمن فضاء منهجه الفوضوي في الرؤية الاحادية وكيفية التعاطي مع الاخرين، يجهد محمد طلب هلال نفسه تنظيراً وتطبيقاً، مندفعاً نحو خطاب الغاء الآخر وغلق الابواب في وجهه والادعاء والزعم ان الآخر هو الشر بعينه وانه غير نافع ويجب السعي لاقتلاعه والتباكي على وضع لم يحصل البتة، وبدلاً من الالتفات الى العمل على تنمية المحافظة تدزف الدموع العنصرية على وضع حد لحقيقة تنوعها السكاني "هذه القطعة من وطننا الغالي التي حاكت لها الايام ما حاكت ودس لها تعاقب الزمن ما دس حتى اصبحت بما ابتلت به من اهمال وغدر وتأمر، ماهي عليه الأن من فوضى عنصرية ونزاع طائفي ووضع قبلي متخلف ومسرحاً لبقايا قوميات مندثرة اكل الدهر عليها وشرب(٢).

يستحضر المسؤول الامني السوري التأريخ وامثلته ومقارباتها ومقارناتها غير الدقيقة في صراحة تنافي حقيقة أن الناس يخلقون مغايرين ومتمايزين دون أراداتهم،

---

(١) الملازم محمد طلب هلال، المصدر السابق، ص٨.
(٢) المصدر نفسه، ص٩.



ضارباً مثالا من مكونات الفكر الخطابي القومي العروبي من خلال قولهم "حتى أصبح أنين الخابور اليوم قوياً ملحا ثائراً غاضباً يذكرنا بأنين يافا"[١].

وفي نمطية فكرية تبعث على الريبة والأزدراء، يستنكر محمد طلب هلال أن تكون الجزيرة حظيت بالاهتمام المطلوب من الدراسات العلمية بقوله "وما أكثر الدارسين والمستشرقين من مستعمرين زوراً وغيرهم، وهم في حقيقتهم ضباط أستخبارات وجماعة دراسات هدفها وشعارها أن لاتقوم قائمة لدولة أسمها عرب" والسؤال الذي يطرح نفسهُ بالحاح، كيف يمكن لهذا الضابط الامني ان يتبجح على الأخرين أنهم غير أختصاصين وهو نفسهُ رجل أمن ذي نزاعات عنصرية وليس مختص وكيف له أن يتهم الأخرين أنهم يهدفون الى أن لاتقوم للعرب قائمة، وهو نفسهُ يصرح بشكل لالبس فيه أن الهدف من أعداد دراسته، السعي لان لاتقوم للكورد قائمة، المؤكد أن ما كان يفتعل من دواخله من نزاعات معينة هي التي دفعتهُ الى طرح ذاك المفهوم، والزعم أنهُ إذا كانت الجزيرة مادة لضباط أمنيين غرباء، فأنهُ أحق بالكتابة عنها من الوجهة الأمنية، وإن الكتابة يجب ان تنتقل الى مستويات الفعل والخطاب العروبي المهيمن على كل مفاصل الحياة في الجزيرة.

يلاحظ أن مبدا التحيز والأنتقاد، مبدأ ذا أهمية بالغة عند مسؤولي الدولة في معرض ضرورة تعاملهم مع أهالي محافظة الجزيرة، محمد طلب هلال قطع شوطاً كبيرا في هذا التفكير الأشبه بالفكر النازي، حيث لايجد غضاضة في الأستخفاف بالكورد والأستهانة بوجودهم التأريخي وأحتقار تراثهم القومي والأنساني والأفتراء على دورهم الحضاري المميز في المنطقة بقولهِ "حتى أصبحت اليوم مهددة تدق ناقوس الخطر مستصرخة الضمير العربي الحي لأنقاذها وتطهيرها من كل الشوائب والزبد التأريخي لتعود مساهمة فعالة كأخواتها من محافظات هذا القطر العربي"[٢].

من المؤكد، ان المسؤول الامني السوري كان يهدف الى انكار حقيقة أن الكورد يشكلون شعباً مثل غيره من الشعوب وبالتالي يترتب على هذا الأقرار السماح لهم ببعض من حقوقهم، لذا كان لزاماً عليه أن ينسف الوجود الكوردي التأريخي من خلال أدعاءاته"إن المقاييس العلمية لايمكن أن يجمعهم وتؤكد ميزاتهم الجنسية والعنصرية " وبذلك يتضح أنهُ كان يبرر الأساءة اليهم على أعتبار أنهم لايشكلون أمة معروفة من أمم الأرض ولم تسلم اللغة الكوردية من ذاك الهجوم العروبي ولم

---

[١] المصدر نفسه، ص١٠.

[٢] الملازم محمد طلب هلال، المصدر السابق،ص١١.



يجد وصفاً يصف به اللغة الكوردية أحسن من وصفها بانها "وهي ليست بالأصل الا لهجات خاصة كلغة (النور) [الغجر] ليس الأ"[١].

بعد بذل الجهود من اجل تثبيت تلك المعطيات الخاطئة، يتوصل الى نتيجة "ليس هناك أمة كوردية لأنها فاقدة لمقومات الأمة ويترتب على هذا أنهُ ليس هناك موطن قومي للأكراد، بل هناك أناس من سكان الجبال أعطتهم الطبيعة صفة خاصة كأي سكان منطقة معينة يمكن أن تعطي سكانها صفة خاصه"وكأن رجل الأمن أصبح خبيراً في علم الأجناس والأنثروبولوجيا، ضليعاً بعلوم التأريخ والأمم وقائماً على ميزان تصنيف الشعوب على أنها تشكل وحدات متميزة او غير ذلك، ذلك كله من أجل ألغاء صفة الشعب عن الكورد، الذين شكلوا ولايزالون القومية الثانية في البلاد من خلال"لايتعدى الشعب الكوردي هذا المجال حيث لا تأريخ لهم ولا حضارة ولا لغة حتى ولا جنس، اللهم صفة القوة والبطش والشدة... وهم اناس يعيشون على ما تقدمهُ الأمم من تراث وحضارات ليس لهم فيها أي سهم ولم يقدموا او يؤثروا على تلك الأمم والحضارات ولا بشعيرة خاصة من أنتاجهم... وهم العوبة بالرياح التي تدفعها المصالح اولاً والحقد للعرب ثانياً..."[٢].

بعد كل ذاك التوصيف النابع من نفسية حاقدة على الانسانية والفكر المنغلق على نفسهِ والمنفلت من عقال الشوفينية المقيتة، يتوصل محمد طلب هلال الى معادلة بناها في ذهنه المريض"ليس المشكلة الكردية الأن وقد أخذت في تنظيم نفسها الأ انتفاخ ورمي خبيث نشأ او أنشئ في ناحية من جسم هذه الأمة العربية وليس له أي علاج سوى بتره" وكعادة البعث وادبياته، اصر محمد طلب هلال على أن القضية الكوردية هي من نتاجات الفكر الأستعماري"أجل أن الأستعماريين يعرفون من هم صعاليك الشرق وقطاع طرقه..."، في سعي محموم لالغاء صفة الشعب الحي عن الكورد وان حركته تحمل طابعاً أنسانياً مميزاً وأن لأبنائه الحق في المطالبة بجزء من حقوقهم الطبيعية التي كفلتها لهم كل الشرائع و القوانين العالمية[١].

لعل من المفيد القول هنا، أن المقترحات التي اوردها محمد طلب هلال في دراستهِ هي الأهم، حيث يمكن استشفاف البذرة العنصرية من خلالها والأقرار أن تلك المقترحات أصبحت حجر الأساس والركيزة الداعمة لبناء الخطاب الشوفيني وملهمة البعثيين لتنفيذ أكبر واوسع حملات التعريب في كوردستان - سوريا :

---

[١] الملازم محمد طلب هلال، المصدر السابق، ص١٢-١٣.
[٢] المصدر نفسه، ص ١٥.
[١] الملازم محمد طلب هلال، المصدر السابق، ص١٥.



- على الدولة أن تعمد على عمليات التهجير الى الداخل مع توزيع الدخل ومع ملاحظة عناصر الخطر اولاً فاول.
- سياسة التجهيل، أي عدم أنشاء مدارس او معاهد علمية في المنطقة لأن هذا أثبت عكس المطلوب بشكل صارخ وقوي .
- لابد من تصحيح السجلات المدينة، لان الاكثرية الساحقة من الاكراد المقيمين في الجزيرة يتمتعون بالجنسية التركية وان ذلك يجري الان ويطلب ان يترتب على ذلك اجلاء لكل من لم تثبت جنسيته وتسليمه الى الدولة التابع لها.
- سد باب العمل، لابد من سد ابواب العمل امام الاكراد وجعلهم في وضع. اولاً غير قادر على التحرك، ثانياً في وضع غير المستقر المستعد للرحيل في أية لحظة، وهذا يجب ان يأخذ به الاصلاح الزراعي اولاً في الجزيرة بان لايؤجر ولايملك الاكراد والعناصر العربية كثيرة وموفورة بحمد الله.
- شن حملة من الدعاية الواسعة بين العناصر العربية ومركزة على الاكراد بتهيئة العناصر العربية لحساب ما وخلخلة وضع الاكراد ثانياً بحيث يجعلهم في وضع مقلق وغير مستقر.
- نزع الصفة الدينية عن مشايخ الدين عند الاكراد وارسال مشايخ بخطة مرسومة عرباً اقحاحاً. او نقلهم ألى ألداخل بدلامن غيرهم.
- ضرب الاكراد في بعضهم وهذا سهل وقد يكون ميسوراً باثارة من يدعون منهم بانهم من اصول العربية على العناصر الخطرة منهم. كما يكشف هذا العمل اوراق من يدعون بانهم عرباً.
- اسكان عناصر عربية وقومية في المناطق الكردية على الحدود، فهم حصن المستقبل ورقابة بنفس الوقت على الاكراد يتم تهجيرهم. ونقترح ان تكون هذه العناصر من شمر لانهم اولاً افقر القبائل بالارض وثانياً مضمونين قومياً مئة بالمئة.
- جعل الشريط الشمالي للجزيرة منطقة عسكرية كمنطقة الجبهة بحيث توضع فيها قطاعات عسكرية مهمتها اسكان العرب واجلاء الاكراد وفق ما ترسم الدولة من خطة.
- انشاء مزارع جماعية للعرب الذين تسكنهم الدولة في الشريط الشمالي على ان تكون هذه المزارع مدربة ومسلحة عسكرياً كالمستعمرات اليهودية على الحدود تماماً.



- عدم السماح لمن لايتكلم اللغة العربية بان يمارس حق الانتخاب والترشيح في المناطق المذكورة.
- منع اعطاء الجنسية السورية مطلقاً لمن يريد السكن في تلك المنطقة مهما كانت جنسية الاصلية (عدا الجنسية العربية)[1].

خلاصة لما سبق، يمكن القول ان حزب البعث بتعاليمه وادواته هدف الى احداث القطيعة المطلقة مع مفاهيم العدالة الاجتماعية، واحداث تحول جذري، يتم فيه نزع الملكية من الافراد الكورد، وتمليكها لعناصر عربية وتعميم الفقر والبؤس المتضمن قهر فئة لفئة اخرى باعنف ما يكون الظلم والغبن.

---

[1] الملازم محمد طلب هلال، المصدر السابق، ص٦٦ـ٧٠.

الفصل الثالث

تحريض الشعور القومي العربي ضد الكورد والسعي المتواصل لتغيير الواقع الديموغرافي الكوردي في كوردستان ـ سوريا ١٩٦٦ ـ ٢٠٠٠:

- تطبيق مراحل مشروع "الحزام العربي العنصري" في المناطق الكوردية ١٩٦٦ – ١٩٧٥ .

- السعي الحكومي لتعريب كل ماله صلة بالوجود الكوردي في سوريا .

- عقوبات الفصل والطرد بحق الطلاب والعمال الكورد .

تطبيق مراحل مشروع "الحزام العربي العنصري" في المناطق الكوردية ١٩٦٦-١٩٧٥ :

استمرارا في التوجه التمييزي القومي، كانت العملية العنصرية الثانية التي لم تقل عن عملية الأحصاء الجائر سنة١٩٦٢ وحشية وشوفينية وحطا من كرامة الانسان، حرمان الفلاحين الكورد من أراضيهم الزراعية بشكل مدروس ومنظم، تحت حجج براقة مثل استصلاح الأراضي في البلاد وكانت البداية العملية لها، مجيء البعث و استيلائه على الحكم عبر انقلاب ٢٣شباط١٩٦٦، بعد تخلص القائمين بالانقلاب من رفاقهم البعثيين السابقين، كانت باكورة عهدهم الجديد ايداع العديد من السياسيين الكورد في سجن (غويران) في مدينة الحسكة، حيث "كان جلادون يستخدمون العصي وخراطيم المياه في تعذيب المعتقلين، بحيث يضرب أحدهم دون تمييز بين عضو وأخر حتى الوقوع أرضاً والدماء تسيل من مخلتف أنحاء جسمهِ، علاوة على أستخدام التيار الكهربائي أمعانا في التعذيب، وكانوا يطلبون من المعتقلين أثناء التعذيب ترديد شعاراتهم "يسقط الحزب الديموقراطي الكردي في سوريا، يسقط البارزاني، يسقط الشعب الكردي"[1].

بعد الاعتقالات الواسعة، بادر الانقلابيون الى تنفيذ الهدف من الاعتقالات المتمثل بتطبيق مخطط "الحزام العربي" في المناطق الكوردية، الذي عد من أسوء مشاريع العنصرية بعد مشروع الأحصاء الأستثنائي، والمجسد العنصري لأهداف السلطة السورية لاحقا، لاسيما ان روائح النفط بدأت تفوح منها، و لتبرير موقفها أعلنت السلطات المسؤولة ان الهدف من وراء طرح المشروع، انقاذ العرب في الجزيرة من خطر الكوردي[2].

المهم في الامر، ان مشروع الحزام العربي العنصري تم تطبيقه على طول الحدود السورية مع تركيا في الجزيرة بطول (٣٧٥) كم وعرض مابين (١٠-١٥) كم. وبدراسة التقارير الحكومية السورية، يدرك القارىء فداحة الخطة والطرق الملتوية التي أستعملتها الحكومة للسيطرة على ممتلكات المواطنين الكورد، فمثلا ورد في بعض مقتطفات تقرير رسمي متعلق بخطة انشاء "مزارع الدولة في محافظة الجزيرة (الحسكة)" وزع من قبل مكتب الفلاحين المحلي ونشر في صحيفة المناضل، العدد (١١) الصادر منتصف كانون الاول سنة ١٩٦٦، والمعروف ان

---

[1] عبدالحميد درويش، اضواء على الحركة الكردية في سوريا، ٢٠٠٠ ، ط٢ (السليمانية، ٢٠٠٣)، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.
[2] اللجنة المركزية للحزب اليساري في سوريا، الذكرى الثامنة والعشرون لانطلاقة اليسار الكردي في سوريا، اب ١٩٩٣، ص ٣.



الصحيفة تصدر وتنشر من قبل مكتب الدعاية والأعلان في التوجيه القومي في حزب البعث العربي الأشتراكي، كشفت مقدمة التقرير ان مسؤولي حزب البعث كانوا ولايزالون يخشون من انتقال تأثير الثورة الكوردية في العراق الى الأراضي السورية وامكانية قيام الكورد السوريين بثورة كوردية مماثلة "ان المخاطر التي واجهت وتواجه شعبنا العربي في شمال العراق والتي خلقت من قبل الامبرالية بدأت تهددنا ايضاً منذ بضع أعوام في محافظة الجزيرة، التي اهملتها الحكومات السابقة ولكن اليوم تحتاج الى حل جذري"[1].

شهد تنفيذ الخطة الباعثة على السخرية السوداء، مشاركة تنظيمات حزب البعث بشكل فعال الى جانب تشكيلات الجيش السوري المختلفة في ترهيب السكان الكورد، حيث ورد في التقرير"تم الطلب من مكتب الفلاحين المحلي للحزب، ان يذهب الى محافظة الحسكة للاطلاع على التقرير المعد في (٢٣- ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٦) من قبل التوجيه المحلي لمحافظة الحسكة والتوجيه القومي مع بعضها البعض وتحت مسؤولية الضباط لرسم الخطوط الرئيسية لتنفيذ خطة انشاء مزارع حكومية في المحافظة. كما كشف التقرير ان المساحة التي شملتها الخطة من اراضي الفلاحين الكورد "ان مساحة القسم الذي تم دراسته من الحزام العربي يبلغ نحو (٣٠٠١٩١١)دونم، تمتد من منطقة ديريك على الحدود بين محافظتي الحسكة والرقة بين قريتي تل جليلة وراجان وهو بعمق (١٠)كم، صودر منها نحو (٩٠١٥٤٤) دونم من الاراضي الديمية، كما صودر (١٩٤٩٠) ومن الاراضي المروية واراضي املاك الدولة في الحزام بلغت نحو (٢٠٤٣٢٥)دونم ومعظمها ديمي" [1].

كشف التقرير الحزبي المشار اليه اعلاه، بوضوح الاسباب الحقيقية وراء اعداد وتنفيذ المشروع من خلال اللجوء الى نفس النغمة حول "التسلل الكوردي المزعوم" ورغبتهم الملحة في اقامة كيان كوردي مستقل، ويبدو من تتبع الاحداث ان هذه الحجة اصبحت الشماعة التي علق عليها حزب البعث كل اجراءاته الاستفزازية ضد الشعب الكوردي في سوريا، متى ما دعت الحاجة الى ممارسة سياسية الترهيب واستعمال الاساليب البربرية ضدهم، ورد في التقرير"بسبب وجود الاقطاعية في المنطقة ووجود عناصر غير عربية وغالبيتهم اكراد والذين يعملون جاهدين لأن يؤسسوا بلد قومي لهم في حدودنا الشمالية بمساعدة الامبريالية، ولأن المنطقة واقعة

---

[1] ينظر نص الوثيقة في: عصمت شريف وانلي، المسالة الكردية في سوريا،(اوربا، ١٩٦٨) ، ص ٢١-٢٥.

[1] عصمت شريف وانلي، المصدر السابق، ص ٢٣



بالقرب من الحدود التركية والعراقية المأهولة بالاكراد، وهم مطلوبون للمؤامرات والجاسوسية التي تحاك ضد سوريا في منطقة الحدود، فمن العاجل جداً أتخاذ الأجراءات الضرورية لانقاذ عرب المنطقة، لان الهجرة الكردية ستزداد في المنطقة وستشكل خطراً على حدود البلاد، بعد الاخذ بعين الأعتبار أهمية المنطقة زراعياً وصناعياً وخاصة بعد أكتشاف البترول"[٢].

تم اتخاذ الأجراءات المطلوبة من قبل السلطات السورية وحزب البعث لتنفيذ خطة الحزام، أبرزها الأجراءات التي اشار اليه التقرير، والتي تظهر بوضوح مدى الضغط الذي مورس بحق الفلاحين الكورد بشكل مخطط ومدروس، يتبادر الى الذهن فوراً أسلوب محمد طلب هلال في دراسته، التي ورد فيه ضرورة الأقتداء بالتجربة اليهودية في ترويع وأرهاب الشعب الفلسطيني واهم الاجراءات كانت، صدور قرار بانذار السكان الريفيين المزارعين والملاكين من قبل محافظة الحسكة، يمنعهم من أن يستثمروا الأراضي المصادرة، قيام مكتب الأراضي المصادرة بتنظيم الأراضي المصادرة، قيام مكتب الأصلاح الزراعي بأتخاذ الأجراءات لترحيل نحو (٤٠٠٠) عائلة من منطقة الحزام الى مناطق أخرى الى ان تنجز العملية، منع (٢٥٠٠٠)عائلة داخل منطقة الحزام، بعدما تم تسجيلهم عند السلطات، أجانب سابقاً من السكن في منطقة الحدود، واوصى بلزوم أستخدام القوة ضدهم ومنعهم من الحصول على أية وظيفة لكي يهاجروا بالتدريج الى بلدان أخرى، محاولة الحزب ومكتب الفلاحين أستخدام عناصر عربية شابة من الذين يؤمنون بالقومية العربية لكي يعملوا كعمال مسلحين في منطقة الحزام، قيام الحزب يتوجيه طلب الى أعضائه في الجزيرة بتكثيف جهودهم لعقد لقاءات شعبية في القرى الكوردية في المناطق الحدودية، لكي يسلطوا الضوء على مخاطر الأمبريالية في خطوة لتمهيد الطريق لتنفيذ خطة الحزام[١].

من الملاحظ أن معدي التقرير من قيادات البعث ، لم يخفوا قلقهم من صعوبة تنفيذ الخطة بحذافيرها، لصعوبة أمكانية السيطرة على منطقة واسعة من الأراضي المصادرة من قبل مجموعة من الحراس البعثيين المسلحين، مما جاء في التقرير بصدد هذه المخاوف "ان المشكلة كيفية حماية المزارع من قبل الحراس المسلحين، لاسيما أن الأراضي المصادرة والأراضي العامة لاتزال مختلطة مع الأراضي الخاصة، مثلا في منطقة سري كاني هناك حوالي (١٨١) قرية صودر منها

[٢] المصدر نفسه،ص٢٣.
[١] عصمت شريف وانلي، المصدر السابق، ص ٢٣.

نحو(٦٦) قرية وأصبحت (١٤) تابعة للدولة. في القامشلو (١٣٤) قرية، صودر منها (٧١) قرية و(٢٢) قرية، أصبحت للدولة، وفي منطقة ديريك (١٨٢) قرية، صودر منها (١٥٠) قرية، اصبحت (٣٥) قرية للدولة وبذلك بلغ العدد الكامل للقرى المصادرة في المنطقة نحو (٣١٩) قرية والقرى المستولى عليها من قبل الدولة بلغت (٦٦) قرية، فاصبح مجموعها (٣٨٥) قرية[٢].

اما عدد الملاكين الذين تم الاستيلاء على اراضيهم فكانوا كثر، حيث جرى الاستيلاء في منطقة الجزيرة على اراضي (٦٠٠) ملاك مشمولين بقانون الاصلاح الزراعي (٢٠٠) ملاك نتيجة قرارات لجنة الاعتماد. وبلغت مساحة الاراضي المستولي عليها (٦٥٥٥٢٧٠)دونم منها (١٣٨٨٥٣٠) دونم مزارع الدولة (٤٧٠٦٣٨١)دونم غير صالحة للاستثمار. والملاحظ ان ما جرى الاستيلاء عليه في الجزيرة يوازي (٤٣%) من اراضي الاستيلاء في مجموع المحافظات السورية حيث ان كل الاراضي المستولي عليها في البلاد (١٣٠١٣٥١٥) دونم. ويختتم التقرير بايراد مجموعة من المقترحات لانجاح الخطة على احسن وجه وذلك بتسخير كل طاقات الحزب والدولة وتوجيهها للقضاء نهائياً على الوجود الكوردي في سوريا وتلك الاقتراحات جاءت على شكل ضرورات : اصدار الحكومة مرسوم جديد يعتبر فيه كل قرى المنطقة كاملاك الدولة، توسيع الخطة عملياً وعلمياً في المستقبل لاستثمار المنطقة كلها وتبديل التجمع العرقي للسكان ذلك بنقل ونفي العناصر غير العربية (الكورد)، انشاء قرى نموذجية للعناصر المهاجرة من قبل الدولة من جميع المناطق التي سيرحل عنها سكانها الاصليين، قيام المسؤول الاعلى للجيش، بأمر لواء الحدود في المنطقة لمساعدة السلطات المحلية في تنفيذ الخطة[١].

وبخصوص منطقة كورد داغ (عفرين)، جاء التقرير اقل عداوة ضد الكورد في الجزيرة، الا ان الهدف من الاصلاح الزراعي والتعليم كان لتعريب المنطقة هناك ايضاً ومما جاء في التقرير الخاص بالمنطقة "ان الغالبية العظمى من سكانها هم الكورد الذين لايفهمون العربية ابداً، حتى ان بعض الاسر العربية التي تعيش بينهم يتكلمون الكوردية، وان سكان تلك المنطقة لم تكن لديهم الفرصة لقولبتهم بالقالب العربي ولم يكن ذلك خطاهم، بل "مسؤليتنا بأن نجعل هؤلاء الاكراد ان يتطوروا وندمجهم في ذلك القالب...". يبدو ان الحكومة اتبعت هنا اسلوباً اخر لتعريب المنطقة غير اسلوب الترحيل والتوطين، هو اسلوب (غرس) الاسر العربية في القرى

---

[٢] المصدر نفسه، ص ٢٤.
[١] عصمت شريف وانلي، المصدر السابق، ص٢٤.

الكوردية، اما نوعية تلك الاسر فكانت من ذوي السمعة السيئة "المعروفة بسوء سمعتها والبعض منهم كانوا متهمون بالسرقة وكانوا من خريجي السجون" حسب ما جاء في التقرير(٢).

لاشك، انه اثناء اطلاع المرء على تلك الوثيقة الحزبية الحكومية ذات المضامين القمعية، يدرك حقيقة مشروع خطة الحزام العربي، الذي كان مطلوباً منه تجريد الكورد من اراضيهم مثلما تم تجريدهم من جنسياتهم سابقاً، ولم يدر في خلد القائمين على المشروع انهم بمثل ذاك الاصرار على تطبيق المشاريع العنصرية بهدف ايذاء الشعب الكوردي في سوريا، انما كانوا يضعون اسفينا في وحدة الصف الوطني وينسفون شعار الاخوة الكوردية - العربية، التي طالما رفعتها الحركة الوطنية الكوردية، ومن ناحية اخرى اضر المشروع بمصالح البلاد الاقتصادية ومنع جزءاً من الشعب في السير نحو التقدم الاجتماعي، كما ان عمليات الاصلاح الزراعي ارتبطت منذ ذلك التاريخ بالظلم والتعسف في اذهان الفلاحين الكورد، رغم حاجتهم الماسة إلى قوانينه، لانهم لم يروا منه الا تلك القوانين التي استخدمتها حكومة البعث لاجتثاث وجودهم التاريخي في مناطقهم.

لم يسجل عن الحركة القومية الكوردية في كوردستان ـ سوريا في يوم من الايام، انها وقفت موقف المعارض من استطلاح الاراضي الزراعية، لكنها اعلنت في الوقت نفسه انه يشترط مقابل ذلك ان تبقى تلك الاراضي في ايدي اصحابها الحقيقيين من الفلاحين الكورد، وانطلاقاً من هذا المبدأ تم رفض التسليم بنتائج خطة مشروع الحزام العربي، وطلب من الجماهير الفلاحية عدم الرضوخ والانصياع لاوامر قوات الامن الداخلي، التي تدخلت طبقا لمقترحات التقرير المذكور انفا، لتخويف وارهاب فلاحين الكورد، وازاء رفض الاهالي ترك اراضيهم قامت السلطات المسؤولة باجراءات قاسية لتطبيق مراميها، من ذلك قيام السلطات المحلية بسحب الاملاك الشرعية من الفلاحين الكورد في العديد من قرى منطقة ديريك مثل قرى (تل جمال، كر قحه فك، كفرى دنا)، أثناء محاولتهم المقاومة وتم استيطان العرب بقراهم، وفي منطقة القامشلو في اواخر شهر تشرين الاول ١٩٦٦ وصلت لجنة الاصلاح الزراعي إلى قرية (هلالية) الكوردية غرب القامشلو على الحدود التركية، وطلبت من السكان تسجيل انفسهم في قوائم الاشخاص الذين يجب نقلهم إلى المنطقة الصحراوية. وفي منطقة عامودا اعلن احد ضباط الجيش في حزيران ١٩٦٦ لسكان

(٢) المصدر نفسه، ص٢٥.



القرى (سوره كا، غزاليك، كرموزان، تل دبس، حاصده، قره قوب، سمتيك، باب خير، وكردو) وجوب المغادرة فوراً[١].

كما اصدر رئيس الدولة نورالدين الاتاسي، المرسوم التشريعي ذي الرقم(٤٦) في ٢٣ كانون الثاني ١٩٦٩، جاء فيه، بناء على احكام قرار القيادة القطرية المؤقتة لحزب البعث العربي الاشتراكي رقم(٢) في ٢٥ شباط ١٩٦٦ وعلى قرار مجلس الوزراء ذي الرقم(٤٦) في ٢١ كانون الثاني ١٩٦٩ يرسم مايلي، المادة(١) تفصل عن ناحية عامودا ومنطقة القامشلو وتلحق بناحية الدرباسية ومنطقة رأس العين في محافظة الحسكة كل من القرى، تل حجر، عمر زوباشي تحتاني، عمر زوباشي فوقاني، وقولية، المادة(٢) ينشر المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية. وصدر كذلك امر بتغيير اسم ناحية قبور البيض (تربه سبي) التابعة لمنطقة قامشلو الى القحطانية بموجب القرار (٨٧٩) في ٢٧ اب ١٩٦٩[٢].

اما القرار ذي الرقم (١٥) فجاء فيه: ان وزير الادارة المحلية بناء على قانون التنظيمات الادارية رقم (٤٩٦) في ٢١ كانون الاول ١٩٥٧ وعلى المرسوم التشريعي رقم (١٤٦) في ٣ ايلول ١٩٦٣ وعلى قرار مجلس ادارة محافظة الحسكة رقم (٤٣) في ٢٦ حزيران ١٩٧١ وعلى اقتراح محافظة الحسكة بكتابها ذي الرقم (١٥٤٠٣) الصادر في ٥ اب ١٩٧١ وعلى موافقة المديرية العامة للاثار والمتاحف بكتابها رقم (٣٢٢٦/ص٣) في ٢٥ تشرين الاول ١٩٧١ يقرر ما يلي، تبديل اسماء القرى المدرجة ادناه التابعة لناحية عامودا ومنطقة قامشلو في محافظة الحسكة حسب الجدول التالي:

---

[١] عصمت شريف وانلي، المصدر السابق، ص ٢٥.
[٢] د. عبدالله غفور، المصدر السابق، ص ٤٥.



اسم القرية القديم	اسم القرية المقرر	المخفر التابع له
اولجيان	المريبط	مخفر عامودا
دوكر	تليل	مخفر عامودا
اوزمارفوقاني وتحتاني	ام العنب	مخفر عامودا
بريفا	باردة	مخفر عامودا
بكمزلو	دبس	مخفر عامودا
ببو	صباح	مخفر عامودا
بطنى	بطين	مخفر حطين
بله زورانه تحتاني	تل البرد	مخفر حطين
بله زورانه فوقاني	تل المصيف	مخفر حطين
بئر بازن مرسينية	جب السوداء	مخفر حطين
تعلك يتبعها شاوليه وصالحيه	مرة	مخفر حطين
ترزي يتبعها حتلو	خياط الجنوبي	مخفر حطين
جرنك	الجرن	مخفر المركز
جامرلو	جوزة	مخفر حطين
جولدارة	شجرة	مخفر المركز
جطل ميلية	نقافة	مخفر المركز
جطل كابارة	وتر	مخفر المركز
جولي دقورية	جميلة	مخفر المركز
جولمة فوقاني	حقانية	مخفر المركز
جولمة تحتاني	خياط	مخفر المركز
جيلكى	الشهباء	مخفر حطين
جوخ رش تحتاني		مخفر حطين
جوخرشفوقاني كركوشيتا	ام ردان	مخفر حطين
جولبستان فوقاني	بستان فوقاني	مخفر حطين
جولبستان تحتاني	بستان تحتاني	مخفر حطين
خانكى	دار	مخفر حطين
رنكو	الحمراء	مخفر حطين
زينار	تل الزنار	مخفر المركز
سميتك تحتاني	ابو الهول	مخفر المركز



سميتك فوقاني	البصرة	مخفر حطين
سنجق سعدون	راية غربي	مخفر المركز
سنجق خليل	راية خليل	مخفر المركز
سنجق الشيخ	راية قبلي	مخفر المركز
سلندر	قمصان	مخفر المركز
سلمان بك	سلمان	مخفر المركز
شدى	مشهد	مخفر حطين
شورك	ملاحة	مخفر المركز
شيخ كنى	شيخ	مخفر المركز
صوركا	الحصبة	مخفر المركز
صوغان تحتاني	ام البصل	مخفر المركز
صوغان فوقاني	ام البنت	مخفر المركز
طوبس	الحنية	مخفر حطين
علي فرو	الحلابة	مخفر حطين
عوينك	العوينية	مخفر المركز
علي كوران	قبر علي	مخفر المركز
غزاليك	غزالة	مخفر المركز
غلي تحتاني	فوارة	مخفر المركز
غلي فوقاني	قبق	مخفر المركز
فرجو	تفاحة	مخفر حطين
قرقوب تحتاني	ام الاسود	مخفر حطين
قرنكوز	الوعل	مخفر حطين
قرى	باردة	مخفر حطين
قره تبه	تل الاسود	مخفر المركز
قج كوتيان	حلوة	مخفر المركز
قزلاجق	سرداق	مخفر المركز
قوشانه	سندان	مخفر المركز
قجله	قليعه	مخفر المركز
قرمتلر	تل قرميد	مخفر حطين
قحفكه	فخار	مخفر المركز



قيران	قيروان	مخفر حطين
كردو	الكروان	مخفر حطين
كوتيان قديم	الجرباء	مخفر حطين
كوتيان الجديد	الحدباء	مخفر المركز
كر خالد	تل خالد	مخفر المركز
كومج	قدح	مخفر المركز
كرنكو	كعوب	مخفر المركز
كوليجه	وريدة	مخفر المركز
كوجكى فوقاني وتحتاني	جابرية	مخفر المركز
كبكة	طابات	مخفر المركز
كر ديوان	ديوان	مخفر حطين
كجى	شقراء	مخفر حطين
كر مير	لبنيه	مخفر حطين
كركى دقورى	تل السعد	مخفر حطين
كر عيشك	تل المرفق	مخفر حطين
كر فارس	الفارس	مخفر حطين
كر ابش	تل الوفاء	مخفر حطين
ماريت	دير ماري	مخفر حطين
معمرلو	عمارة	مخفر حطين
مصطو هندي	مصطفى	مخفر المركز
موسيسانه	ابو خنجر	مخفر المركز
ملاسباط	سياط	مخفر المركز
مريشك	ام الدجاج	مخفر حطين
موزان	تل المال	مخفر حطين
نازو	فيروز	مخفر حطين
هرم جمو	الاهرام	مخفر المركز
هرم عربه	هرم عرب	مخفر حطين
وانكى	ربيعة	مخفر المركز[1]

[1] ينظر نص الوثيقة في: د. عبدالله غفور ، المصدر السابق، ص ٢٦ـ ٣٠.



من المفيد القول، انه في بدايات السبعينات من القرن الفائت، كان مشروع (الحزام العربي الأخضر) كما اصبحت تسميه السلطة، لايزال بحاجة الى تنفيذ خطوات اخيرة حتى يخرج الى حيز الوجود مولوداً مشوها لفكرة الأشتراكية على ارض الواقع، وكانت نقطة البداية قيام جريدة البعث الرسمية السورية بنشر خبر تشكيل لجنة من بعض المسؤولين السوريين على مستوى رفيع ووضع مبلغ عشرة ملايين ليرة سورية تحت تصرف اللجنة، لبناء مساكن وقرى في منطقة الجزيرة ضمن منطقة مشروع الحزام العربي، التي دأبت السلطات السورية في خطوة هدفت الى تحسين صورة المشروع باسم مشروع (مزارع الدولة)، بغية اسكان عوائل عربية من التي غمرت مياه سد الفرات أراضيها وقراها سنة ١٩٧٣[١].

كما يمكن بالاعتماد على مانشرته الادبيات الكوردية رسم صورة واضحة حول ما كان يجري بحق الكورد من المأسي، فمثلا البيانات والمقالات التى نشرتها صحيفة (صوت الاكراد ـ دةنطى كورد) لسان حال الحزب الديمقراطي الكوردي في سوريا (البارتي)، تكشف لنا الطريقة التى نفذت بها الخطوات الأخيرة من المشروع البغيض، وترصد لموقف الحركة الكوردية حيال الازمة، من ذلك انها نشرت في عددها الصادر باواخر تموز١٩٧٣، المقال المعنون بـ(الحزام يدخل مراحله التنفيذية النهائية)، كان بالأصل بيانا أصدرته قيادة (البارتي) وكان مكلفاً لدرجة أن السلطات سارعت الى اعتقال عدد من الحزبيين بين الفترة (١٩٧٣-١٩٨١)، البيان الذي صرح زعيم (البارتي) السابق دهام ميرو، من ابرز المعتقلين الكورد، أنهم لم يندموا بسبب ظروف المعتقل، وان البيان كان معبراً لرؤية القيادة للواقع المزري والظروف الصعبة التي مر بها الشعب الكوردي خلال فترة حكم الرئيس حافظ الاسد[1].

جاء في بيان (البارتي) المشهور، ان الحكومة السورية بتشكيلها لجنة لاسكان المرحلين والمستوطنين العرب، ادخلت المشروع مرحلة التنفيذ النهائية ولم يعد هناك سوى ارغام الفلاحين الكورد واجبارهم على الهجرة من قراهم التي شيدوها بعرق جبينهم، وعاشوا فيها منذ مئات السنين، وان الكورد لم يكونوا في يوم من الأيام معارضين لاية هجرة جماعية كانت أم فردية، عندما تكون الهجرة حركة طوعية، لكن الأسكان الجماعي تمهيداً لهجرة جماعية قسراً لدوافع عنصرية لايرفضه الكورد

---

[١] سردار بدرخان، صفحات مشرقة من تارخ الحركة الكوردية ، بحث منشور على شبكة الأنترنيت ، يك دم .كوم.
[1] للتفاصيل ينظر: مقابلة سكرتير البارتي في تلك الفترة دهام ميرو، جدريدة نوروز، العدد (٧٤)، حزيران٢٠٠٧.



فحسب، بل ان الشرائع السماوية وميثاق الأمم المتحدة وجميع الدساتير الدولية تستنكره، وان التاريخ أثبت عفونة وفشل تلك المشاريع والممارسات، وتساءلت النشرة الكوردية المحظورة"اية فوائد اقتصادية يسجلها مشروع يقضي بنقل آلاف العوائل من منطقة الغمر ومنحهم الأراضي والأمتيازات في منطقة مأهولة سابقا وتشريد فلاحيه الأصليين وتهجيرهم الى جهة أخرى، بعد أن ظلوا محرومين من حق الانتفاع بالاراضي المستولى عليها بموجب قانون الاصلاح الزراعي، فاي منطق يقبل بتفضيل فلاح على أخر بسبب العرق او اللغة او الدين دون أعتبار للكفاءة ؟"[٢].

من اللافت للانتباه، ان (البارتي) وفي ظل الظروف القاسية لتطبيق المشروع كان لايزال يأمل من رئيس البلاد ان يكون عادلاً مع الحقوق الكوردية وان يضع حداً لتصرفات بعض المسؤولين الذين يعكرون جو صفاء الاخوة بين الكرد والعرب، وان الرئيس لايمكن أن يقبل بما يجري في البلاد من ظلم و حيف واقع على جزء من شعب السوري على أعتبار كونه رئيساً للبلاد وقائداً لمسيرة الشعب، حيث جاء "أن الكورد وحزبهم الديمقراطي يناشدون كافة الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية ويخصون منها حزب البعث العربي الأشتراكي وقائد مسيرته للعدول عن المشروع العنصري البعيد عن روح العصر والنزعة الأنسانية او النهج الأشتراكي، وأن الفلاحين الكورد يناشدون أشقاءهم الفلاحين العرب ممن ستغمر مياه السد اراضيهم برفض الأسكان في قرى وبيوت اخوانهم الكورد البؤساء"[١].

من جهة اخرى، دعى البيان ابناء الشعب الكوردي الى الوقوف في وجه السلطات السورية "ان الجماهير الكوردية مدعوة اليوم أكثر من أي وقت مضى الى التكاتف ونسيان الخلافات ونبذ الأحقاد والالتفاف حول الحزب وقيادته وعدم المشاركة في بناء الدور وترميمها وعدم نزوحهم عن بيوتهم وقراهم تحت تأثير التهديد والوعيد او بدافع الفقر والحاجة، واننا اذ نهيب بالطبقة الكادحة عمالا وفلاحين عرب وكورد وجميع القوى والأحزاب التقدمية للمساهمة معنا في ابعاد خطورة هذا المشروع حاضراً ومستقبلا على القطر من النواحي الأقتصادية والأجتماعية والوحدة الوطنية التي يجب ان تكون هدف الجميع في المرحلة الحساسة في تاريخ البلد لمواجهت التحديات المستمرة ويحدوها الأمل بأن نضالنا المشترك سيحول دون تنفيذ المشروع"[٢].

---

[٢] ينظر نص البيان في: جريدة ده نكى كورد، العدد(١٥)، اواخر تموز ١٩٧٣.
[١] ينظر نص البيان في: جريدة ده نكى كورد، العدد(١٥)، اواخر تموز ١٩٧٣.
[٢] المصدر نفسه.



على الرغم من انتهاج البيان لهجة لينة في معرض مناقشته لاضرار المشكلة الواقعة، لم ترى السلطات فيه سوى تحدٍ لمشاريعها واسلوباً لمقاومة نفوذها وكلاماً قاسياً صادراً من جهة تريد افشال مساعي حكومية، كان من الطبيعي نتيجة ذلك التفكير ان بادر جهاز أمن الدولة بعد صدور العدد (١٥) من (دةنطى كورد) المتضمن للبيان بحملة اعتقال واسعة في ١ آب ١٩٧٣ لقيادات الحزب الديمقراطي الكوردي في سوريا (البارتي)، كان ابرز الوجوه المعتقلة كل من (دهام ميرو) سكرتير الحزب وعضو المكتب السياسي و (كنعان عكيد، ومحمد نذير مصطفى) وعضو اللجنة المركزية (أمين شيخ عبدي) والشخصيات الوطنية (محمد فخري، خالد مشايخ، عبدالله ملا علي)، اي انها وجهت ضربة قاسية للحزب بغية تمرير مشاريعها في العمق الكوردي[١].

وازاء ذلك الوضع المنافي لحقوق المواطنة واسس الوحدة الوطنية، صدر العدد (١٦) من (دةنطى كورد) اواخر آب١٩٧٣، حاملاً عدة عناوين رئيسية منها عنوان (الكورد والوحدة الوطنية)، وبيان بمناسبة حملة الاعتقالات التي تعرضت لها قيادة الحزب بعنوان (من وراء عمليات الارهاب؟)، حيث جاء فيه ان المواطنين في الجزيرة فوجئوا في مطلع شهر آب ١٩٧٤ بحملة الاعتقلات جرت بحق قياديي الحزب وبعض المواطنين الكورد، وانه لاول مرة في تاريخ البلاد رافق اعتقال احد اعضاء الحزب قيام جلاوزة مخابرات امن الدولة باطلاق النار على المواطنين في قرية (موزلان) وارهاب النساء والاطفال والشيوخ، الامر الذي ادى الى سقوط احد المواطنين جريحاً ولاذ جميع سكان القرية بالفرار هائمين على وجوههم في البراري.

اشار البيان ازاء ذلك "لقد سبق ان تعرض مناضلو حزبنا في ظل الحكومات الرجعية السابقة للاعتقال والارهاب والتعذيب، ولكن لم يفت ذلك في عضد جماهير حزبنا ولم يؤثر على نضالها الدؤوب في سبيل رفع نير الاضطهاد على كاهل شعبنا الكوردي ونيل حقوقهم الديمقراطية المشروعة والتي يبدو ان بعض التيارات الرجعية والشوفينية في القطر تعد العدة لهذه الاعتقالات منذ الاعلان عن النية بوضوح مشروع الحزام العنصري موضع التنفيذ، هذا المشروع الذي جمعت كل القوى والفئات الوطنية والتقدمية العربية في القطر السوري والخارج على ادانته وشجبه" اشار البيان كذلك الى حقيقة "لقد كان من البديهي ان يقف حزبنا الطليعي بوضوح وثبات في وجه هذا المشروع العنصري، باذلاً كل جهد في فضح... حقيقته، لقد قام

---

[١] مركز الدرسات الكوردية وحفظ الوثائق/ جامعة دهوك، القضية الكوردية في كوردستان ـ سوريا خلال فترة حكم الرئيس حافظ الاسد ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠ـ ١٠ حزيران ٢٠٠٠، (تداول محدود)،(دهوك، ٢٠٠٩)، صفحات متفرقة.



حزبنا أصلاً من أجل الدفاع عن حق الكورد الطبيعي والأنساني في العيش بأمان وأخاء ومساواة مع شقيقه العربي في سوريا"[١].

بعد كل قرارات الحكومة القاضية بتنفيذ خطوات المشروع العنصري وحملات اعتقال قيادة الحزب، كان (البارتي) لايزال محتفظاً برباطة جأشه وأسلوبه الهادئ في الحوار، بدليل ان البيان أكد "ان لنا الثقة في ان فتح باب الأرهاب على مصراعيه من جديد بحق الكورد، ليس حتى موصياً من القيادات العليا للبلاد وعلى رأسها قائد الحركة التصحيحية، لان ما يجري الآن في الجزيرة بالنسبة للكورد مخالف ومعادٍ لكل المبادئ التي أعلنها قائد المسيرة حافظ الاسد نفسه وقامت على أساسها الجبهة الوطنية التقدمية[٢].

من المثير للشفقة، أن الحزب كان قد استغل فرصة انعقاد مؤتمر القمة العربية في تلك الأثناء، فوجد أن من واجبه أن يستجير بالحاضرين، بغية ثني السلطات السورية عن مراميها ومساعيها المضرة بالتآخي العربي - الكودري ومصالح الشعبين المشتركة واواصر التاريخ البعيدة، حيث ورد في العدد (١٧)، أيلول١٩٧٣ من الجريدة نفسها نص رسالة مفتوحة الى ملوك ورؤساء وأمراء العرب "أن الكورد يعيشون في الأجزاء الشمالية من الجمهورية العربية السورية منذ مئات السنين مع أخوانهم العرب حياة يسودها الود والإخاء ويكتنفها التضامن في قضايا الوطن والمنطقة" وكشفت الرسالة "ان النظرة بسيطة الى خفايا الموضوع توضح ان أنشاء مزارع الدولة بالاستيلاء على الاراضي التي كان يستثمرها صغار الفلاحين من منطقة الحزام دون أي تعويض لايمكن بأي حال من الأحوال تسميته بأنهُ مشروع اشتراكي، وأن نقل العشائر العربية من منطقة الغمر الى منطقة الحزام لايعني أبداً أنهُ خطوة لابد منها لإنقاذ مصير هذه العشائر، وأن الكورد في المنطقة مصرون على عدم الهجرة من أراضيهم حتى لو بقوا دون أرض، أن الدافع لمثل هذا العمل لايفسر الا بعدم الثقة بالكورد، دون أي تفريق بين مالكهيم وفلاحيهم ومثقفيهم..."[١].

استكمالاً للغاية التي كتبت الرسالة من اجلها، ورد فيها النداء الانساني "اننا بأسم اواصر الدين والتاريخ المشترك التي ربطت ولاتزال تربط بين العرب والكورد، وباسم الدماء التي بذلت سخية من الكورد في سبيل قضايا المنطقة المصيرية، وباسم الاطفال والشيوخ والنساء الجياع في منطقة الحزام العنصري، وباسم الانسانية نناشد

---

[١] المصدر السابق.
[٢] المصدر نفسه.
[١] جريدة ده نكى كورد، العدد (١٧)، أيلول١٩٧٣



وجدانكم الطاهر وضمائركم الحية ان تتدخلوا لدى رئيس جمهوريتنا بان يعدل عن تنفيذ هذا المشروع وتقبلوا منا الاحترام والتقدير، غير ان مصير النداء كان الاهمال حيث لم يجد من الملوك والرؤوساء العرب اذان صاغية[٢].

كان وقع الكارثة كبيراً على ابناء الشعب الكوردي، بسبب تنفيذ المشروع بالتزامن مع حملة الاعتقالات الواسعة، فكان من الطبيعي ان تخصص اكبر عدد من المقالات للبحث في الازمة، في ذلك السياق جاء في العدد (١٧)، مقال بعنوان (هل من الحق والانصاف ان يعامل الاصدقاء معاملة الاعداء؟)، ورد فيه "ان الاعتقالات التي جرت بحق بعض قادة حزبنا وملاحقة البعض الاخر بدون مبرر وزجهم في اقبية سجن (الشيخ حسن) الانفرادي وتعذيبهم بقساوة واتهامهم بشتى التهم غير المستندة على حقيقة بالاضافة الى اعتقال الناس البسطاء والتقاطهم من الشوارع وتعذيبهم واستجوابهم الى غير ذلك مما شمل مالايقل عن مئة شخص بالاضافة الى خرق رجال الامن حرمة البيوت، كل هذا يجعلنا نشكك في احترام الرجال الامن للدستور وقدسيته كما ان تغذية الروح العشائرية البالية من قبل السلطات المحلية في المنطقة قد اصبحت واضحة..."[٣].

في خطٍ موازٍ، اجتمعت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي بدمشق برئاسة الأمين القطري المساعد للحزب، الذي اصبح رئيس لجنة الغمر المستوطنين، أصدرت قرارها ذي الرقم(٥٢١) في ٢٤ حزيران ١٩٧٤، المتضمن أصدار الاوامرالى عضوي القيادة القطرية المعنيين بتنفيذ مشروع الحزام ميدانياً والى لجنة استقبال الفلاحين العرب وأمين وأعضاء فرع حزب في المحافظة والى محافظة الحسكة وقائد الشرطة والأجهزة الأمنية وكل الدوائر المعنية، بالبدء بتنفيذ المراحل الأخيرة من الحزام العربي وفق الخطط المرسومة وبتفويض المسؤولين بالاستيلاء الأراضي الزراعية ومحاصيلها وتوزيعها على المستوطنين المستقدمين، كما تم تكليف محافظ الحسكة (إسماعيل عقلة) من قبل الأمين القطري المساعد للحزب، رئيس لجنة الغمر، بإصدار القرارات التنفيذية اللازمة، وبذلك نفذت الخطة بحذافيرها وبدا المستوطنون بالتوافد الى المناطق الكوردية تحت أسم العرب المغمورين، وأنشئ بموجبه حزام من المجمعات الاستيطانية العربية باسم مزارع الدولة.

لتوضيح صورة المأساة التي حلت بالفلاحين الكورد، الذين تم توزيع اراضيهم على المستوطنين القادمين من المناطق العربية، ينظر الى الجدول التالي :

---

[٢] المصدر نفسه.
[٣] المصدر نفسه.

المستوطنة العربية	القرى الكوردية المغتصبة	المساحةالمغتصبة
المناذرة	كرديم،الارشي، اوتلجا، قترانيا فوقاني، قترانيا	٢٤٧٥٠ دونماً
	تحتاني	
الحرمون	كرخاتونكى،مزكفت،ملاعباس،خزيموك،قبك،	
	ميردهام	٢١٦٠٠ دونماً
القحطانية	تربي سبي، دريجيكى، كر برهم، كرنطران،	
	محركان.	١٦٩٥٠ دونماً
حلوة	حلوة، محركان، حاصدا، روتان، زور آفا،	
	كركى شامو، كرجهان، كربشك، تل شعير،	
	خوتيلة فوقاني.	٢٥٢٠٠ دونماً
التنورية	تنورية، خزنة صغيرة، خزنة كبيرة، بويرة،	
	خريجكة، قره حسن، خربا خلى، جمعاية، ديو،	
	دعدوشيه، جركو، جوخا، شيخ عجيل، دبانة.	٣٠٦٠٠ دونماً
أم الفرسان	جنديا صغيرة، جنديا كبير،تل بريش،	
	رشوانية، تل عرنان فوقاني، تل عرنان	٣١٠٠٠ دونم
هيمو	تحتاني، تليلية، اوزنجه، خربة فريسه.	
	هيمو، تل فارس، يخموك، دمخية كبير،	٣٠٦٠٠ دونم
الجابرية	عنبارا، نقاره، هرم شرو، علي فرو	
	خاص، كودح،قرنكوز،عين قرد،خانكى، قجلة،	٢٠٨٠٠ دونم
الثورة	عين عمشه، ممويتيك،طور الياس، عطيشان .	
الحاتمية	عنبارا، تل شعير تحياني، خراب كورت.	٦٨٠٠ دونم
	هرمشيخو،هرمرش،بليقية،جولدارا،على	
أم الربيع	فرو،توبز،بريفار،شريفلو	٢٢٤٠٠ دونم
البهيرة	موزان،سيمتكفوقاني،بريقاكليا،حاصدا فوقاني.	١٢٤٠٠ دونم
	حمدون،معيرك ، تل حبش، ماريت، قزمبوك ،	٢١٨٠٠ دونم
تل تشرين	عوينيك ، ديكى ، قجلة، سوغان فوقاني .	٢٧٥٠٠ دونم
القنيطرة	تليلون .	٢١٥٠٠ دونم
القيروان	شيخ منصور، بيركفرى،قرمانة،كربشكى .	٢٣٥٠٠ دونم



المستوطنة العربية	القرى الكوردية المغتصبة	المساحةالمغتصبة
ظهر العرب	ملك	٢٠٥٠٠ دونم
الاسدية	عالية ، توراتى ، رحمانية ، خوجا ، خزنه .	٢٣٧٥٠ دونماً
برقة	مشيرفه ، شفقت ، تورانى .	١٣٥٧٠ دونم
تل الحضارة	مبارك .	١٦٨٠٠ دونم
تل الأرقام	تل حلف .	٧١٦٠ دونماً
المثنى	أنقرا .	١١٧٠٠ دونم
المتنبي	عزيزيه	٥٩٨٠ دونماً
أم عظام	مقرنة	٧٠٠٠ دونم
	أم أنقر	

تجدر الاشارة، ان مجموع المستولى عليه من الاراضي الكوردية كان (٤٤٣٨٦٠) دونم [1].

بالاستناد الى ما سبق، فإن السلطات الحكومية السورية بادرت في سنة ١٩٧٣ الى توطين عشرات الآلاف من العرب من محافظتي حلب والرقة في المناطق الكوردية بمحافظة الحسكة، وأقامت لهم القيادة القطرية للبعث (٤١)تجمع استيطاني هي، عين الخضرة، وتل الصدق، الصحية، مصطفاية الغمر، تل أعور الغمر، حمراء الغمر، تل علو رقم ١، تل أعور رقم ٢، جوادية الغمر، شبك الغمر، تركل الغمر، معشوق الغمر، المناذرة، الحرمون، قحطانية الغمر، تنورية الغمر، أم الفرسان، هيمو الغمر، أم الربيع، الثورة، بهيرة، الحاتمية، الجابرية، تل تشرين، القنيطرة، ظهر العرب، الأسدية، أم عظام، أم أنفرة، المتنبي، المثني، تل الأرقام، العنادية، الدهماء، الرواية، الهنادي، تل الحضارة جنوبي، تل حضارة شمالي، برقة، أبو جرادي، أبتداء من مدينة ديريك ومروراً ببلدات كركي لكي، جل أغا، تربه سبى وقامشلو وعامود وناحية درباسيه وأنتهاء بمدينة ناحية سرى كاني، ووزعت عليهم أكثر من ثلاثة أرباع مليون دونم من أخصب الأراضي الزراعية، من المساحات المستولى عليها من (اراضي) المواطنين الكورد، تنفيذا للخطة المرسومة (الحزام العربي) وذلك في المنطقة الحدودية مع كل من تركيا والعراق بطول ٣٧٥كم

[1] منتديات كورد ميديا، بدايات الحزام واهدافه، كورد ميديا. نت.٢٠٠٨.



وعرض يتراوح بين ١٠-١٥كم، كما لم تنج المناطق الكوردية الأخرى في كوباني وعفرين ومنطقة تل أبيض من سياسات مشابهة. والمعروف ان هؤلاء العرب المستقدمين، تم إسكانهم في قرى نموذجية مؤمنة الخدمات من مياه وكهرباء ومدارس وقروض زراعية وتم إقطاعهم مساحات مجزية من الأراضي الخصبة بحجة التعويض عن أرضهم التي غمرتها مياه السد الفرات، هذا الى جانب تسليحهم بأسلحة اثقل من أن يجاز بحملها المدنيون[1].

من المفيد القول، ان جلب العناصر العربية الى الأراضي الكوردية وأسكانهم فيها، كانت كفيلة بخلق البلبلة بين السكان الكورد والمنقولين العرب، حيث ان العشائر العربية كانت قد اعلمت عن أسباب توطينها في الجزيرة وجهزت لممارسة دورها في متابعة المنطقة التي تم استيطانها فيها فجهزت لهذه العشائر العربية المستوطنات بوسائل المواصلات والكهرباء والمدارس ومقرات الحزب، وزودت السلطات (زعماء) المستوطنين بالأموال والأسلحة، وأعفت الشباب منهم من أداء الخدمة العسكرية الإلزامية، وأغرقتها السلطات بالوعود الأخرى لكي يقبلوا ويتابعوا تنفيذ المهمة المرسومة لها، وخلال فترة العامين الاولين من قدومهم كان أفراد العشائر العربية الرحَّل وشبه الرحَّل، غير خاضعين لأي نظام او قانون سوى تبعيتهم لسلطات زعمائهم العشائريين التابعين للقيادة القومية لحزب البعث، حتى إن الوضع الخاص للعشائر العربية التي تم استيطانها في الجزيرة أثار سخط بعض المسؤولين الإداريين المحليين، لكن لم يستطع أي مسؤول محلي إظهار سخطه إزاء الممارسات غير القانونية التي كانت تقوم بها الزعامات العشائرية للمستوطنين، و كانوا يتمتعون بكثير من حقوق وامتيازات المنتصر في الغزوات، وكانت تعليمات القيادة البعثية وتوجيهاتها اليهم تجعلهم لايحترمون أي قانون او عرف قد يقيد مهمة الزحف العربي في الأراضي الكوردية.

الجدير بالذكر هنا، انه عندما افلس الفلاحون الكورد من الأراضي الزراعية الخاصة بهم، بادروا الى اقتلاع الصخور في مساحات ضئيلة من الأراضي الحجرية ليقوموا باستثمارها، الا ان الدولة بادرت الى مصادرتها هي الأخرى وتسليمها الى الفلاحين العرب المستوطنين بذريعة اكمال النقص في استحقاقهم للمساحات الممنوحة لهم.

---

[1] مركز الدرسات الكوردية وحفظ الوثائق/ جامعة دهوك، القضية الكوردية في كوردستان ـ سوريا خلال فترة حكم الرئيس حافظ الاسد ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠ـ ١٠ حزيران ٢٠٠٠، (تداول محدود)،(دهوك، ٢٠٠٩)، صفحات متفرقة.



والجدول التالي يبين أسماء القرى القديمة وقرى الغمر (مستوطنات) التي بنيت الى جوارها وأسمائها الجديدة مع عدد سكان كل قرية والعام الذي نفذ فيه المشروع :

الاسم القديم	الاسم المعرب الجديد	عدد السكان(نسمة)	عام بناء المستوطنة
كر حلاق	تل الحضارة	٧٠٠	١٩٧٢
موسى كوكو	تل الارقم	٧٠٠	١٩٧٢
كدني	تل الحضارة	٤٠٠	١٩٧٢
قرمانية	القنيطرة	٥٠٠	١٩٧٣
بيركنيس	القيروان	٨٠٠	١٩٧٣
خزنة	ظهر العرب	٨٠٠	١٩٧٣
مشرفة	الاسدية	٧٠٠	١٩٧٣
باب الفرج	الرقة	٧٠٠	١٩٧٣
هيمو	هيمو	١٠٠٠	١٩٧٤
نجم	القورة	٣٠٠	١٩٧٤
هرم شيخو	الحاتمية	٥٥٠	١٩٧٤
كرى موزا	ام الربيع	٦٠٠	١٩٧٤
كري حمدون	بصيرة	٤٠٠	١٩٧٤
عزززة	الجابرية	٧٠٠	١٩٧٤
تل أيلول	؟تل تشرين	٧٠٠	١٩٧٤
جمهاية	ام الفرسان	٨٠٠	١٩٧٥
تنورية	التنورية	٨٠٠	١٩٧٥
حلوة	حلوة	٨٠٠	١٩٧٥
مزكفت	مزكفت	٨٠٠	١٩٧٥
تربة سبى	القحطانية	٨٠٠	١٩٧٥
كر ديم	النفطية	٨٠٠	١٩٧٥
ماشوق	معشوق	٨٠٠	١٩٧٥
توكل	توكل	٨٠٠	١٩٧٥
شبك	شبك	٨٠٠	١٩٧٥
جل آغا	الجوادية	٨٠٠	١٩٧٥

الاسم القديم	الاسم المعرب الجديد	عدد السكان(نسمة)	عام بناء المستوطنة
كورتبان	تل اعور	٨٠٠	١٩٧٥
مصطفاية	مصطفاوية	٨٠٠	١٩٧٦
كركى سلمى	الصحية	٨٠٠	١٩٧٦
كركي مزا	تل الصدق	٨٠٠	١٩٧٦
كيشك	الحمراء	٨٠٠	١٩٧٦
بانه قصر	عين الخضراء	٨٠٠	١٩٧٦
تل علو	تل علو	٨٠٠	١٩٧٦
زهيرية	زهيرية	٨٠٠	١٩٧٦

اللافت، انه في الوقت الذي كان من المفروض والمطلوب من النظام السياسي السوري، الالتفات الى مسألة تحسين الاوضاع المعيشية السيئة التي كان يعيشها الكورد السوريون، بادرت الأجهزة الأمنية السورية في خطوة استفزازية، بعد مرور مايقارب العشرة أشهر على المباشر بتطبيقات مشروع الحزام العربي العنصري في الجزيرة، باعتقال سكرتير الحزب الديمقراطي الكوردي في سوريا (البارتي) مع مجموعة من القياديين والوطنيين الكورد، اثر بيان أصدرته قيادة البارتي في تموز١٩٧٣، منددة فيه بمرامي ذاك المشروع ومآربه العنصرية، على الرغم من النداءات المتكررة، والاستنجاد بالقوى الوطنية والتقدمية في البلاد لمواجهة المشروع الاستيطاني الخطير، ألا أنها لم تحرك ساكناً وغضت النظر عنه كما سبق واشرنا.

في ذلك الاطار،صدر العدد (٢٢)، اوائل أيار١٩٧٤ من (دةنطى كورد) وجاء فيه مقالة بعنوان (منطق الحازميين وشفاء الكادحين) ورد فيها، ان السلطات السورية التي تنبت مشروع الحزام العنصري في العهود المتعاقبة، يروقها انتشار البؤس بين الكادحين وتستمتع بمظاهر الشقاء التي تخيم على جماهير الفلاحين الكورد "ان الحزاميين يسرعون في تنفيذ الحزام بدافع من الشوفينية لا كما يدعون من أنهم يريدون تطوير منطقة الحزام ببناء قرى نموذجية والإسراع في التطوير الاقتصادي".

بسبب بقاء سكرتير(البارتي) ورفاقه رهن الاعتقال فترة طويلة، جاء في العدد (٨٢) آب١٩٨١ من (دةنطى كورد) مقال تحت عنوان (الاعتقال الكيفي يدخل عامه



التاسع)، أشار المقال الى أن الاعتقال الكيفي دخل عامه التاسع دون إحالة المعتقلين الى أية محكمة حسب الأصول القضائية التي توفر الجو الذي يساعد المعتقل السياسي من خلاله حقه بتقديم دفاعه أمام المحكمة، وإن تلك الظاهرة الغريبة وغيرها من نتائج قانون الطوارئ الساري المفعول منذ١٩٦٣، حيث الأحكام العرفية تقضي بالاعتقال الكيفي واوضحت الصحيفة أن الحملة التي أقدمت عليها السلطات في آب١٩٧٢ التي ترافقت مع المراحل التنفيذية لمشروع الحزام العربي أخذت فترة زمنية لم يسبقها في أي عهد من عهود الحكم السوري.

يستنتج مما سبق، ان الجانب الكوردي لم يرفض مبدأ توزيع الاراضي على الفلاحين الفقراء، بل وقف بالضد من الاجراءات الحكومية التي قدمت اساسا عنصريا في تطبيقاته يكمن في الاستخدام السيء، لاسيما ان القائمين على المشروع المشبوه ابتغوا السيطرة والهيمنة على البشر والاشياء.

السعي الحكومي لتعريب كل ما له صلة بالوجود الكوردي في سوريا:

ان العمل بسياسة التعريب التي اشتدت وتيرتها بدايات السبعينات من القرن المنصرم، يعد المولود الشرعي والكائن المسخ لكتابات وأفكار ضابط الأمن البعثي المخضرم محمد طلب هلال، الذي برع بكونه ضابطاً أمنياً الى جانب عقليته الانتقامية في ترجمة أفكار ومنطلقات حزب البعث العربي الاشتراكي الى تقارير ودراسات أمنية متقنة من جهة حرفيتها في الاستفادة من أساليب الشرق والغرب المخابراتية الى جانب فكر البعث في إلحاق أكبر واوسع حملة إيذاء لأبناء القومية الثانية في سوريا، لأنهم وحسب زعمه خطر لابد من استئصاله والى الأبد - كما سبق الإشارة إليه - ، ويبدو أن أركان النظام السوري كانوا اوفياء لخطط رفيقهم الضابط الأمني في بداية السبعينات، الذي رقى الى أعلى المناصب الحكومية، وإن تلك الأفكار الظلامية لقت الدعم من الرجل الاول في البلاد، فلم يكن من المعقول ان تقوم وزارة الإدارة المحلية إصدار قراراتها الرامية الى تعريب أسماء المناطق والقرى الكوردية لولا مباركة ودعم من الأخير.

ومما يلقي الضوء على أساليب التمييز القومي البغيض المتمثل بدفع عجلة التعريب نحو الامام، التي اتبعتها الحكومة السورية في المناطق الكوردية في سوريا اواسط السبعينات، مجموعة من الوثائق الرسمية السورية منها، وثيقة القرار رقم



(٥٨٠) الصادر عن وزير الإدارية رقم (٤٩٦) ٢٣ كانون الاول ١٩٥٧، والذي كان تعديلاً للمرسوم التشريعي رقم (١٤٦) ٣أيلول١٩٦٣، المتضمن إعادة العمل بالقرار الجمهوري رقم (٩٧) سنة ١٩٥٩ وكذلك المرسوم التشريعي (٣٦) في آب ١٩٧١، المتضمن أحداث الإدارة المحلية وقرار مجلس منطقة الباب رقم (٩) في ٢٢ شباط ١٩٧٧ وقرار مجلس منطقة عفرين رقم (٦٣) في ٢١ شباط ١٩٧٧، كذلك قرار مجلس منطقة عين العرب (كوباني) رقم (٥) في ١٤ آذار١٩٧٧ وقرار مجلس منطقة إعزاز رقم (١٠٧) في ١٦ آذار ١٩٧٧ وقرار مجلس منطقة مركز محافظة حلب رقم (٣٦) في نيسان ١٩٧٧ تقرر مايلي : المادة الاولى يستبدل أسماء القرى والمزارع التالية في محافظة حلب باسماء جديدة مدونة حيال كل منها :

منطقة عفرين: ناحية، قرى مركز عفرين

الاسم الكوردي القديم	الاسم الحكومي المعرب الجديد
بابليت يتبعها : كر سنطاش نو	بابليت يتبعها : كرسانة الجديدة
برج عبدالو	برج عبدالله
بيوك اوبة	الكبيرة
جومكا يتبعها : شيخ سيدي (شيخ سيدو)	الجميلة يتبعها : شيخ سيدي
جويق يتبعها : استار و عين ديبة	الخضراء يتبعها : المستورة عين دبية
خلنير	النيرة
طرندا	الظريفة
آشقيار	الهوى
غازي تبه	تل غازي
كوكبة يتبعها : بوزيكا	كوكبة يتبعها : الزاوية
جتال زيارة	الزيارة
صوغانة	البصلية

منطقة عفرين: ناحية شران

الاسم الكوردي القديم	الاسم الحكومي الجديد
جمانلي	حجان
سنكرلي	سنكري
قرتبة يتبعها : كورتك	تل الأسود يتبعها الحفرة
قسطل كشك	القسطل
قرت قولاق صغير	الديب الصغير
قرت قولاق كبير	الديب الكبير
كوبة لك	قطيرة
ماتينلي	الفحى
ميدانكي يتبعها : دوديرلي	الميدان تبعها : الداودية
ناز اوشاغي	المدللة
ايكي دام	دامه
بللور سنك يتبعها : دار كبير	البلورية يتبعها : دار كبير
دور اقلي	دور اقا
ديمكه طاش	العمود
زيتوناك	الزيتونة
سعر نجك	السعر
عرب و يران يتبعها : الجميلية	العروبة و يتبعها : الجميلية
عمر سيمو	سيم
قسطل جند	قسطل جند
قارقين صغير	القارة
ويركن	البياعة
بازي باغ	الكروم

منطقة عفرين : ناحية المعبطلي

الاسم الكوردي القديم	الاسم الحكومي المعرب الجديد
أبرز يتبعها : روطو	أبرز يتبعها : المنعزلة
أنبارلي	أنبار
أكسوزلي	اليتيمة
ايكي : أخور	ياخور
برمجة يتبعها : مزرعة سلو	برماجة يتبعها : مزرعة السليمانية
حاج قاسملي	حاج قاسم
حملورك	الدقلة
دار كير	دار كبير
سمالك	السحال
شوربة اوغلي	الشوربة
شيخ كيلو يتبعها : كُل ايبو	الشيخ الأقرع يتبعها : مزرعة الأقرع
شيخ هتكو	الشيخاني
شير كانلي	شيركان
صانيانلي	البيتعة
صاري أشاغي	الصفراء
عرب اوشاغي	اولاد العرب
عرب شيخو	شيخ العرب
كمروك	الجمركية
كوبك	الصرة
كوركان تحتاني	الظاهرة التحتانية
كورتان فوقاني	الظاهرة العليا
كوركان فوقاني : مزرعة سينو	الجزرونية يتبعها : الجزرونية التحتانية مزرعة سينو
معبطلي يتبعها : قطرانلي	
معصرة جق يتبعها قطرانلي	معبطلي يتبعها قطران
مستو عاشور، قشلة (بركة)،علي جارو	المعصرة يتبعها : البلوطية عاشور، قشلة (بركة) ، علي جارو

منطقة عفرين : ناحية جندريس

الاسم الكوردي القديم	الاسم الحكومي المعرب الجديد
أغجه لي	البياضة
بلا نقوز	الريحان
جقاللي جوم	جوم
جلمة يتبعها : أبو كعب	جلمة يتبعها : أبو كعب
جولفان	جلق
حاج حسنلي يتبعها : رمضانلي	حاج حسن يتبعها : رمضان
رمادية يتبعها : جميلك رفعيتة	رمادية يتبعها : جميل رفعتيه
زنده كان (سنديانكي)	زنده
قره باش	رأس الأسود
قوجه مان يتبعها : قيلة قورية	الضخم يتبعها : قيلة – قورية
كاوركان	الفسحة
كفر صفرة يتبعها: تاتارانلي	كفر صفرة يتبعها : تاتار
كموش برج	برج كموش
كوران يتبعها : جوبانلي	كوران يتبعها : جوبان
مروان فوقاني و تتبعها : مروانه تحتاني	مروان فوقاني و يتبعها : مروانه تحتاني
هيكجه	بدر

منطقة عفرين : ناحية بلبل

الاسم الكوردي القديم	الاسم الحكومي المعرب الجديد
ابيل اوجاغي	آبل
باقجة قوناق	باقجة
بالي كوي	بالي
بك اوبه سي	اوبه
بيك اوشاغي	الطفلة
بيلاد كوي	بيلان



الاسم الكوردي القديم	الاسم الحكومي المعرب الجديد
حسن ديرلي	دير حسن
خضر يانلي يتبعها : دوبير حاضرو	حضر يتبعها دبير حاضر
خليلاك او شغلي	الخليل
ديك اوبه سي	الديك
شرقانلي يتبعها:بركشلي، نقائلي مقداد	شرقان يتبعها : بركشة : مزرعة شرقان
صاغر اوبه سي	صاغر
صولاقي يتبعها : على بك	المروية يتبعها مزرعة على بك
عبودان يتبعها : مزرعة حفتارو	عبودان يتبعها الضبع
عشونة يتبعها : زفتك	عشونة يتبعها : مزرعة عشونة
علي كر	علي الأطرش
عوكلنلي يتبعها :علي جارو	عوكان يتبعها : علي جارو
قاش اوغلي	الحاجب
قزلباش	الرأس الأحمر
قورت اوشاغي	هوزان
قورنه يتبعها : محمود اوبه سي	قورنه يتبعها : المحمودية
قوري كول	اليابسة
قوطانلي	قوطان
كورزيل	السعيدة
كيلاني	المليحة
هاي اوغلي	العالية
هياملي	النور
سعرينلي	السعرة



منطقة عفرين : ناحية راجو

الاسم الكوردي القديم	الاسم الحكومي المعرب الجديد
راجو يتبعها:هو بكانلي، خراب مجيد	راجو يتبعها القادرية ، خراب مجيد
بعد نلي	بيت عدين
جتال قويو	البئرين
جرختلي	المسنة
جقمق صغير	الصوان الصغير
جقمق كبير	الصوان الكبير
جنجلي	جنجلة
جوبا نلي	جوبان
جيلانلي	الغزلان
حجيكا نلي يتبعها : حسن كلكاوي	الحجيج يتبعها : الحسينية
حجما نلي	حجمان
حمشلك	حمشو
درويش او به شي	الدرويشية
دونبللي	الأمسية
رزكا نلي	الطله
شديا نلي	الشديان
طاغ اوبه سي	الجبلية
عثماني يتبعها : بانيك	عطمان يتبعها : بان
عمر اوشاغي	عمر
قوده كوي	المرتفعه
كمرش يتبعها:تل كشور، سورك، كري	الطلقية يتبعها ، تل كشور ، سور ، النصر
كورانلي	كوران
كوليان تحتاني	الضحاك التحتاني
كوليان فوقاني	الضحاك الفوقاني
ماسكانلي	ماسيكان
ماتالي يتبعها : حيدر اوبه سي	الثدي يتبعها : الحيدرية
معمل او شاغي	المعامل
موسيك اوبه سي	موسيسة

الاسم الكوردي القديم	الاسم الحكومي المعرب الجديد
هوليلو	هليل
اده مانلي	اده
بلاليكو ويتبعها جعكلي ، خراب سلوك	بلالية يتبعها
سيمالك راجو	النقشة ، السلوك
قره بابا	الثلاثية
شيخ محمد لي يتبعها ، تبه كوى اليكي	السودة شيخ محمد يتبعها ، تليله ، الولي
كاونده	البتراء
كوسانلي يتبعها : عربلي ، قسطل	كوسان يتبعها : عروبة قسطل
فرفريك تحتاني	فرفرة تحتاني
فرفريك فوقاني	فرفرة فوقاني

منطقة عفرين : شيخ الحديد

الاسم الكوردي القديم	الاسم الحكومي المعرب الجديد
ارنده يتبعها : كلانلي	المزينة يتبعها : اللمساء
بازيانلي يتبعها : باززيانلي	البازية يتبعها : خربة البازية
جقاللي تحتاني	واديالثعلب
الحزفية (قره متلف)	الخزفية
خليل كولكو	الوردية
درمشكانلي	درمش
سولجك	السهلية
جقاللي فوقاني	تل الثعالب
صاتي او شاغي مستكانلي	الصاتي مستكان
مغارجق	فعار
روطانلي يتبعها داليانلي	المعزولة يتبعها : الدالية

منطقة الباب ناحية قرى مركز الباب

الاسم الكوردي القديم	الاسم الحكومي المعرب الجديد
داعلباسش	المة
اولا شلي	اولاشة
بش جرن	الجزئية
البوغاز	المغيق
جقال صغير	الوادي
جقال كبير	الثعلبية
شويحة يشبها بته جك	شويجة ينبعها الغطاسة
عرب ويران	العروبة
قائلي قوي	جب الدم
الكاو لحلي	الحجيلة
كورهيوك يتبعها صابويران	العسيانة يتبعها السنبلة
ليلانلي يتبعها الشيخ ناصر	ايلان يتبعها شيخ ناصر
قورت ويران كبير	الذئب
قورت ويران صغير	الديبة

منطقة الباب : ناحية تارف

الاسم الكوردي القديم	الاسم الحكومي المعرب الجديد
جربة كباريتبعها البيرقدار	خربة كبار يتبعها اللواء

ناحية الراعي :

الاسم الكوردي القديم	الاسم الحكومي المعرب الجديد
شاو اينبها سني	شاوة يتبعها:الروضة
كور هيوك صغير	تل الأعمى الصغير
كور هيوك كبير	تل الأعمى الكبير

منطقة اعزاز : ناحية قرى مركز اعزاز

الاسم الكوردي القديم	الاسم الحكومي المعرب الجديد
قزل بفجه	الحمراء

منطقة اعزاز : ناحية اخترين

الاسم الكوردي القديم	الاسم الحكومي المعرب الجديد
آق برهان	البياضة
بحورته يتبعها بوزتبه	بحورته يتبعها تل الأبيض
قره كوبري	الجسر الأسود
قره كوز	عين الأسود
قصه جك	قزم
يني يابان	الجديدة
حساجك	الحسنية
قولسروج	الساعد

منطقة كوباني : ناحية و قرى مركز كوباني

الاسم الكوردي القديم	الاسم الحكومي المعرب الجديد
بوبان يتبعها خرخري	بابان يتبعها خرخرة
بيلويران يتبعها قلينج	ظهيرة يتبعها سياف
جورة ملا	دجورة الشيخ
ترميك بيجان	بيجان
كر غزال يتبعها ديرك كيتكان	تل غزال يتبعها حبيسة
دونقوز صغير	سلامة صغير
دونقوز كبير	سلامة كبير
زراميك	زرافة
زوبار يتبعها وردك	زوبار يتبعها وريدة
سفتك/فوقاني/وسطاني/تحتاني	سفت/فوقاني/وسطاني/تحتاني
شاهنجك	شاهين
شران يتبعها جوب	شران يتبعها يتبعها جوبا
شيخ جوبان يتبعها نوردان	جوبان يتبعها النور
سوسان يتبعها كور مغار	صوص يتبعها مغارة
طفشو يتبعها بركل	طفش يتبعها الوادي
طناز	الصخرة

الاسم الكوردي القديم	الاسم الحكومي المعرب الجديد
بيرقدار	اللواء
عليشار	عليشة
الفرزدق يتبعها كندى اوسي	الفرزدق يتبعها كندى
جم حران	حران
كلك	وردية
قره حلنج يتبعها : كرك	الغسانية يتبعها عتبة
قره قولي تحتاني	جبيلة تحتانية
قره قولى فوقاني	جبيلة فوقاني
قروف يتبعها خراب اورشين	الخربة
دندك	دندن
ماوجك	ماوية
ستيه	ستية
قنطرة كيكان يتبعها اوخان	القنطرة يتبعها القصير
قولا يتبعها دوني داغ	قولا يتبعها الاميرية
كاسكان	كاس
كوربا يتبعها كارسبجك	الاسنقاقة يتعبها كاست
كوربينار	النبعة
كور علي	عروبة
كورك تحتاني	الميران
كورك فوقاني	السعدية
قشلة	تكنة
مرشد بينار	مرشد
الخرلي	التيننة
عيروش	عروش
دهابك	الدهبية
مومان غزو يتبعها كورمومان	عزيزية يتبعها البصيرة
كورك بيش التي	الطي
يدي قوي يتبعها مزرعة تخن	الحجاب يتبعها الاشرفية
مزرعة كوجك	النعمانية



الاسم الكوردي القديم	الاسم الحكومي المعرب الجديد
ايتو يران تحتاني	بيت لحم تحتاني
ايتو يران فوقاني	بيت لحم فوقاني
بوز هيوك تحتاني يتبعها قجك	تل ابيض يتبعها ولادة
تحتك تحتاني	خالدية تحتاني
تحتك فوقاني	خالدية فوقاني
خضرة بك	يتبعها خضر
يتري يتبعها يارلي	الزرقاء يتبعها الصالحية
كوبك	كوبك ساتان
كورتك سروج	الزينة
جوم علي	جوم
جيليك	جيل
حمامك	الحمامة
كوجك	عدن
مسته	مختارية
صولان	الساقي
طاشي هيوك يتبعها تلك	تل الحجر فوقاني يتبعها تليلة



منطقة كوباني : ناحية صرين

الاسم الكوردي القديم	الاسم الحكومي المعرب الجديد
قروشان	علقانة
اصلان كوي	الأسد
شكري قوي	السكرية
بلك، تحتاني ، فوقاني.	زاهيه، فوقاني، تحتاني.
اومرك	العمرية
زنازي قول	زنار
بير رش كيتكان	بئر رش
ايتو يران	قيس
برخ بطال	الخاروفية
بوجاق	الحقل
مخمر بوجاق	مخمر الحقل
بير مامو	بئر محمد
لندن	غرناطة
داقية	دافية
دالي الحسن	الحسن
بير بكي	بئر بكر
صجك	الحجاج
حنكة كراف	الحقنة
قره قوزاق	جولان
بابا روش	صلاح الدين
خلو مر	الخليل
قومش	فضة
كارو حزاب	الكافر
كبه رب	التوابية
بكي يابان	الجديدة
كيك دده	الداوودية
ناصرو	ناصر
خاتونية	السيدة

الاسم الكوردي القديم	الاسم الحكومي المعرب الجديد
ناقوط دندوشان	مزرعة دندوشان
صايكوله	المعروفة
صايكول	السياقة
كودوشان	البعثية
كوردادين	وادي النور
باشي دنكي	عدلية
اوج قاداش فوقاني	الأخوة
اوج قاداش تحتاني	الرفاق
برداغ	الجبلة
ترمك شيخان	ترمك
حمو خوجة	خراب صهروج
بوغا	البقرة
خوخ رش، شرقي، غربي	شلاش، شرقي، غربي
جورتلك	الجورات
كور حمدون	مزرعة حمدون
خانيك، تحتاني، فوقاني	ماوي، تحتاني، فوقاني
زرك	زر
طوطانيك	كماشة
شبك	سرير
حزاب عشق	حزبة العاشق
بير جرونة	بئر جلود
حزبة المضابع	حزبة الضبع
دامر جك	الحديدة
درب خضر	بئر خضر
منطرة شيخان	قنطرة
اوغلي	ضهير
درفليت	دارفلات
دوبيرك شيخان	البركة
كجه قران تحتاني	الكاسرية



الاسم الكوردي القديم	الاسم الحكومي المعرب الجديد
كجه قران فوقاني	المعازة
كور قمر	قمرية
شيش	السهم
كرك منلا	الكرك
طوقلي	الطوق
حجي كوي	تبوك
قازاني	النحاسية
كور قازاني	الحلة
قولانة الكراد	قولانة
كرانة شرقي	الأعظمية
جند ويران	الجندية
الصاكة	الصك
كرانة غربي	الدمام
كوجه كميتا	كميت
كورتك شيخان	الصفوانية
حورك	الحور
كوشكار	أسكيف
كوكبة تحتاني	تل الأخضر
شهر باتي	المشهورة
جقل ويران	الوادية
سركت	الراسية
خياجك	خليل
جمك	المرجة
طورمان	الطور
دانده لي	داوي
قوردينا	دنيا
دار بازين، فوقاني، تحتاني، وسطاني	دار الباز، فوقاني، تحتاني، وسطاني
دار بازين هوري	دار الباز
كوبلك	الفطاير



الاسم الكوردي القديم	الاسم الحكومي المعرب الجديد
حنكوش	طلعة
حويجة علو	حويجة علي
حويجة دالي	حويجة أحمد
خان اوغلي	الخل
دكمداش	الدك
دكرمان	الجاروشة
ايلجق	المعتدلة
بلنك	فهدية
قوجلي تحتاني	تاجية
قوجلي فوقاني	زيتونة
قوجلي وسطاني	رجبية
قور	ممدوحة
كرد وسطاني	هلالة
كرد تحتاني	بدرية
كزد فوقاني	كوكبة
كن عفتار	عشتار
مشكو	الشاكرية [1].

(1)



بلغ عدد القرى والبلدان المعربة، حسب مخطط دائرة الأعمال الفنية في ١٥شباط١٩٧٨، (١٣٦) قرية كوردية وهي :

الاسم الكوردي القديم	الاسم الحكومي الجديد	المنطقة التي تتبعها القرية
ديرك	المالكية	منطقة ديريك
كردار	ديرياسين	منطقة ديريك
ريمانيك	الريمانية	منطقة ديريك
قسروك	القصر	منطقة ديريك
جم شرف	مزرعة الشاطئ	منطقة ديريك
برابيت	خان يونس	منطقة ديريك
برك	الجسر	منطقة ديريك
باغوت	غزة	منطقة ديريك
كاني مطرب	الكاظمية	منطقة ديريك
زغات	الينبوع	منطقة ديريك
خراب رشك	السويدية شرقية	منطقة ديريك
بليسية	كربلاء	منطقة ديريك
سيما لكا	تونسية	منطقة ديريك
هزر	المنصورة	منطقة ديريك
كاني كرك	الحسانية	منطقة ديريك
موزلان	الهامة	منطقة ديريك
تل أيلون	كل شمس	منطقة ديريك
كنكلو	الزهراء	منطقة ديريك
علي كاميش	مرزعة الجاموش	منطقة ديريك
كربالات	تل الهوى	منطقة ديريك
باني شكفتي	كهف الأسد	منطقة ديريك
كركندال	أم التلول	منطقة ديريك
كر حيول	الكوفة	منطقة ديريك
حمزه بك	الحمام	منطقة ديريك
قلديمان	النجف	منطقة ديريك
ميركا ميرا	رغدان	منطقة ديريك
شكر خاج	شرم الشيخ	منطقة ديريك

الاسم الكوردي القديم	الاسم الحكومي الجديد	المنطقة التي تتبعها القرية
وانيك	العزيزيات	منطقة ديريك
كري فرا	تل الصدق	منطقة ديريك
مير عزيز	الصحية	منطقة ديريك
روباريا	الرحيبة	منطقة ديريك
خانا سري	خان الجبل	منطقة ديريك
كندك	تل أصغر	منطقة ديريك
كيري	المرتفعة	منطقة ديريك
سرمساخ تحتاني	قليقلة	منطقة ديريك
حلو سفان	السفح	منطقة ديريك
سيما لكا	عالية	منطقة ديريك
بانوكية	الفردوس	منطقة ديريك
سرمساخ فوقاني	البستان	منطقة ديريك
كاني بني	نبع البني	منطقة ديريك
جيلكا	الجابرية	منطقة ديريك
دكشوريا	العامرية	منطقة ديريك
كاني كرك	الحسانية	منطقة ديريك
كري فاتي غربي	السوادي الغربي	منطقة ديريك
قازتبان	خربة برلك	منطقة ديريك
كره سور	تل الذهب	منطقة ديريك
كركي دشوير	تل الضيق	منطقة ديريك
تل كوجر	اليعربية	منطقة ديريك
تري حموكر	الحرية	منطقة ديريك
شيتكا	اليمامة	منطقة ديريك
آلاقوس	مشيرفة	منطقة ديريك
حزبي بجار	الظاهرية	منطقة ديريك
كنجو	القاسمية	منطقة ديريك
كرحو	الحسناء	منطقة ديريك
كر كرديم	الصامرية	منطقة ديريك
قصروك	العمرين	منطقة ديريك



الاسم الكوردي القديم	الاسم الحكومي الجديد	المنطقة التي تتبعها القرية
بنجا	تل عباس	منطقة ديريك
عرب شاه	العرب	منطقة ديريك
عريمش	قبور حرب	منطقة ديريك
الباباسيه	باب شنشار	منطقة ديريك
ديرونا قلنك	دير ايوب	منطقة ديريك
كرديم	تل السيد	منطقة ديريك
يتس خراب	كندك	منطقة ديريك
قترابنا بركو	النفطية	منطقة ديريك
قترابنا دشتي	بور سعيد	منطقة ديريك
بانا قصر	عين الخضراء	منطقة ديريك
تربه سبي	قبور البيض	منطقة ديريك
مزري	مزرعة بالا	منطقة ديريك
باترزان	باب سليمان	منطقة ديريك
قرغو	الغسانية	منطقة ديريك
كوليجى	سنجار	منطقة ديريك
علوانك عزيم	تل امية	منطقة ديريك
علوانك شيخي		منطقة ديريك
كورتبان	تل اعور	منطقة ديريك
كركي لكي	المعبدة	منطقة ديريك
سي كركا	بيت حنون	منطقة ديريك
دمر قابو	باب الحديد	منطقة ديريك
جل آغا	الجوادية	منطقة ديريك
كفري دنا	الحافظية	منطقة ديريك
حربي جهوا	العباسية	منطقة ديريك
جيلكا	خربة الجزار	منطقة ديريك
سيكركا	ابو عبيدة	منطقة ديريك
كري ديرا	تل المزري	منطقة ديريك
كيشك	الحمراء	منطقة ديريك
موسى كورا	ام الرمان	منطقة ديريك



الاسم الكوردي القديم	الاسم الحكومي الجديد	المنطقة التي تتبعها القرية
بكرا وغلي	ابو بكر	منطقة ديريك
باديان	الغافقية	منطقة ديريك
كري فاتي شرقي	السوادي شرقي	منطقة ديريك
كرهوك	تل عرب	منطقة ديريك
دوكركا	التلين	منطقة ديريك
كري رش	تل اسود	منطقة ديريك
كر زيرو	تل عدس	منطقة ديريك
مزري خوار	مزرعة مسلم	منطقة ديريك
ديركا برافي	دير الدجلة	منطقة ديريك
جم شرف	مزرعة الشاطئ	منطقة ديريك
قره خراب	مرزعة دياب	منطقة ديريك
كردمية	الشمسية	منطقة ديريك
كانيا نعمى	باب الهوى	منطقة ديريك
حج متري	عكا	منطقة ديريك
تربه كا	الممدوحية	منطقة ديريك
كرزر	تل أصفر	منطقة ديريك
كزرجب	قضاء رجب	منطقة ديريك
كاني باني	المريضة	منطقة ديريك
حيما طه	حطين	منطقة ديريك
جاودي	الأسماعلية	منطقة ديريك
خراب رشك	السويدة	منطقة ديريك
حياك	حياكة	منطقة ديريك
كارشاني	الشامية	منطقة ديريك
حج هارون	الرشيدية	منطقة ديريك
ماماشور	القيصرية	منطقة ديريك
ركافا	حيفا	منطقة ديريك
جم جيلك	المرج الأخضر	منطقة ديريك
كرصور	تل أحمر	منطقة ديريك
كلهى	قلعة الحصن	منطقة ديريك



الاسم الكوردي القديم	الاسم الحكومي الجديد	المنطقة التي تتبعها القرية
كري برا باشي	قنيطرة	منطقة ديريك
دلافي كرا	المريجان	منطقة ديريك
بروش	البتراء	منطقة ديريك
تبكى	طبقة	منطقة ديريك
كرخردل	تل خردل	منطقة ديريك
سويد يكا كشي	يافا	منطقة ديريك
كركي كرا	خربة عدنان	منطقة ديريك
ديرونا أغي	دير غصن	منطقة ديريك
خراب رش	دير حافر	منطقة ديريك
كركي خلو	تل خليل	منطقة ديريك
كيل حسات	تل حسنات	منطقة ديريك
باقلا	باغلا	منطقة ديريك
سيما لكا	عالية	منطقة ديريك
بستا سوس	وادي السوس	منطقة ديريك
شرك	مزيريب	منطقة ديريك
كركى ميرو	تل الأمراء	منطقة ديريك
بازن دان	حزبة عبيد	منطقة ديريك
كر برهم	المنارة	منطقة ديريك
قبور البيض (تربه سبى)	القحطانية	منطقة ديريك[1].

(1)



كما اصدر وزير الإدارة المحلية، ابوعسلي قراراً في٢٠ كانون الاول١٩٩٧ جاء فيه أنهُ وبناءً على المرسوم التشريعي رقم (٣٦) في ١١آب١٩٧٩، المتضمن أحداث وزارة الإدارة المحلية والقانون رقم (٥٦) في ١٥تموز١٩٨٠، تم إقرار ما يلي :

الاسم الكوردي القديم	الاسم القرية المعرب	التبعية الإدارية
أبو الصون	الصوان	ناحية سرى كاني
ثماد حمود طويل كنير	ثمود	ناحية سرى كاني
عرنان شمالي كبير (أنقره)	عرنان شمالي	ناحية سرى كاني
عرنان قبلي صغير	عرنان قبلي	ناحية سرى كاني
علوك شرقي	العالية الشرقية	ناحية سرى كاني
علوك غربي	العالية الغربية	ناحية سرى كاني
بسيس فوقاني	بستان	ناحية سرى كاني
حكيمه	حكيمة	ناحية سرى كاني
عبله كبير	عباه	ناحية سرى كاني
عربخات	العروبة	ناحية سرى كاني
قبر الشيخ حسن	الحسينية	ناحية سرى كاني
الكولية	الزاهرة	ناحية سرى كاني
مزري	المزار	ناحية سرى كاني
بريفا	الريفية	ناحية درباسيه
بابا محمود	محمودية	ناحية درباسيه
بير كفري	بير الحجر	ناحية درباسيه
بير كنيس	الكنز	ناحية درباسيه
ببره	البيرق	ناحية درباسيه
التربة كيكية	الرابية	ناحية درباسيه
تلبس	البسمة	ناحية درباسيه
كربشك	العطاس	ناحية درباسيه
كور كند	البلبل	ناحية درباسيه
تل كديش	تل الحصان	ناحية درباسيه
تل كمبر	عمودية	ناحية درباسيه

الاسم الكوردي القديم	الاسم القرية المعرب	التبعية الإدارية
جرني رش تحتاني	جرن تحتاني	ناحية درباسيه
جرن رش فوقاني	جرن فوقاني	ناحية درباسيه
حزارو	نابلس	ناحية درباسيه
عللك	جبل الشيخ	ناحية درباسيه
ريحانية فوقاني	ريحانيه	ناحية درباسيه
السيحة الكيكية	السماح	ناحية درباسيه
دليك	اللواء	ناحية درباسيه
سيرانه	سويس	ناحية درباسيه
شفت	شفقة	ناحية درباسيه
شيرك	شروان	ناحية درباسيه
صوركي فوقاني	صوران فوقاني	ناحية درباسيه
عفريت	عفراء	ناحية درباسيه
قولية	اللد	ناحية درباسيه
هرم رش	الأهرام	ناحية درباسيه
بلك	الدمام	ناحية درباسيه
بيركي كوسان	البعث	ناحية درباسيه
كردو	تل اللبن	ناحية درباسيه
جريية	جونية	ناحية درباسيه
جنازة	الجنان	ناحية درباسيه
دكوك	ذبيان	ناحية درباسيه
دييك	الدهماء	ناحية درباسيه
سنجق كيكية	سنجار	ناحية درباسيه
شموكة	الشماء	ناحية درباسيه
شور شرقي	شوبا العرب شرقي	ناحية درباسيه
شيخ فاطمي شرقي	فاطمة الشرقية	ناحية درباسيه
شيخ فاطمي غربي	فاطمة الغربية	ناحية درباسيه
قولان تحاني	جولان فوقاني	ناحية درباسيه
حزبة قلاج	الهضبة	ناحية درباسيه
تل هبو	بو	ناحية درباسيه

الاسم الكوردي القديم	الاسم القرية المعرب	التبعية الإدارية
وحشك	الواحة	ناحية درباسيه

كما صدر قرار باستبدال أسماء (٤٩) مزرعة في محافظة الحسكة بالأسماء الجديدة حسب المادة (٧) وهي :

الأسم الكوردي القديم	أسم المزرعة المعرب	التبعية الإدارية
كشتو	شهباء	ناحية سرى كاني
دورتيوله	الدرة	ناحية سرى كاني
شفا كهفه	كهف	قرية دردار ناحية سرى كاني
خربة اليتس	خربة غزال	قرية درداره ناحيةسرى كاني
بوغا	بهاء	قرية دردار ناحية سرى كاني
تل جنزير	تل الصبا	قرية دردار ناحية سرى كاني
تل بارام	تالبرم	قرية قتيبة ناحية سرى كاني
بئر السن بك	القصر	قرية المسجد سرى كاني
ريمانية	الداويل ريمانية	مزارع بادية - سرى كاني
رسم رهجة قوفية	رسم رهجة	مزارع بادية - سرى كاني
مشيرفة الدعمو	مشيرفة	مزارع بادية - سرى كاني
شعربية دام شجرة	شهرية	مزارع بادية - سرى كاني
صوجلما	صوفا	مزارع بادية - سرى كاني
خربة جمو	خربة عبود	مزارع بادية - سرى كاني
آن زيارات	زيارات	مزارع بادية - سرى كاني
متمشر رجعان	رجعان	مزارع بادية سرى كاني
تل حنش	تل حنان	مزارع بادية - سرى كاني
خربة فريسا	خربة الفرسان	مزارع بادية - سرى كاني

الأسم الكوردي القديم	أسم المزرعة المعرب	التبعية الإدارية
دبشو	تل الجنب	مزارع بادية - سرى كاني
خربة عاجلية	عاجلة	مزارع بادية – سرى كاني
مزرعة الكراكير	كربلاء	مزارع بادية - سرى كاني
تور جيل	توكل	مزارع بادية - سرى كاني
تل بعاريركبير	تل الأباح	مزارع بادية - سرى كاني
جولات	جلن	مزارع بادية - سرى كاني
مطعية قبور	معطية	مزارع بادية - سرى كاني
أم شعيفة	أم عربانة	قرية تل حرمل - سرى كاني
خربة قراج	الوعر	قيرة خريفو - سرى كاني
البرازية	البارزة	قرية ربيعات - سرى كاني
خربة البس	بسمان	قرية ربيعات - سرى كاني
سينكلي	وهران	قرية عديب الهول-سرى كاني
زورآفا شرقية	زرافة	قرية تل كرم - سرى كاني
كندك	كنده	قرية تل كبير - درباسيه
فرحية كاوري	فرحية جنونية	قرية الجبلة - ناحية درباسيه
خراب كورت	الوادي	قرية خاركيكية ناحية درباسيه
سور تحتاني	سوران تحتاني	قرية صور - ناحية درباسية
مخاطة	طبريا	قرية المشيرفة ناحية درباسيه
دوزك	دره	قرية المشيرفة ناحية درباسية
جديدة دكوك	ذيبان	قرية العدو - ناحية درباسيه
سيمة رزكان	سيمة رزكان	قرية العدو - ناحية درباسيه
فرحية كاوري	فرحية زركان	قرية العدو - ناحية درباسيه
شورغربي	شها	قرية العدو - ناحية درباسيه

تجدر الاشارة، ان ذكرى مناسبة تطبيق الحزام كانت ولاتزال تمر ثقيلة على الكورد السوريين سنويا، من ذلك ان كاتبا كورديا كتب في الذكرى الثالثة والثلاثون لتطبيق مشروع الحزام العربي في المناطق الكوردية بحسرة والم يقول"ان الهجمة الاستطانية الجديدة التي تشنها السلطة البعثية بعد اكثر من ثلاثة عقود على هجمتها الاستطانية الكبرى المتمثلة في مشروع الحزام العربي التي استهدفت البشر والحجر،



والانكى ان سياسات التعريب والاستيطان والصهر القومي المتبعة بحق الاكراد في سوريا هي محل اجماع وتوافق بين النظام والمعارضة ما خلا استثناءات في الاخيرة "[1].

كخلاصة على ما سبق، كتب باحث سوري اخر واصفا ماحدث "جاء انقلاب ٨ آذار ١٩٦٣ ليكرس المأساة بعد فرضه الطوارىء والاحكام العرفية المستمرة الى يومنا، ثم تابع النظام فصول المأساة في خريف ١٩٧٣ بتهجير الاف العوائل الكردية من اراضيها وقراها على طول الحدود مع تركيا باسم (الحزام العربي) دون تعويض لتحل محلهم الاف العائلات العربية التي نقلها النظام من حوض الفرات ووفر لها القرى الحديثة والخدمات التي تفتقر لها المناطق الكردية"[٢].

اصدار عقوبات الفصل والطرد النهائي القاسية بحق الطلاب والعمال الكورد :

من المعروف أن تنفيذ بنود مشروع الحزام العربي من خلال بناء عشرات المستوطنات العربية في عمق المناطق الكوردية، والسعي الحثيث إلى تعريب المناطق الكوردية واستبدال اسماء القرى والبلدات الكوردية باخرى عربية، لم يكن الميدان الوحيد الذي برع فيه النظام السوري فحتى الجانب التعليمي لم يسلم من الطروحات البعثية الهادفة الى الحد من تأثير التوجهات القومية للكورد السوريين، لم تدخر جهداً في تشويه الجانب التعليمي المتردي اصلا في المناطق الكوردية، حيث دأبت في كل عام دراسي إلى اتخاذ جملة من الممارسات التعسفية كانت ولاتزال ترمي إلى تفريغ العملية التربوية من مضامينها المعرفية والعلمية.

تنبهت الفصائل الكوردية إلى اهداف السلطة السورية، حيث جاء على صفحات صحيقة (دةنطى كورد) العدد (٢٠)، اوائل اذار١٩٧٣ مقال تحت عنوان (الابادة التربوية) بعد اصدار وزير التربية السوري بلاغاً تحت الرقم (٤٥٣/٤/٦/)٤٤٣ في ١٨شباط١٩٧٣، قامت مديرية التربية في محافظة الحسكة بتعميمه على جميع المدارس الابتدائية بالمحافظة تحت الرقم (٥٣٢/ب) في ٢١شباط١٩٧٣، ورد فيه "نرى عدم منح اية وثيقة للتلاميذ المكتومين وعدم ترفيعهم من صف الى صف اعلى

---

[1] شيرزاد عادل اليزيدي ، في ذكرى مرور ثلث قرن على الحزام الاستيطاني ، موقع كلكامش . نت ، تموز ٢٠٠٧.
[٢] جريس الهامس ، المصدر السابق .



مالم يسجلوا رسمياً"، علقت الصحيفة ان المقصود من البلاغ المذكور "ترسيب التلاميذ الكورد الذين حرمت اسرهم من الجنسية وحرمانهم من الاستمرار في تلقي التعليم" وتساءلت بمرارة "وهنا نسأل السيد الوزير هل ينسجم هذا البلاغ مع مبدأ مجانية التعليم الذي تبنته سوريا، ويتطلب تهيئة الفرصة لجميع من تقع اعمارهم في السن المحددة لتلقي التربية بمقتضى الانظمة النافذة، وهل يتلائم مع مبدأ الزامية التعليم الابتدائي الذي يتطلب ان تجبر الدولة اولياء التلاميذ على ادخال اولادهم في المدارس؟ الم يكف النشيء الكوردي المجرد من جنسيته المعاناة بمقتضى الاحصاء العنصري البغيض؟"، وفي عددها (٥٩)، اواخر آذار١٩٧٩، مايشير الى حقيقة تلك الأساليب العنصرية، حيث قامت بوضع المسألة على بساط المناقشة بمقال بعنوان (لمصلحة من؟) ورد فيه ان الهدف من قيام أجهزة الحكم والسلطات المختصة بنقل المعلمين والمدرسين من وظائفهم في دوائر التعليم إلى دوائر الدولة الأخرى، بدعوى الأمن وضرورات التربية القومية هو الاساءة، وإنه منذ افتتاح المدارس صدرت في محافظة الحسكة قائمتان تتضمنان نقل عدد من المعلمين والمدرسين الكورد من قطاع التربية إلى وظائف أخرى.

كشف المقال، أن وجود خطة حكومية ترمي إلى إضعاف التوجه القومي عند الشبيبة الكورد، من خلال نقل عدد لايستهان به من المعلمين والمدرسين من غير الكورد من المحافظات السورية الأخرى إلى المناطق الكوردية لا من أجل التعليم وضروراته، بل لمسائل وتوجهات لاتمت للتعليم بصلة، اعتبرت الصحيفة ان تلك الممارسات تزيد الطين بلة، وتصعب الأمور وتزرع الشرخ بين اوساط الكورد والدولة، وانها تترك آثاراً سيئة على نفسية التدريسيين بسبب إبعادهم عن وظيفتهم الاساسية مما يلحق الضرر بالمجتمع والدولة على حد سواء كما ان التحاقهم بالدوائر الجديدة يلحق الضرر بها، لأنهم لايدركون شيئاً عن إدارة تلك الوظائف، ذكرت الى أن الطلاب والتلاميذ يقعون ضحايا لمثل تلك الاجراءات، من جراء حرمانهم من المعلمين ومدرسين مؤهلين، ولانها تهدر طاقات العلم وتزعزع استقرار وتنامي روح العصر وتشكل اعتداء صارخاً على حقوقه ومجرى حياته المستقرة ومهمته النبيلة.

من الملاحظ، انه عندما زار رئيس الوزراء السوري محافظة الحسكة في ايلول ١٩٨٠ يصحبه عدد من الوزراء، اثناء زيارتهم المحافظات الشمالية الشرقية للبلاد، زار حقول رميلان النفطية ومدينتي قامشلو والحسكة، وعلى الرغم من الترحيب الذي لقيته الزيارة من قبل اطراف الحركة السياسية الكوردية وعدوها مبادرة ايجابية

بشكل عام، فان القاسم المشترك لرغبات الكورد ولمختلف انتماءاتهم السياسية تركزت حول ضرورة تطبيق الحلول الديمقراطية والتقدمية للمشاكل الرئيسية وازالة اثار حملات التعريب منها، وجوب انهاء مشكلة الاحصاء واعادة الجنسية للكورد الذين سحبت عنهم نتيجة لاحصاء ١٩٦٢ ومنحهم البطاقة التموينية، توسيع اراضي الاستيلاء على الفلاحين المحرومين من الارض وتأمين اماكن سكناهم، احداث محافظة قامشلو لحل ازمة الخدمات الادارية بسبب تمركزها الشديد في مدينة الحسكة التي بات حسب رأيهم - جهازها الاداري عاجزاً عن تلبية احتياجات جميع انحاء المحافظة، الغاء التدابير الاستثنائية الجارية بحق المواطنين الكورد المنافية لمبدأ مساواة المواطنين امام الدستور وتأمين مستلزمات التطور الديمقراطي المتكافىء لمواطني المحافظة، اطلاق سراح السجناء السياسيين الكورد والذين قد مضى على اعتقالهم غير المبرر اكثر من سبع سنوات، الاهتمام باوضاع المحافظة اقتصادياً وصحياً وثقافياً وعدم التمييز بين المواطنين بسبب انتمائهم القومي والسياسي.

كما ورد في العدد(٨٢)، اب١٩٨١من صحيقة (دةنطى كورد)، مقال تحت عنوان (الاعتقال الكيفي يدخل عامه التاسع ضد مناضلي شعبنا الكردي في البلاد) ومما جاء فيه انه بحلول شهر اب١٩٨١ يكون قد مضى ثمان سنوات على الاعتقال الذي تعرض له رفاق (البارتي) وبعض الوطنيين الكورد ويدخل الاعتقال عامه التاسع دون احالتهم الى اية محكمة حسب الاصول القضائية التي توفر الجو الذي يساعد المعتقل السياسي من خلال من حق حق تقديم دفاعه امام المحكمة وان هذه الظاهرة - وكثير من امثالها - ليست غريبة على كل القوى الوطنية والديمقراطية في البلاد وذلك حسب قانون الطوارىء ساري المفعول منذ ١٩٦٣ حيث الاحكام العرفية تقضي بالاعتقال الكيفي دون تمييز بين الوطني والمتآمر على الوطن وغير ذلك من مظاهر القمع وتقييد الحريات الديمقراطية وان مناضلي الشعب الكوردي يتعرضون لحملات الاعتقال التي لم تكن في اليوم من الايام مفاجاة للجماهير الكوردية منذ تاسيس (البارتي) الا ان الحملة الاخيرة التي اقدمت عليها في اب ١٩٧٣ والتي ترافقت مع المراحل التنفيذية في مشروع الحزام العربي المطبق في محافظ الجزيرة (الحسكة) عن طريق اسكان العشائر العربية اوتيت بها من مناطق اخرى وسلمت لها اراضي الاستيلاء في قرى وارياف الجزيرة على الشريط المتاخم للحدود التركية وان هذه الحملة الاخيرة اخذت فترة زمنية بقي خلالها المناضلون في الوضع لم يسبقه فيه اي عهد من عهود الحكم السوري منذ الاستقلال الوطني ان شهد مثل هذا التمادي غير الطبيعي، واعتبرت ان تلك السياسة بحد ذاتها لايمكن فصلها عن مجمل

الساسية الشوفينية المعتمدة ازاء الجماهير الكردية المتمثلة بمظاهر ووقائع اهمها بقاء قانون الاحصاء الجائر ساري المفعول منذ ١٩٦٣حيث قضى بسحب الجنسية عن قرابة مائة الف مواطن كوردي واكثر، وحرمان الغالبية العظمى من الفلاحين الكورد في محافظة الجزيرة من الانتفاع من اراضي الاصلاح الزراعي المشوه التطبيق في المحافظة الحسكة وغيرها ناهيك عن كل اشكال التمييز والاضطهاد التي يلاقيها الكورد هنا وهناك. وانه قد افرج عن بعض معتقلي الحزب وبشكل متقطع سواء في الاونة الاخيرة او الدفعة الاولى قبل فترة مثل العشرات من معتقلي بعض القوى الوطنية والتقدمية في سوريا، وانه بقي الكثير منهم رهن الاعتقال الى يومنا هذا وان ابرز المعتقلين الكورد الذين لايزالون قابعين في السجون هم (عبد الله ملا علي محمد فخري، حسن موسى).

وبسبب تفاقم معاناة ابناء الشعب الكوردي،كشف العدد (٨٢) اب١٩٨١ من جريدة (دةنطى كورد) معاناة الفلاحين الكورد، حيث ورد مقال عن ما يتعرض له الفلاحون الكورد من المصاعب تحت عنوان (معاناة الفلاح ... والارض الحجرية)، جاء فيه ان المهتمين حقا بقضايا الارض والفلاح في سوريا وبوجه خاص وتحديدا منطقة ديريك (المالكية) لايختلفون على امر واحد، هو ان تطبيق الاصلاح الزراعي ولجانه المنبثقة كانت ولاتزال تحمل ثغرات كبيرة خلقت اوضاعا شاذة وتشويها فظا، الحق ضررا بالغا بحياة الفلاحين الفقراء، وكان له انعكاسه على مردود الانتاج وتاثيره في مجمل الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بالدرجة الاولى على الانتاج الزراعي، ان الخصوصية التي يتميز بها ريف محافظة الحسكة بصدد المسالة الزراعية وتوزيع الارض لم يعد بامر خاف على كل وطني يحمل قدرا من الفكر الاشتراكي ويميل لصالح الجماهير الكادحة، وهي الخصوصية النابعة من الانتماء القومي للجماهير الفلاحية في محافظة الحسكة التي تعز عليها كرامتها القومية وترفض باباء سياسة الصهر القومي المقيت رغم تعرضها لاقسى محاولات التجويع بحرمانها من التمتع بحقها المشروع بالعمل في الارض وشتى انواع المضايقات وسد الابواب في الوجوه وان مشروع الحزام العربي الذي قضى بحرمان عشرات الالوف من الكورد من حقهم الطبيعي في اراضي الاستيلاء الاخير مثال صارخ على هذا الواقع الماساوي.

وخلصت الجريدة، اثر عملية الاسكان القسري لعشائر عربية في ريف منطقة ديريك وغيرها من محافظة الحسكة سنة(١٩٧٣-١٩٧٤) بموجب المرحلة التنفيذية

من مشروع الحزام العربي الذي قضى بتوزيع اراضي الفلاحين الكورد على اسر تلك العشائر العربية التي اوتيت بها من محافظة الرقة ومناطق الغمر.

ومن الطريف انه لم يبق في حوزة نسبة كبيرة من الفلاحين الكورد في منطقة ديريك دونم واحد من الاراضي الصالحة للحراثة مما اضطرت الجماهير الفلاحية مجبرة ولسد لقمة العيش على اقتلاع الاحجار والصخور من الاراضي التي كانت بمثابة مراعي للاغنام قبل مجيء عشائر الغمر، وتم تحويل تلك المراعي الى اراضي شبه صالحة للزراعة، يقضي فيها الفلاح الكوردي وقته ويجني ثمار تعبه بما لايكفي احتياجات افراد اسرته وعلى سبيل المثال قرى (سرمساخ فوقاني، سرمساخ تحتاني، جيلكا، روبارا) الا ان العقلية الشوفينية المتنفذة وطمع المنتفعين من وراء خلق وتعقيد المشاكل، سبب بطرح مسالة الاستيلاء حتى على تلك الاراضي الحجرية وانتزاعها من ايدي الفلاحين الكورد لاضافتها الى الاراضي الخصبة الموزعة سابقا على اهالي الغمر، ووصل الامر لدرجة التهديد بمصادرة محاصيل تلك الاراضي الحجرية لموسم هذا العام. واختتم المقال "اننا ندعو كل القوى والاحزاب الوطنية المناضلة والناس الشرفاء في الدوائر الاصلاح الزراعي والمعنيين بمثل هذه القضايا اخذ الموضوع بالاهتمام الكافي وبذل المساعي المخلصة لافشال عملية وضع اليد على اراضي فقراء الفلاحين الكورد".

ولما كانت اثار سياسة التمييز القومي على البسطاء الكورد لاتزال سيدة الموقف، جاء في العدد (٨٢) اب١٩٨١ من (دةنطى كورد) مقالة بعنوان (البطاقة الشخصية الحديثة وضحايا الاحصاء)، اوضحت انه صدرت منذ مدة القرارات التنفيذية لتبديل البطاقات الشخصية القديمة في محافظات البلاد وفي منتصف شهر تشرين الثاني١٩٨١ سيباشر العمل في تبديل البطاقات الشخصية في محافظة الحسكة، اشارت الى انه ومن الطبيعي ان يتبادر الى ذهن المواطنين في محافظة الجزيرة خاصة عما سيكون وضع الذين لازالوا ضحايا الاحصاء الجائر الذي جرى في محافظة الجزيرة سنة ١٩٦٢ وبنتيجته وجد اكثر من مائة الف مواطن كوردي اجانب، وبرغم من النضال الدؤوب للجماهير الكوردية وقواها الوطنية والمطالبة المستمرة لبعض القوى الوطنية والتقدمية في العمل على الغاء الاثار السيئة للاحصاء، وان وضع هؤلاء المواطنين لامثيل له في اية بقعة في العالم وهو وضع ترفضه كل الشرائع والقيم الدولية وان الاصرار على ابقاء هؤلاء محرومين من الجنسية الوطنية والحقوق المدنية لايفيد الا الرجعية ومؤامراتها وهو امر لايدعو الى تعزيز الوحدة الوطنية السليمة التي هي هدف كل القوى الوطنية والتقدمية وان



الشعب الكوردي في سوريا بجماهيره الوطنية والكادحة يقاسي منذ مدة طويلة اضطهاد قومي وطبقي ورغم هذه السنين الطول من الاضطهاد والتمييز.

بناء على ما تقدم، كتب احدهم حول مدى السوء البالغ الذي وصلت اليه الحالة الكوردية في سوريا خلال فترة حكم حزب البعث "هكذا استخدمت الدكتاتورية الاسدية سياسة التعريب القسري بعد تبديل اسماء القرى والمناطق الكردية التاريخية باسماء عربية لاتمت بصلة الى واقع الارض والانسان "[١].

الامعان في الحاق الظلم بالكورد :

يظهر إن الحكومة السورية كانت مصممة على المضي قدما في القضاء على دعائم القضية الكوردية في سوريا بشكل هادىء ومن دون إثارة لانظار العالم الخارجي، وفي ذاك الإطار اوضح المؤتمرون في تشرين الثاني١٩٧٩ في مؤتمر الحزب اليساري جناح عصمت سيدا، أن السلطات السورية تقوم بإجراءات تعسفية بحق الكورد وطالبت السلطة بوقف مسلسل التسريحات التعسفية بحق الطلاب الكورد من المعاهد الدراسية والمعلمين الوكلاء عن وظائفهم، وفي ذلك السياق، اشار العدد (٨٢)، آب١٩٨١ من "دةنطى كورد" في مقال بعنوان (سري ولضروريات الأمن) إن ممارسات التمييز والاضطهاد تتواصل بحق أبناء الشعب الكوردي في سوريا، بلقمة العيش هنا وهناك وضربت مثلاً بما جرى في محافظة حلب، حيث يتم تسريح عمال مثبتين من عملهم في مؤسسات القطاع العام، وان مديرية التربية وسلك التعليم قد سبقت تلك الحملة بفصل عدد من العمال والموظفين الكورد، ومنذ فترة جاء دور محافظة الحسكة مروراً بدمشق حيث شملت دفعة جديدة من الطلاب الكورد، فيهم خمسة كانوا يعاقون عن مواصلة دراستهم في المعهد المتوسط للمراقبين الفني. كما إن البيان الختامي للمؤتمر الحزبي الرابع للبارتي، أشار إلى أن "خطط الحكومة بدأت تتضح شيئاً فشيئاً، وإنه لم تبق ذرة من الشك حول سلوكها في إطار حرمان الكورد من حقي العمل والعلم.

كما سجل عقد الثمانينات من القرن المنصرم، نشاطاً محموماً من سلطات البعث السوري خلال عهد حكم الأسد، من جهة استمرارية عمليات التعريب والتي كانت قد

---

[١] جريس الهامس ، المصدر السابق .



بدأت منذ الستينات وشهدت وتيرة أعلى في السبعينات وسيراً ممنهجاً في الثمانينات، واقل مايمكن وصفه القول، ان مأساة الكورد مع البعث كانت مريرة، فبعد ان تم على ايديهم تعريب كل الاسماء الكوردية الى اسماء عربية عنصرية، لم ينسوا اسم بلد عربي محتل الا و أتوا به الى منطقة الجزيرة واطلقوه على القرى والبلدات والمدن وكأنهم كانوا يعوضون فيها مافقدوه هناك، ولم يكتف بجوره على الكورد بل تحالف مع السلطات التركية لقتل واعتقال ناشطين كورد من كوردستان - تركيا في الثمانيات، عندما سمحت لقوات تركيا بخرق الحدود السورية والقيام بمجزرة في قرية جرنك التابعة لقاملشو كانت حصيلتها قتل(١٥)ناشطاً كوردياً من كوردستان- تركيا، وفي سنة١٩٨٦ قتل الحرس الجمهوري في دمشق الكوردي (سليمان آدي) كما جرح الكثير من الكورد امام القصر الجمهوري عندما خرجت مظاهرة في نوروز ٢١آذار١٩٨٦، وفي ذلك الاتجاه ايضاً أصدرت وزارة الإدارة المحلية البلاغ رقم (١٣/٦١/اد) في ٢٦نيسان١٩٨٧ وذلك بعدم السماح لأصحاب المحلات الكوردية من تسمية محلاتهم بغير الأسماء العربية وإن تسمية المحلات يجب الاّ تتم من دون موافقة الأمن السياسي، بغية الحد من استمرار انتشار الأسماء الكوردية[٢].

كما ان محافظ الحسكة محمد مصطفى ميرو، اصدر تعميما تحت الرقم (٥٢٥٩) في ١تشرين الثاني١٩٨٩، جاء فيه إنه بالرغم من التعليمات المتعددة، منها تعميم رقم (٢٠١٣/س/٢٥) في ١١ تشرين الاول ١٩٨٦، لايزال البعض من العاملين في الجهات الرسمية يستخدمون لغات غير عربية في مخاطباتهم الرسمية مع بعضهم وفي تعاملهم مع المراجعين من المتواجدين خلال فترة عملهم الرسمي، ولما كان ذلك يتعارض وأحكام القوانين والتعليمات الصادرة بذاك الشأن يطلب إلى جميع العاملين في الدوائر الرسمية وفروع المؤسسات والشركات والمصارف ومجالس المدن والبلدات وسائر جهات القطاع العام وبعدم استخدام غير اللغة العربية قي التخاطب والتعامل خلال فترة الدوام الرسمي، إن مديري تلك الجهات مكلفون بالإشراف على تنفيذ مضمونة، كما يطلب من قيادة الشرطة التعميم على كافة الوحدات الشرطية وسائر المخافر لمنع المظاهر والأغاني غير العربية التي كانت تقام في الحفلات الخاصة والأعراس، واتخاذ العقوبات الرادعة بحق المخالفين تحت طائلة المسؤولية[١].

---

[٢] للمزيد من التفاصيل ينظر:مركز الدرسات وحفظ الوثائق/ جامعة دهوك، القضية الكوردية في كوردستان ـ سوريا خلال عهد الرئيس حافظ الاسد ١٦ تشرين الثاني١٩٧٠ـ ١٠ حزيران ٢٠٠٠(دهوك، ٢٠٠٩)
[١] المصدر نفسه.



بسبب استمرار الازمة المعيشية، توصل الكورد السوريون الى نتيجة واحدة هي ان الدولة تسعى بكل قوتها الى حرمانهم من حقي العمل والعلم، تساءلت جريدة (دةنطى كورد)، في افتتاحية عددها (٢١٧)، تشرين الثاني١٩٩٢، بمقال بعنوان (الفصل والتسريح التعسفيين ظلم ينبغي الكف عنهما) أشارت فيه إلى أنه كتب على الكوردي الاستمرار في أداء عمله وتحمل مشاقه من دون فائدة، لانه منذ سنوات بدأت ظاهرة غريبة ومقلقة في علاقة العمل بين مؤسسات الدولة وبين العاملين فيها، هي ظاهرة التسريح التعسفي بحق العاملين في تلك المؤسسات بعذرية واهية (ضرورات الأمن) الاستناد في ذلك على توجيه او كتاب من جهاز الأمن يقضي إما بإنهاء خدمة العامل اوعدم الموافقة على تجديد عقد عمله. كشفت أن الأسوأ من كل ذلك، أن تلك الظاهرة توسعت لتشمل ليس العمال وحدهم، بل المعلمين والطلاب الكورد أيضاً، وإنه يطال الطلاب والطالبات الكورد في المعاهد الدراسية ودور إعداد المعلمين ولايمضي عام دراسي الا ويقضى على المستقبل الدراسي للعديد منهم، وبعضهم يكون قد أمضى أكثر من سنة في دراسته واوشك على التخرج او كان على أبواب امتحاناته "يتم ذاك الظلم ببرودة أعصاب بموجب قرار إداري يتكأ على كتاب شعبة الأمن السياسي"[١].

كما كشفت الصحيفة، أن فصل سبعة طلاب من المعهد الصحي بدير الزور ٢٣حزيران١٩٩٠، أثناء تأديتهم لامتحاناتهم، وفصل ثلاثة طلاب من المعهد المتوسط للكهرباء والميكانيك في ١٥ أيلول ١٩٩١ وفصل ثلاثة طلاب من المعهد المتوسط الطبي بدمشق في ٣٠ آذار ١٩٩٢، وفصل ثلاثة وعشرين طالباً من معهد إعداد المعلمين بقامشلو في ٣١ تشرين الاول ١٩٩٢، وأشارت إلى أن هناك ثمة مخاوف من أن تكون هناك قائمة طلاب أخرى "دون أن يسأل حامل ذاك السيف ماهي الخطورة التي يشكلها هؤلاء الطلاب على أمن البلاد، إذا أكملوا دراستهم في تلك المعاهد وخدموا وطنهم؟"[٢].

واوضحت جريدة (الاشتراكي) لسان الحزب الاشتراكي الكوردي في سوريا، أنه من الصعب على السلطات التخلص من آثار مرضها الشوفيني العنصري المزمن، وفي إطار ذاك جاءت افتتاحية عددها (٨٥)، اواخر تشرين الثاني ١٩٩٢ تحت عنوان (موجة أخرى من الفصل الجائر)، أشارت فيه إلى أن الأجهزة الحكومية السورية صارت تتحين الفرصة السانحة لفصل أكبر عدد من الطلبة الكورد من

---

[١] جريدة د ه نكى كورد، العدد (٢١٧)، تشرين الثاني١٩٩٢.
[٢] المصدر نفسه.



معاهدهم وجامعاتهم، وكأن ذلك بات قانوناً وليس إجراءاً تعسفياً فحسب، فقافلة وراء أخرى تنتزع منها حقها في العلم والحياة، وتدفع بها نحو قدرها المشؤوم لتكون ضحية جديدة من ضحايا الاضطهاد والعنصرية العمياء ولتدرك كم يكلفها انتمائها القومي "وهذه المرة كانت رياح تشرين تحمل معها بشرى فصل قافلة من الطلبة من معهد الصف خاص في قامشلو، فقد اجتاح (نسيمها) ثلاثة وعشرين طالباً وطالبة جميعهم من أبناء وبنات العائلات الفقيرة"[1]، أما صحيفة (التحالف) لسان حال التحالف الديمقراطي الكوردي في سوريا، فهاجمت هي الأخرى تلك الممارسات بمقال شديد اللهجة في افتتاحية عددها (٤)، أيار١٩٩٣ تحت عنوان (إجراء شوفيني آخر)، وفيها شرحت أسباب المشكلة والنتائج المترتبة عليها، وكيف أن طلبة المدارس والمعاهد والجامعات كانوا يتهيئون للتقدم إلى امتحاناتهم النهائية مع اقتراب نهاية السنة الدراسية، صدر قرار بفصل مجموعة جديدة من الطلبة الكورد من معهدي الحسكة وقامشلو لإعداد المدرسين"حيث أصبح فصل مجموعات من الطلبة الكورد سياسة روتينية تقدم عليها الجهات الأمنية في كل سنة دون رادع قانوني او إنساني"[2].

ولم تستطع جريدة (الوحدة) لسان حال حزب الوحدة الديمقراطي الكوردي في سوريا (يكيتي)، بدورها الا الولوج في مهمة فضح مسوؤلية الدولة عما يجري في الحقل التعليمي في المناطق الكوردية، فأشارت في عددها (١١)، حزيران ١٩٩٣، إلى أنه تم فصل مجموعة من الطلبة الكورد من المعاهد الحكومية بموجب كتاب وزير التربية رقم٣/٦٠٣ ع س (١٤/٤) تاريخ ٢٦ نيسان ١٩٩٣، الذي استند على تقارير الأمن السياسي في الجزيرة[3].

لم تكتف السلطات المسؤولة عن العملية التربوية في المناطق الكوردية عن ممارستها في فصل الطلبة الكورد من مدارسهم ومعاهدهم وجامعاتهم، بل ابتدعت أساليب أشد مرارة من خلال استجلاب معلمين ومدرسين من خارج مناطقهم وعدم تلبية مطالب المعلمين والمدرسين الكورد على تثبيت خدماتهم وتعينهم كأصلاء على رأس عملهم، على الرغم من أن العديد منهم لايزال في عمله منذ عشرات السنين، وكانت صحيفة (الديمقراطي) لسان حال الحزب الديمقراطي التقدمي الكوردي في سوريا، بينت خطورة تلك المسألة وضرورة حلها، ففي مقال جاء في عددها (٢٣٨)،

---

[1] جريدة الاشتراكي، العدد (٨٥)، اواخر تشرين الثاني١٩٩٢ .
[2] جريدة التحالف،العدد (٤)، أيار١٩٩٣.
[3] جريدة الوحدة،العدد (١١)، حزيران١٩٩٣.



أيلول ١٩٩٣ بعنوان (وكلاء الجزيرة لابد من تثبيتهم)، عدت فيه أن تلك ظاهرة معيبة ولاتمت إلى روح الحضارة والإنسانية بشيء، بعد ذلك التوصيف، أظهرت أن السعي الحكومي إلى استجلاب مدرسين من المحافظات الأخرى إلى المناطق الكوردية تحمل في طياتها مساوىء عدة لأن مجيء هؤلاء المعلمين الوافدين يصبح سبباً في فصل عدد مساو لهم من الوكلاء من أبناء نفس القرية غالباً، وأن هؤلاء الوكلاء الذين يعيل الواحد منهم عائلة براتب لايتقاضونه سوى كل عدة أشهر، كما وصفت احد وسائل الاعلام الكوردية المحظورة الوضع التعليمي على النحو التالي "يعيش الواقع الطلابي الجامعي في كل الجامعات السورية وبدون استثناء حالة مأساوية حقيقية"[١].

وشهد ٣١ كانون الاول٢٠٠٠ صدورالتعميم ذي الرقم (١٠٢٨/س) من قبل وزير الداخلية السورية بخصوص التحقق في مسالة منح بدل الضائع من الهويات، حيث ورد في البند الرابع من التعميم، ان لايتم منح الهوية الجديدة للمواطنين من اصل كوردي الا بعد الحصول على موافقة شعبة المخابرات العامة والامن السياسي والامن العسكري، اي ان الوضع السيء ازداد سوءا واصبحت حلقات الظلم والغبن المغلولة حول عنق الكوردي اكثر استحكاما من ذي قبل.

---

[١] جريدة الديمقراطي،العدد (٢٣٨)، أيلول١٩٩٣.

الفصل الرابع

الشعب الكوردي يدفع ضريبة انتمائه القومي في سوريا ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٨

- مشكلة المكتومين الكورد (المتسللون الاغراب).

- توزيع أراضي (مزارع الدولة) على الفلاحين العرب وحرمان الفلاحين الكورد منها.

- استمرار سياسة التمييز القومي بحق الكورد .

- القتل على الهوية عشية عيد نوروز ٢١ اذار ٢٠٠٨.

- المرسوم التشريعي ذي الرقم (٤٩) ١٠ آيلول ٢٠٠٨ ومدلولاته العنصرية.

مشكلة المكتومين الكورد المغدورين (المتسللون الاغراب):

ذكرت الحكومة السورية باسلوبها التضليلي المعهود، في تقريرها الثالث المقدم الى اللجنه المعنية بحقوق الانسان بخصوص تطبيق (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية) في سوريا، في الفقرة (٤١١) ان القانون السوري يحمي كل الاشخاص المقيمين على ارض الدولة من التمييز بصرف النظر عن العرق او الاصل او الدين او الجنسية دون اي تفريق، كما ان تقريرها اكد في الفقرتين (٤١٢،٤١٣) على ان الكورد يعتبرون مندمجين بالمجتمع السوري، وعدم وجود أية اجراءات تمييزية ضدهم.

وبخصوص هذا التقرير كتب عضو مركز دمشق لدراسات حقوق الانسان مصطفى حايد، مقالة في نشرة البوصلة، العدد (٩)، كانون الثاني٢٠٠٧، بعنوان (الاكراد المكتومون في سوريا، حياة مؤجلة ومستقبل غامض)، ركز فيه على حقيقة ان الكورد السوريون يتعرضون لاشكال شتى من التمييز، وان هناك نحو (٢٠٠-٣٦٠) الف شخص من الكورد بدون جنسية بموجب القانون (٩٣) سنة١٩٦٢، تم بموجبه تجريد نحو (١٢٠) الف كوردي سوري من جنسيته اي مانسبته (٢٠%) من الكورد السوريين حينذاك، وانه من وقتها لم يحصلوا على اية جنسية سواء من سوريا او من اية دولة اخرى، حيث تم تزويدهم سنة ١٩٦٢ بورقة بيضاء صغيرة تشير الى ان صاحبها لايملك اسماً متوفراً في لوائح سجلات العرب السوريين الخاصة بالحسكة، وتم استبدال هذه الاوراق مع بداية سنة١٩٨٠ ببطاقة تعريف حمراء خاصة صادرة عن دائرة الشؤون المدنية في وزارة الداخلية، تعرف هذه البطاقة صاحبها على انه (اجنبي) ولاتخوله السفر خارج البلاد بموجبها[١].

كشف الكاتب الحقوقي المطلع على حقيقة الموقف، ان المصادر الكوردية تذكر أن عدد الكورد المصنفين كأجانب قدر بنحو (٢٠٠) الف كوردي سنة١٩٩٦، بينما اعلمت الحكومة السورية منظمة مراقبة حقوق الانسان في تموز١٩٩٦ بان عددهم نحو نصف مليون شخص، وان الكورد السوريون المولودون مع بطاقات التعريف لـ(اجانب) يواجهون صعوبات هائلة في حياتهم اليومية، لانهم محرومون من تملك أرض او منزل او قيام بتجارة، ولايمكنهم التوظف في المؤسسات او المشاريع الحكومية ولايمكنهم مزاولة مهنة الطب والهندسة اوالمحاماة ولايستفيدون من

[١] مصطفى حايد "الاكراد المكتومون في سوريا، حياة مؤجلة ومستقبل غامض" نشرة البوصلة، مركز دمشق لدراسات حقوق الانسان، العدد (٩)، كانون الثاني٢٠٠٧.



المشافي العامة ولايمكنهم الانتخاب كما انهم لايستطعون الزواج بشكل شرعي من مواطنات سوريات، ولا يستطيعون السفر خارج البلاد لعدم امتلاكهم جوازات او وثائق سفر[١].

كما ان عضو مركز دمشق لدراسات حقوق الانسان، كشف ان الحكومة السورية تشير الى المكتومين - الذين يتميزون عن (الاجانب) لعدم حصولهم على بطاقات حمراء وعدم وجود قيود لهم في اي من لوائح التسجيل الخاصة بالحسكة - على انهم (متسللون أغراب)، وان دبلوماسيين اوربيين كانوا قد صرحوا سنة ١٩٩٤ الى وجود اكثر من (٢٠) الف كوردي سوري مكتوم، وان وضع المكتومين اسوء بكثير مما هو عليه وضع الاجانب المسجلين وباعتراف الحكومة، ان عدد المكتومين سنة ١٩٩٦ كان اكثر من ذلك في ردها على منظمة مراقبة حقوق الانسان، حيث صرحت انه بالاضافة الى كورد الحسكة المسجلين رسمياً على انهم (اجانب)، هناك اجانب آخرين تسللوا بشكل غير شرعي ولايملكون اية وثائق رسمية ويمكن تقدير عددهم بنحو (٦٠) ألف شخص سنة١٩٨٥، وارتفع عددهم ليصبح (٧٥) الف شخص سنة ١٩٩٥[٢].

خلص الناشط الحقوقي السوري، انه يمكن تصنيف الاطفال على انهم مكتومون من قبل الحكومة، ان كانوا اطفالاً لاحد الكورد السوريين (الاجانب) الذين يتزوجون بنساء سوريات الجنسية، او لـ(اجانب) متزوجين من مكتومين، او لشخصين مكتومين، وانه على خلاف الكورد السوريين (الاجانب) فالاطفال المولودين نتيجة هذه الاصناف الثلاثة من الزواج لايحملون البطاقات الحمراء الخاصة بـ(الاجانب) وغير مدرجين في لوائح تسجيل السكان الرسمية حسب ما صرحت به الحكومة السورية في ردها على التقرير المذكور اعلاه[١].

كما انه اوضح ان الحكومة السورية صرحت في ردها على منظمة مراقبة حقوق الانسان في تموز ١٩٩٦، ان المكتومين يزودون بشهادة تعريف من المختار تفيد بانهم مكتوميين وانها شهادات قانونية لكل الاطراف المعنية، ولكن حسب مصادر كوردية فان المكتومين لايسمح لهم بدخول المدرسة بدون موافقة الامن السياسي وبحال تمت هذه الموافقة، فالمكتومون لايستطيعون متابعة الدراسة بعد المرحلة الاساسية [٢].

---

[١] مصطفى حايد ، المصدر السابق.
[٢] المصدر نفسه.
[١] مصطفى حايد، المصدر السابق.
[٢] المصدر نفسه.



وبين الناشط في مجال حقوق الانسان السوري، انه على الرغم من ان الحكومة السورية كانت قد اوقفت عملية تجريد الكورد السوريين من جنسيتهم السورية، الا انها لم تعيد الجنسية المجردة حتى الآن رغم وجود وعود بذلك منذ سنة ٢٠٠٤، وان تأثيرات الاحصاء الذي جرى منذ (٤٥) سنة مستمرة ومتزايدة على الكورد بسبب التزايد السكاني الطبيعي[٣] .

اما جريدة الوحدة فصدرت افتتاحيتها، العدد (١٦٧) حزيران٢٠٠٧، بـ(لاتبدو في الافق بوادر لانصاف شعبنا الكوردي)، جاء فيها، ان المراقبين للوضع الكوردي يجمعون بان احداث اذار الدامية سنة ٢٠٠٤، جاءت على خلفية احتقانات متراكمة بدأت من ملعب قامشلو وتطورت على شكل اضطرابات شهدتها العديد من المدن في المناطق الكوردية، كانت الحكمة تتطلب استخلاص الدروس والعبر مما جرى، والبحث عن الاسباب التي دفعت الآلاف من المواطنين الكورد للتظاهر، ومواجهة قوى الامن بصدور عارية، وسقوط عشرات الشهداء ومئات الجرحى، وتعرض الآلاف للاعتقال والملاحقة، وبالرغم من تصريحات الرئيس بشار الاسد التي اقرت بان القومية الكوردية هي جزء طبيعي من النسيج الوطني السوري، وبرأت الجانب الكوردي من تلك الاحداث مع العلاقة بالخارج فان ماجرى منذ ذلك الحين يعكس تصعيداً كبيراً للسياسة الشوفينية التي تجد تعبيراتها في مختلف نواحي الحياة المتعلقة بالانسان الكوردي[١].

واشارت الجريدة، ان ذلك يحدث من خلال قيام دوائر الدولة باغلاق ابوابها اكثر منذ ذلك الحين امام المتقدمين الكورد للوظائف الحكومية، في حين بات تولي الادارات في حكم المستحيل عندما يتعلق الامر بموظف كوردي، وان اغلاق الابواب وصل الى بعض القطعات العسكرية التي توجهت الى بعض المناطق الكوردية التي ادرجت اثر احداث انتفاضة ١٢ آذار ٢٠٠٤ في عداد المناطق (الخطرة على امن الدولة) بدلاً من اعتبارها مناطق منكوبة بالسياسة الشوفينية وبدلا من معالجة اسباب الاحتقان، الذي يستمد جذوره من سياسة الاضطهاد والتمييز القومي التي اثقلت كاهل المواطن الكوردي واشعرته بالاختناق، فان السلطة ضاعفت من حدة تلك السياسة وتصعيدها بشكل مكشوف، لم تعد تضع فيه اي اعتبار لحقوق الانسان[٢].

---

[٣] المصدر نفسه.
[١] جريدة الوحدة، العدد (١٦٧) حزيران٢٠٠٧.
[٢] المصدر نفسه.



كما وصف كاتب سوري مهتم بحقوق الانسان في البلاد بخصوص اساس المشكلة "في ٥ كانون الاول اصدر وزير الداخلية القرار(١٢٢) الذي حرم الاطفال الاكراد المولودين من ابوين محرومين من الجنسية من حق التعلم ومن الطبابة وسائر الخدمات الانسانية الى جانب حرمانهم من الجنسية لابسط مبادىء حقوق الانسان والقانون الدولي"[٣].

مما تقدم يمكن القول، ان المجردين من الجنسية توزعوا على الشكل التالي، كورد جردوا من الجنسية وسجلتهم السلطات السورية على انهم اجانب، كورد جردوا من الجنسية ولم تقم السلطات بتسجيلهم باية قيود في سجلاتها الرسمية، وتطلق على هؤلاء وصف المكتوم ويشمل من يطلق عليه صفة المكتوم كل من ولد لاب اجنبي وام مواطنة، من ولد لاب اجنبي وام مكتومة، من ولد لابوين مكتومين، وفضلا عن كل الاثار السيئة التي يعاني منها المجردون من الجنسية فان المكتوم هو الاكثر تعرضا للظلم من اية فئة اخرى، لان هؤلاء حرموا حتى من اعطاء وثيقة الشهادة الثانوية والاعدادية على الرغم من اجتيازه الامتحاانات
الرسمية بكفاءة، الامر الذي حرم الالاف منهم من الدراسة الجامعية.

توزيع اراضي مشروع (مزارع الدولة) على الفلاحين العرب وحرمان الفلاحين الكورد منها :

اصدرت وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي في سوريا، تحت الرقم (١٦٨٢/ م د) في ٣ شباط ٢٠٠٧، كتاباً بتوجيه من القيادة القطرية لحزب البعث، قضى باستئناف عملية توزيع اراضي ما كانت تسمي باسم (مزارع الدولة)، وقد فوجئت الجماهير الكوردية باقدام مديرية الزراعة والاصلاح الزراعي بالحسكة في ١٥ حزيران٢٠٠٧ على ابرام عقود منحت بموجبها حوالي (٥٦٠٠) دونم من اراضي مشروع (مزارع الدولة) في منطقة ديريك التابعة لقرى (خراب رشك، كري رش، قدير بك، كركي ميرو، وقزر جب) لـ(١٥٠) عائلة عربية من منطقة شدادي القريبة من الحسكة، تبين بان تلك المديرية وبايعاز سياسي سوف تقوم على توزيع بقية

(٣)

الاراضي التابعة لمزارع الدولة الكائنة في منطقة الحزام العربي بمحافظة الحسكة على فلاحين وافدين من خارج المنطقة الكوردية المعنية بالموضوع.

اصدرت الهيئة العامة للتحالف الديمقراطي الكوردي في سوريا، الجبهة الديمقراطية الكوردية في سوريا، حزب أزادي كوردي في سوريا، حزب الاتحاد الديمقراطي pyd، والحزب الديمقراطي الكوردي السوري، بياناً حول القضية جاء فيه: ان القرار يعيد الى الاذهان التطبيقات المريرة لمشروع الحزام العربي التي تلخصت نتائجه في الاستيلاء على اراضي الفلاحين والملاكين الكورد بموجب قرارات لجنة الاعتماد سيئة الصيت وتوزيعها على عوائل عربية استقدمتهم السلطة من منطقة حوضي الفرات في محافظتي حلب والرقة في اطار مشروع استيطاني عنصري هدفه تغيير الطابع القومي والديمقراطي لمحافظة الحسكة، وعرقلة التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي كالمجتمع الكوردي واجبار الفلاحين الكورد على الهجرة من اراضيهم ومن مناطقهم التاريخية[١].

تساءل البيان الصادر عن القوى الكوردية في سوريا، كيف تبرر السلطة منح ما تبقى من اراضي منطقة الحزام العربي التي بقيت باسم مشروع (مزارع الدولة) المستثمرة اصلاً من قبل بعض المسؤولين، الى عوائل تجلبهم مرة اخرى من خارج المنطقة الكوردية ممن تم تعويضهم مادياً قبل الآن، في حين يعيش الالآف من الفلاحين الكورد في نفس القرى المشمولة بمزارع الدولة او جوارها في حالة حرمان يجبرون معها على التشرد والهجرة الى ضواحي المدن الكبرى في داخل، اويضطرون للهجرة الى اوربا[٢].

كما اوضح البيان، ان الغبن اللاحق بالفلاح الكوردي لايقبله منطق سياسي ولامصلحة وطنية، لانه لكل فلاح الحق في ان يكون له ارض يستثمرها ويجني خيراتها ويدافع عنها، وان من حق الفلاح الكوردي المحروم ان يحصل على هذه الارض التي حرم منها بموجب مشروع الحزام العربي وسياسة التمييز القومي وبدون ذلك فان السلطة تتحمل مسؤولية مايترتب على هذه السياسة من مخاطر تزيد من حالة الاحتقان الموجودة اصلاً. واختتم البيان "اننا في الوقت الذي ندين فيه مثل هذه القرارات الاستثنائية العنصرية، التي تأتي في اطار السياسة الشوفينية المتبعة

---

[١]ينظر: بيان الهيئة العامة للتحالف الديمقراطي الكوردي في سوريا، الجبهة الديمقراطية الكوردية في سوريا، حزب أزادي كوردي في سوريا، حزب الاتحاد الديمقراطي pyd، والحزب الديمقراطي الكوردي السوري ، ٥تموز٢٠٠٧.

[٢] المصدر نفسه.



بحق الشعب الكوردي، فاننا نطالب بوقف العمل بها، والغاء اثارها الضارة وانصاف الفلاحين الكورد وانقاذهم من براثن الفقر والحرمان" [٣].

اللافت ان صحيفة الوحدة، في افتتاحية عددها (١٦٨)، تموز٢٠٠٧ عرجت على الموضوع ذاته، مثل غالبية الصحف الكوردية الحزبية المحظورة في سوريا بمقال بعنوان (مزارع الدولة عنوان آخر للسياسة الشوفينية)، كشف فيه ان المقصود بـ(مزارع الدولة)، هي بقايا اراضي "مشروع الحزام العربي"، التي تم توزيعها في حينه على مستوطني الغمر وبقيت تستثمر من قبل جهات مجهولة عملياً تحت هذا الاسم، وان القيادة القطرية لحزب البعث كانت اصدرت سنة٢٠٠٠ قراراً ذي الرقم (٨٣) يقضي بحل (مزارع الدولة) وتوزيع اراضيها وفق الاولويات الموظفين العاملين في دوائر مزارع الدولة، لانهم سيتعرضون للبطالة بناء على قرار الحل، المستأجرون لتلك الاراضي والفلاحين العاملين بها على اساس وضع اليد قبل الاستيلاء عليها من قبل مزارع الدولة، اهالي القرى المجاورة لاراضي مزارع الدولة، الفلاحين المغمورة اراضيهم بسبب مياه سد الفرات والسدود الاخرى ممن لم يتم تعويضهم[١].

وكشفت الصحيفة الكوردية، ان تنفيذ عمليات التوزيع حسب تلك الاسس خضعت الى المماطلة والتسويف وطبقت بحدود البند الاول لتشمل عدداً محدوداً من الموظفين العاملين في مزارع الدولة، و انها توقفت بعد احداث آذار ٢٠٠٤ انتقاماً من الفلاح الكوردي لتستأنف بموجب الكتاب الجديد لوزارة الزراعة ذي الرقم (١٦٨٢) الصادر في ٣ شباط ٢٠٠٧، وفق اسس جديدة توزع على الفلاحين المغمورة اراضيهم، والمتضررين من محمية جبل عبد العزيز، واصحاب المعاملات الموقوفة، وباقي الفئات حسب الافضلية المحددة، وبذلك تم الشطب على الاولويات الثلاثة الاولى التي وردت في قرار حل مزارع الدولة لسنة٢٠٠٠، وتم ابرام عقود مع (١٥٠) عائلة عربية من منطقة الشدادي على مساحة (٥٦٠٠) دونم في عدة قرى كوردية تابعة لمنطقة ديريك[٢].

وجدت الجريدة ان من واجبها بسبب تكريس سياسة التضليل التي تمارسها السلطة لتحوير الحقائق التاريخية ومحاولة احداث فتنة، توضيح ما اوصى عليه القرار من سياسة شوفينية من خلال، ان السلطات تتحجج بوجود متضررين عرب،

---

[٣] المصدر نفسه.
[١] جريدة الوحدة،العدد (١٦٨)، تموز٢٠٠٧.
[٢] المصدر نفسه.



بالمقابل هناك فلاحين كورد متضررين من سد (سفان) لايبعد عن تلك المزارع اكثر من عدة كيلومترات وقد تضرر من غمر بحيرته فلاحون لم تنصف الوزارة بعد العديد منهم، ان الحكومة تستخدم الفلاحين العرب كادوات لتنفيذ مخططاتها العنصرية، دون ان تحترم ارادة هؤلاء الفلاحين، مثلما لم تحترم ارادة فلاحي الغمر الذين لم يندمجوا حتى الآن ضمن مجتمع محافظة الحسكة رغم مرور اكثر من ربع قرن على توطينهم، ان الكورد هم احد المكونات الاساسية للمجتمع السوري، وان الصورة الوطنية السورية لن تكون جميلة ومتكاملة بدون الاقرار بحقيقة تميزهم القومي، وان الوحدة الوطنية المنشودة لن تأخذ بعدها الحقيقي في ظل حرمان الشعب الكوردي من حقوقه القومية المشروعة[١].

وعلى موقعها الالكتروني ضمن شبكة الانترنيت العالمية، اوضحت منظمة الدفاع الدولية، ان وزارة الزراعة السورية اصدرت القرار رقم (١٦٨٢) في ٣ شباط ٢٠٠٧، القاضي من حيث النتيجة بتوزيع مساحة نحو (٥٦٠٠) دونم من الاراضي الزراعية التابعة لمزارع الدولة، منطقة ديريك ذات الاغلبية الكوردية على (١٥٠) عائلة عربية، وان المنظمة تعتبر القرار مخالفاً للعهود والاتفاقات الدولية لحقوق الانسان ولقرار القيادة القطرية رقم (٨٣) سنة٢٠٠٠ الذي قض بحل مزارع الدولة وتوزيع اراضيها وفق محضر اجتماع صدق من رئاسة مجلس الوزراء في ٢٧تشرين الثاني٢٠٠١، ومخالفاً ايضاً لنص الدستور السوري النافد في المساواة بين المواطنين، لان الاراضي لم توزع على الموظفين المستقيلين من عملهم ولو توزع على المتضررين نتيجة احداث مزارع الدولة تم توزيع على سكان القرى المجاورة فسيخلق القرار مشكلة تبث الفرقة بين المواطنين وان خطة (الحزام العرقي) التي نفذت منذ ٣٣ سنة، بالقرار رقم (٥٢١) سنة١٩٧٤، تعد كارثة انسانية وسيكون عواقبها وخيمة، شبيهة بما حدث في العراق في الثمانينيات[١].

وكشفت المنظمة الحقوقية، ان موقفها يتمثل في احقاق الحق لكل انسان وانها بصدد ذلك تناشد الاتحاد الاوربي والامم المتحدة وكافة المنظمات الدولية والمؤسسات الرسمية في العالم للضغط على السلطات السورية من اجل، الغاء قرار وزارة الزراعة وعدم اصدار اي قرار مشابه يستهدف ايا ًمن الاقليات في سوريا وفق تنفيذ خطة (الحزام العربي) في محافظة الحسكة، معاملة المواطنين بالتساوي

---

[١] جريدة الوحدة،العدد (١٦٨)، تموز٢٠٠٧.

[١] ينظر بيان: منظمة الدفاع الدولية، حملة لا لأي حزام عرقي في الشرق الاوسط "الحزام العرقي في الحسكة ومنطقة ديريك" شباط ٢٠٠٧.



دون اي تمييز، السماح لكافة الاقليات داخل الحدود السورية بتسجيل عقاراتهم باسمائهم[٢].

في حين اوضح التقرير السياسي لحزب الوحدة الديمقراطي الكوردي في سوريا (يكيتي)، في ٣ آب ٢٠٠٧ بدوره موقفه فيما يتعلق بالقرار الصادر عن وزارة الزراعة بشأن استكمال اراضي (مزارع الدولة) بتوجيه من القيادة القطرية، حيث اعتبره استكمالاً لمشروع الحزام العربي الذي استولى على اراضي الفلاحين والملاكين الكورد، ومنحها للفلاحين العرب الذين استقدمتهم السلطة من محافظتي الرقة وحلب، في حين ابقت على مساحات من الاراضي لتستثمر عملياً من قبل المسؤولين، تحت غطاء (مزارع الدولة)، ورات انه من غير المنصف والمقبول ان يحرم فلاح يعيش في هذه المزارع او في جوارها، بعد ان حرم منها اصلاً بموجب مشروع الحزام العربي، في حين تمنح تلك الاراضي لفلاح تم استقدامه من مسافة (٢٥٠) كم منها وانه قرار سياسي مبني على خلفية الانتقام من المواطن الكوردي في اطار السياسة الشوفينية المنتهجة حيال الشعب الكوردي في سوريا، وان كل القوى الوطنية مطالبة بالضغط للتراجع والكف عن امثاله، وافشال مخططات الفتنة التي يراد منها ضرب الوحدة الوطنية في البلاد والاساءة الى الشعب الكوردي ودوره الوطني[١].

الجدير بالذكر، ان اثار عمليات التمييز القومي وحملات التعريب بحق الكورد بقيت مستمرة نتيجة الجهود المتواصلة من قبل القائمين عليها، حيث اشار مصدر كوردي مطلع الى إن التعريب في المناطق الكوردية انتقل الى مرحلة متقدمة، وان سياسة الوجبة الثالثة من التعريب في الاونة الاخيرة، تنتهج خطة مدروسة ومنظمة توحي بمخطط تعمل عليه لجان وأشخاص مختصون، بحيث لايستطيع أي قانون او منظمة دولية استرداد او تطبيع الاوضاع في المناطق الكوردية، وان الوجبة الثالثة من التعريب اخطر من سياسة التعريب التي كانت تُمارس في جنوبي كوردستان. حيث إن الوجبة الثالثة من العرب الذين يقصدون منطقة جبل الكورد (عفرين) هم بالمئات والآلاف، تشهد كل سنة وفود العشرات من العوائل العربية ومعظمهم يقصدون منطقة جوم، وان الفترة الأخيرة شهدت اتجاه بعضهم إلى منطقة جبل ليلون للاستقرار فيها. بالرغم من إن جميع من يقصد هذه المناطق لا يملكون قوتهم ومعظمهم يسكن في الخيام لكن بعد انقضاء نصف سنة او اكثر يشترون محضرا

---

[٢] المصدر نفسه.
[١] اللجنة السياسية لحزب الوحدة الديمقراطي الكوردي في سوريا (يكتي) ، التقرير السياسي، ٣ آب ٢٠٠٧.

للسكن ليعمروا فيه بيتا ويستقروا في المنطقة. واشار المصدر الى انه بموجب احصاء اجري في إحدى النواحي التابعة لمنطقة عفرين، تبين انه تم بيع (٨) محاضر سكنية (٦) منها اشتُريت من قبل العوائل العربية خلال شهرين، لبناء دور سكنية، الامر الذي دفعه للتساؤل"من أين للعوائل العربية هذه النقود وكيف يحصلون عليها؟ فإذا كان أهالي المقاطعة لايستطيعون أن يكسبوا لقمة عيشهم فيها وأكثر من (٧٠%) من كاسبي لقمة العيش يعملون خارج المنطقة - وهم "ضحايا سياسات التعريب" المغدورين في لبنان، خير شاهد على ما يجري في المنطقة من تجويع وما يُحبك ضدها - فكيف يستطيع هؤلاء الوافدون ان يعيشوا هنا ويشتروا الاراضي.

على ضوء ما تقدم يستنتج، ان سياسات التعريب والاضطهاد كانت تشهد مستويات متقدمة وطرق واساليب اكثر ايغالا في الرجعية على الرغم من مرور كل السنوات السابقة من الحرمان والقمع، ولم تستثنى قرية او بلدة او مدينة كوردية من نتائجها الكارثية.

القتل على الهوية عشية عيد نوروز ٢١ اذار ٢٠٠٨:

لم يكن مقدرا لابناء القومية الكوردية ان ينعموا بالاحتفال بعيد نوروز القومي الكوردي، بعد ان احكم النظام حولهم حلقات الظلم والغبن التمييزي اكثر من اي وقت مضى ، ففي العشرين من أذار ٢٠٠٨، أي ليلة عيد نوروز و بينما كان فتية من المدنيين الكورد يغنون ويدبكون على شكل حلقات حول مشاعل نوروز، كما هو أمر معهود لدى الكورد منذ عقود مضت، مع العلم ان مظاهر الاحتفال اقتصرت على الشموع الموضوعة على الأرصفة وجنبات الشوارع ، الا ان المحتفلين فوجئوا بإطلاق وابل من الرصاص الحي عليهم من القوى الامنية السورية دون مبرر و أدى إلى استشهاد ثلاثة منهم وجرح آخرين دون إن يكترث الجناة من عناصر الامن السوري بهول الجريمة، وتداعياتها السيئة على الوحدة الوطنية، في جريمة أخرى بحق أبناء مدينة قامشلو الكورد الأبرياء.

وبسبب فداحة الأمر وخطورة الحدث، فان الهيئة العامة للجبهة الديمقراطية الكوردية في سوريا، والتحالف الديمقراطي الكوردي في سوريا، حزب أزادي الكوردي في سوريا، حزب يكيتي الكوردي في سوريا، الحزب الديمقراطي الكوردي في سوريا، الجهات الأكثر تمثيلاَ لواقع الشعب الكوردي السياسي، قدمت بمذكرة إلى رئيس الجمهورية بشار الأسد، جاء فيها، انه ومن موقع الحرص الوطني على صيانة الأمن والاستقرار في البلاد، فقد عمدت أحزاب الحركة الوطنية الكوردية في



سوريا إلى التصرف بحكمة وروية بشكل حضاري عبر مسيرة احتجاجية سليمة حاشدة في التشييع، وإن تلك الأحزاب تؤكد دوماً خيارها الاستراتيجي على مدى عقود من الزمن، وهو العمل المطلوب من اجل إيجاد حل ديمقراطي سلمي عادل للقضية الكوردية في سوريا عبر حوار ديموقراطي بعيداً عن العنف والتزمت بكل أشكاله [1]

وكشفت المذكرة المقدمة الى رئيس الجمهورية، خوف الأحزاب الكردية لمشروع تداعيات الجريمة على الوحدة الوطنية وعلى تماسك المجتمع السوري بكل مكوناته، وإن تتحول مثل تلك الجريمة من سابقه إلى ظاهره تهدد الأمن والاستقرار في البلاد، لذا فإنها ترى من الضرورة إجراء تحقيق عادل ونزيه وشفاف لكشف الجناة ومحاسبة الذين وقفوا خلف قرارات قتل المدنيين الأبرياء، لكي ينالوا ما يستحقون من عقاب [1].

كما اغتنمت تلك الإطر السياسية الكوردية السورية نفسها، فرصة انعقاد مؤتمر القمة العربية في دمشق لنقل صور من معاناة الشعب الكوردي في سوريا عبر توجيه بيان لها، ومما جاء فيه إن السياسة الشوفينية انتعشت بعد الاستقلال وخاصة منذ استيلاء حزب البعث على مقاليد السلطة التي مارست منذ عشرات السنين سياسة الشطب على الأخر المختلف قومياً وسياسياً، وإن الشعب الكوردي يعاني بموجب تلك السياسة من المشاريع العنصرية، مثل الحزام العربي الذي طوق المناطق الكوردية في محافظة الحسكة، واستمرار العمل بمشروع الإحصاء الرجعي، فضلاً عن سياسة التعريب التي طالت أسماء التجمعات البشرية والمعالم الطبيعية، وان تلك السياسة لاتزال تمعن في اضطهاد الكورد وحرمانه من حقوقه القومية الديموقراطية الطبيعية، وإن إقدام الأجهزة الأمنية للسلطة على إطلاق الرصاص الحي على مجموعة من الكورد في قامشلو إثناء احتفالهم بعيدهم القومي (نوروز) ليلة ٢٠ آذار ٢٠٠٨، وبدون أي مبرر احد التعبيرات الفاضحة لتلك السياسة، وان تلك الجريمة أحدثت جرحا عميقا بين اوساط المجتمع الكوردي في سوريا الذي قد يتعرض باستمرار الى مثل تلك الممارسات القومية[٢].

وفي الوقت نفسه، أرسلت تلك الجهات الحزبية الكوردية بيان إلى الهيئة العامة للأمم المتحدة عن طريق مفوضيه دمشق للامم المتحدة، جاء فيها إن الكورد يتعرضون لأبشع حملات التعريب التي تشمل سلسلة من القوانين والسياسات الاستثنائية التي بنيت على أساس شوفيني، ومنع اللغة الكوردية من التداول وتعريب أسماء القرى والبلدات والمدن والعالم الطبيعية والمواقع الأثرية، والتضييق على

---

[1] ينظر بيان: الهيئة العامة للجبهة الديمقراطية الكوردية في سوريا، التحالف الديمقراطي الكوردي في سوريا، حزب أزادي الكوردي في سوريا، حزب يكيتي الكوردي في سوريا، الحزب الديمقراطي الكوردي في سوريا، الصادر في ٢٧ آذار ٢٠٠٨.

[1] ينظر بيان: الهيئة العامة للجبهة الديمقراطية الكوردية في سوريا، التحالف الديمقراطي الكوردي في سوريا، حزب أزادي الكوردي في سوريا، حزب يكيتي الكوردي في سوريا، الحزب الديمقراطي الكوردي في سوريا، الصادر في ٢٧ آذار ٢٠٠٨.

[٢] الهيئة العامة للجبهة الكوردية في سوريا، و التحالف الديمقراطي الكوردي في سوريا، حزب أزادي الكوردي في سوريا، حزب يكيتي الكوردي في سوريا، الحزب الديمقراطي الكوردي السوري، بيان الى (أصحاب الجلالة والسيادة والسمو والملوك و الرؤساء والأمراء العرب)، ٢٧أذار ٢٠٠٨ .



الفلكلور الكوردي والاحتفالات الخاصة بعيد (نوروز) مثلما حصل في ليلة ٢٠ آذار ٢٠٠٨، ودعا البيان، الهيئة العامة للأمم المتحدة إلى التضامن مع الإنسان الكوردي وضمان أمنه وانصافه من خلال الضغط على الحكومة السورية لإجراء تحقيق عادل وشفاف حول الجريمة البشعة التي اودت بارواح شباب ذنبهم الوحيد انهم احتفلوا بعيدهم القومي بشكل سلمي خال من اية مظاهر يشم منها ميل الى العنف والقسوة، وضرورة محاسبة المسؤولين وإعادة الاطمنان إلى جماهير الشعب الكوردي المفجوع على قتلاه الابرياء، ووجوب ايجاد حل ديمقراطي عادل يضمن الحقوق القومية الكوردية المشروعة في سوريا كغيرهم من مواطني الدولة وعدم تكرار عمليات القتل على الهوية ولجم العناصر الامنية المنفلة من عقالها والمتعطشة للقتل والهمجية وضرب المواطنين البسطاء[١].

المرسوم التشريعي ذي الرقم(٤٩)١٠أيلول٢٠٠٨ومدلولاته العنصرية:

ضمن سياق سلسلة من المراسيم والقوانين والتشريعات الاستثنائية المعدة سابقا للنيل من الكورد بالدرجة الاساس في سوريا، صدر مرسوم جديد ذي الرقم (٤٩) في ١٠ أيلول ٢٠٠٨، وتم تعميمه بعد أيام على مكاتب التوثيق في مديريات المصالح العقارية بالمحافظات السورية، حيث جاء فيه " يمنع وضع أي من إشارات الدعاوى والرهن والحجوزات والقسمة والتخصص على صحيفة العقار في المناطق الحدودية سواء أكان العقار ضمن المخطط التنظيمي للمدينة او خارجه، إلا بعد الحصول على الترخيص القانوني من وزارة الداخلية " وهكذا كان واضحا ان تطبيق المرسوم سيؤدي إلى نتائج و أثار خطيرة على حقوق المواطنين، وبالتالي إلى خلق حالة من التوتر والفوضى وعدم استقرار العلاقات الاجتماعية بين الناس، لان الحصول على الترخيص القانوني أمر في غاية الصعوبة، كونه يخضع اولا وأخيرا لموافقة الأجهزة الأمنية وهي لاتعطي الموافقات وخاصة بالنسبة للمواطنين الذين يعملون في الشأن العام وأصحاب الرأي، وكذلك بالنسبة للمواطنين الكورد في سوريا، حيث لم يسبق لمواطن من أصل كوردي إن حصل على الترخيص القانوني منذ زمن بعيد بسبب سياسة الاضطهاد التي تمارسها السلطات السورية بحق الشعب الكوردي"[١]
.

كما اوضحت نشرة كوردية محظورة هي جريدة الوحدة، إن المرسوم (٤٩) هو غطاء أخر لمشروع عنصري بالشأن الكوردي، وان الجهات الأمنية والبعثية كانت قد دأبت على التمهيد له من خلال الادعاء بأن هناك مخطط مزعوم يتم تنفيذه بقصد إحكام السيطرة الكوردية على أسواق العقارات الخاصة في قامشلو، وإن هناك

---

[١] الهيئة العامة للجبهة الديمقراطية الكوردية في سوريا،التحالف الديمقراطي الكوردي في سوريا، لجنة التنسيق الكوردية في سوريا، الحزب الديمقراطي الكوردي السوري، (بيان إلى الهيئة العامة للأمم المتحدة)، ٢٧أذار ٢٠٠٨ .
[١] المنظمة الكوردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سوريا DAD، بيان المرسوم (٤٩) لعام ٢٠٠٨ انتهاك صارخ للحقوق الأساسية للمواطن السوري ٢١ أيلول ٢٠٠٨ .



رؤؤس أموال خارجية تستخدم في التجارة وعمليات البناء، ولهذا فأن تلك الجهات ترى بأن الوقوف في وجه التوسع الكوردي المزعوم مهمة وطنية تستحق إصدار المزيد من المراسيم والقوانين الاستثنائية لحد من التطور الاقتصادي والاجتماعي الكوردي، وانه لما كان المرسوم (٤٩) ليس الاول، فلن يكون الأخير في مسلسل المشاريع والتدابير والقوانين الاستثنائية حيث سبقه المرسومات (١٩٣) لعام ١٩٥٢، و(٤١) لعام ٢٠٠٤ اللذان اشترطا حق التملك بالأراضي الزراعية في المناطق الحدودية لموافقة كل من وزارتي الدفاع والداخلية بعد مروره بقنوات أمنية ، تابعة لهما، تمنح الموافقات بسهولة لغير الكورد في حين تحجبها عنهم إلى أمد مفتوح والأمثلة كثيرة لقوى مختلطة حصل فيها الملاكون العرب على سندات تملك رسمية في حين حرم منها جيرانهم الكورد، لا شئ سوى كونهم كورداً[٢].

واوضحت المنظمة الكوردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سوريا (DAD)، إن وضع إشارة الدعوى او الحجز او الرهب او القسمة على صحيفة العقار جاء أصلا لحماية حقوق صاحب الحق، فكيف يأتي المرسوم وبجرة قلم يصادر هذا الحق الطبيعي من المواطن؟ وإن المرسوم الجديد يأتي في وقت كان المواطن السوري يتطلع إلى إلغاء وتعديل القيود المتعلقة بالملكية الزراعية في المناطق الحدودية المنصوص عنها بالمرسوم رقم (١٩٣) ولم يكن هذا المواطن يتصور إن ما خفي كان أعظم، وعدت المنظمة إن المرسوم (٤٩) منافياً للحقوق الأساسية للإنسان، وبشكل خاص حقه في التملك وفي تحصيل أمواله وحقوقه تجاه الآخرين وحمايتها من الضياع والتهرب، بدون إن يكون هناك أية قيوداً او عراقيل من الجهات الإدارية والأمنية، وطالبت الجهات المسؤولة بالغائه وتفادي مايمكن ان تنتج عن تطبيقه من نتائج وأثار سلبية تنعكس على الاستقرار الاجتماعي في البلاد[١].

واكدت المصادر الكوردية، إن محافظة الحسكة هي المقصودة بالمرسوم (٤٩) والذي ارتدى طابعاً عاماً ليغطي به خصوصيته الكوردية، وانه جاء في توقيت حرج بنسف المزيد من أمال التغيير، ويزيد من حالة الاحتقان القائمة اصلاً ويثير مشاعر الإحباط في الوسط الكوردي بما يحمله من أثار خطيرة، وتسألت جريدة كوردية عن الفوائد التي سيجنيها الوطن من إصداره "سوى احكام القضية الأمنية التي بهذه الحالة ستزداد تحكماً بحياة المواطنين، والجهة المستفيدة من تكريس التفرقة بين المناطق الحدودية وغير الحدودية ؟ ولماذا تدفعون الوضع الكوردي نحو المزيد من الاحتقان وهل سياسة الحرمان والتمييز هي الخيار الأفضل لكل القضية الكوردية في البلاد؟ علماً إن هذه السياسة قد جربها آخرون وفشلوا فيها"[٢].

المهم في الامر، ان نص المرسوم التشريعي رقم (٤٩) الذي صدر في ١٠ ايلول ٢٠٠٨ بامضاء رئيس الجمهورية بشار الأسد، تضمن انه بناء على احكام الدستور

---

[٢] جريدة الوحدة ، العدد (١٨٢) ، أيلول ٢٠٠٨ .

[١] المنظمة الكوردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سوريا ، بيان المرسوم (٤٩) لعام ٢٠٠٨ انتهاك صارخ للحقوق الأساسية للمواطن السوري ٢١ أيلول ٢٠٠٨ .

[٢] نقلا عن : جريدة الوحدة ، العدد (١٨٢) ، أيلول ٢٠٠٨ .



السوري تعدل المواد التالية من القانون رقم (٤١) الصادر في ٢٦ تشرين الاول ٢٠٠٤ وتصبح على النحو التالي، المادة (١) لايجوز إنشاء او نقل او تعديل او اكتساب أي حق عيني عقاري كائن في منطقة حدودية او إشغاله عن طريق الاستئجار او الاستثمار او بأية طريقة أخرى كانت لمدة تزيد عن ثلاث سنوات لإسم او لمنفعة شخص طبيعي او اعتباري، إلا بترخيص مسبق سواء كان العقار مبنيا أم غير مبني واقعا داخل المخططات التنظيمية أم خارجها، المادة (٤- أ) لاتسجل الدعاوى المتعلقة بطلب تثبيت أي حق من الحقوق المنصوص عليها في المادة (١) من القانون ولاتوضع إشارتها ما لم تكون مقترنة بالترخيص وترد كافة الدعاوى القائمة بتاريخ نفاذ أحكام القانون إذا كان الترخيص غير مبرز في اضبارة الدعوى مع مراعاة أحكام المادة (٣١) من القرار (١٨٦) لعام ١٩٢٦، المادة (٤- ب) تنفذ قرارت القضاة العقاريين المتعلقة باعمال التحديد والتحرير للعقارات الكائنة في مناطق الحدود وتسجل في الصحائف العقارية على أن تنقل عند التسجيل بإشارة تقضي بعدم جواز إعطاء سند تمليك او تنفيذ أي عقد او إجراء أية معاملة إلا بعد الحصول على الترخيص، المادة (٥) تخضع معاملات نزع الملكية للعقارات الكائنة في مناطق الحدود التي تنفذها دوائر التنفيذ بوزارة العدل بالمزاد العلني للترخيص المذكور وفي حال عدم حصول المزاود الأخير على هذا الترخيص تبطل الإحالة القطعية حكما ويطرح العقار مجددا للبيع في المزاد العلني.

اما المادة (٦) فنصت في حال عدم تقديم طلب الترخيص خلال ثلاثة أشهر من تاريخ أيلولة الحق العيني العقاري على عقار في منطقة حدودية او من تاريخ إشغاله عن طريق الاستئجار او الاستثمار او بأية طريقة كانت لمدة تزيد عن ثلاث سنوات يعتبر الإشغال باطلا، في حين نصت المادة (٧- أ) في حال إشغال عقار في منطقة حدودية عن طريق الاستئجار او الاستثمار او باية طريق كانت لمدة لاتزيد عن ثلاث سنوات يتعين على من شغل العقار المذكور اعلام الجهة الإدارية المختصة في موقع العقار خلال المهلة المحددة في المادة السادسة من هذا القانون، جاء في المادة (٧-ب) لايخضع اكتساب الحقوق العينية العقارية على عقار في منطقة حدودية او حقوق إشغاله عن طريق الإرث او الانتقال إلا لشرط إعلام الجهة الإدارية المختصة المنصوص عليها في الفقرة السابقة.

تطرقت المادة (٧ ـ ج) الى ان على من يستخدم مزارعين او عمالاً او خبراء في الحالات المشمولة بهذا القانون اعلام الجهة الادارية المختصة عن كل ما يتعلق باستخدامهم وفق الاجراءات الواردة في التعليمات التنفيذية، المادة (١٠) لاتطبق أحكام



هذا القانون في الحالات التالية: (أ): أيلولة الحق العيني العقاري او حقوق الاستئجار او الاستثمار لصالح الجهات العامة. (ب): معاملات الإفراز وتصحيح الاوصاف، وجاء في المادة (٢) انه يلغى كل نص مخالف لأحكام هذا المرسوم التشريعي، حملت المادة (٣) ان المرسوم ينشر في الصحيفة الرسمية.

ومع اقتراب سنة ٢٠٠٨ على الانتهاء كان المناخ الامني لايزال سيد الموقف والتي ازكمت ممارسته اللانسانية الانوف، الى جانب استمرار نتائج الاجراءات والتدابير السابقة ومن ذلك، اصدر المجلس العام للتحالف الكوردي في سوريا في ٣ تشرين الاول ٢٠٠٨، بياناً بمناسبة قرب موعد مرور الذكرى السادسة والأربعين للإحصاء الاستثنائي الجائر الذي جرى في محافظة الحسكة ١٩٦٢، في ٥ تشرين الاول ٢٠٠٨، ومما جاء فيه، إن ذاك الإجراء العنصري جاء تلبية لرغبات غلاة الشوفينية بذريعة الدفاع عن عروبة الجزيرة، إلا إن الإحداث والوقائع اثبتت بطلان وزيف هذه الادعاءات، فالكورد لم يسعوا وخلال أكثر من نصف قرن إلى إلحاق الأذى بوطنهم سوريا، بل على العكس من تلك الافتراءات، فأنهم عملوا بكل طاقاتهم وإمكاناتهم للدفاع عن بلدهم سوريا، وقدموا في سبيل ذلك التضحيات الجسام منذ تأسيس الدولة السورية الحديثة ، وكانوا على الدوام عامل استقرار في مناطق تواجدهم، وإن الحركة الكوردية اعتبرت الشعب الكوردي جزء من الحركة الوطنية الديمقراطية في البلاد، إلا ان الكورد تعرضوا وخلال عقود من الزمن لسياسة الاضطهاد والتمييز القومي فطبقت عليهم مشاريع شوفينية كان اولها الإحصاء الاستثنائي المقيت وصولاَ إلى مشروع الحزام العربي السيء الصيت، ناهيك عن الحرمان من التعلم والتعليم باللغة الكوردية، وتعريب أسماء القرى والمدن والبلدات الكوردية وغيرها من الاجراءت والتدابير الاستثنائية[١].

وخلصِ البيان، انه على الرغم من الوعود التي قطعت من قبل المسؤولين في الدولة وبشكل خاص من قبل السيد رئيس الجمهورية بشار الاسد ، إلا إن هذه المعاناة لاتزال مستمرة، لذا فان البيان يدعو إلى حل القضية حلا جذرياً وذلك بإعادة الجنسية التي هي حق طبيعي ومكتسب لكل إنسان وطي الملف بشكل نهائي وإعادة الحق إلى أصحابه وتعويض المتضررين جراء ذاك الإجراء الشوفيني، الامر الذي سيؤدي إلى إزالة الغبن وحالة الاحتقان لدى المواطنين الكورد وتعزيز الوحدة الوطنية[١].

---

[١] بيان المجلس العام للتحالف الكوردي في سوريا، ٣ تشرين الاول ٢٠٠٨.

[١] المصدر السابق.



خلاصة

يتضح مما سبق ان الشعب الكوردي في سوريا، وقع ضحية المناخ الامني الذي اوجدته ممارسات الحكومات السورية المتعاقبة، والتي كانت تعيش في بحور متلاطمة الامواج من التقلبات السياسية، ففي الوقت الذي كان من المفروض على السلطات الالتفات الى جزء مكون للنسيج العام السوري وفتح المجالات امام ابنائه لشغل الوظائف العامة في الدولة، نرى العكس الذي حدث وجرى على ارض الواقع، والمدهش في الوضع الكوردي في سوريا ان الاجراءات والتدابير الاستثنائية، لم تفتر اوتسجل تراجعا في اي عهد، بل كان كل نظام جديد يميل الى التقرب من قواعده الجماهيرية باهراق المزيد من الحقوق الكوردية المشروعة. واعلان النفير العام لالحاق الغبن والهوان بالكورد، كما لم يسجل ان مسؤول سوري ندم او صرح يوما عن اسفه لما لحق بابناء القومية الثانية في البلاد من هضم للحقوق وقمع معلن وسري لشخصياته الاجتماعية والقوميات، اللهم اذا سلمنا ببعض من الاعترافات التي صدرت عن بعضهم ممن طرد من السلطة بعد صراع طويل عليه، لذا فانه لايعول عليها من الوجهة التاريخية.